جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسـلـة قضايـا التخطيـط والتنميـة

الاستثمار فى المشروعات البيئية فى مصر وفرص تنميتها

رقم (٣١٤) –مايو ٢٠٢٠

سلسلة قضايا التخطيط
والتنمية رقم (٣١٤)
(سلسلة علمية محكمه)

الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها

مايو ٢٠٢٠

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأى من القضايا محل البحث.

تضمنت الاصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر : السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط ، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم، ...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى والذى يضم الأبحاث التى تم قبولها أو مناقشتها فى المؤتمر، وسلسة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجـــز

يهدف هذا البحث إلى التعرف على استثمارات الدولة في المجال البيئي. يعتمد تحقيق هذا الهدف على التوصل إلى منهجية مقترحة لتصنيف المشروعات التي ترتبط بصون وحماية وتنمية النظم البيئية واستدامتها في مصر، وتحديد حجم وهيكل استثماراتها ومن ثم تقديم بعض المقترحات لتنمية هذه الاستثمارات.وقد تم في هذا البحث تطوير منهجية لحساب الاستثمارات البيئية في مصر من خلال مراجعة العديد من التقارير والدراسات المحلية والدولية، ثم تم تطبيق هذه المنهجية على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى في استراتيجية التنمية المستدامة لمصر–رؤية مصر ٢٠٣٠ وهي سنة ٢٠١٩/٢٠١٨من حيث الاستثمارات الحكومية وغير الحكومية باستثناء القطاع الخاص (نظرا لعدم توفر بيانات تفصيلية عنه). اعتمدت هذه المنهجية المقترحة على شمولية الفكر البيئي وتضمنت محورين أساسيين هما: أولا: تعريف واضح لمفهوم المشروع البيئي وثانيا: تصنيف المشروعات البيئية إلى مجموعات تم عرضها في أربعة قوائم استرشادية. بتطبيق هذه المنهجية أمكن التوصل إلى حجم الاستثمارات البيئية وهيكل هذه الاستثمارات عام٢٠١٩/٢٠١٨وفقا لجهات الإسناد ووفقا لمصادر التمويل وأيضا وفقا لقضايا البيئة. واقترح البحث الاسترشاد بهذه المنهجية في إعداد الخطط والمتابعة وتخصيص الاستثمارات على أن تقوم كل جهة بعمل تصنيف خاص بالبيئة للمشروعات التي ستتقدم بها إلى وزارة التخطيط يتضمن المشروعات والمكونات البيئية وفقا للقوائم المقترحة في هذه المنهجية.

الكلمات المفتاحية:

- المشروعات البيئية
- الاستثمارات البيئية
- خطة التنمية المستدامة
- قضايا البيئة في مصر

فريق العمل البحثي

أولا: الهيئة العلمية من داخل المعهد:

أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود	أستاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية (باحث رئيسي)
أ.د. خالد محمد فهمي	أستاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية
د. منى سامي أبو طالب	مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية
د.م. زينب محمد نبيل الصادي	مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية

ثانيا:الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد

أ. احمد إبراهيم عبد الحميد	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. هديل احمد الشربيني	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية

ثالثا: من خارج المعهد:

د. أمل زكريا عامر	المشرف على قطاع التخطيط الإقليمي- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

فهرس المحتويات

مقدمـــــــة ١

الفصل الأول فصل تقديمي وأهم القضايا البيئية في مصر ٥

المبحث الأول: مفاهيم أساسية: ٥

أولا: مفاهيم مرتبطة بالبيئة والأبعاد البيئية: ٥

ثانيا: مفاهيم مرتبطة باستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ وخططها واستثماراتها: ٩

المبحث الثاني: قضايا البيئة في مصر: ١٤

أولا: على المستوى العام: ١٤

ثانيا: على مستوى المحافظات: ١٦

ثالثا: المستجدات المؤثرة على قضايا البيئة في مصر: ١٧

الفصل الثانى ١٩

تطور خطط التنمية في مصر وارتباطها بالبيئة ١٩

المبحث الأول: خطط التنمية حتى خطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠: ١٩

أولا:الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ ١٩٩٢ وحتى ٢٠١٢: ٢١

ثانيا: الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦ ..... ٢٣

ثالثا خطط التنمية المستدامة من ٢٠١٦-٢٠٢٠ : ٢٦

المبحث الثاني:الخطة متوسطة المدى ٢٠١٩/٢٠١٨ -٢٠٢٢/٢٠٢١ في استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطة السنة الأولى منها واستثماراتها: ٣٤

الفصل الثالث دراسة مرجعية لمنهجيات تصنيف المشروعات وتحديد الاستثمارات البيئية.... ٤٢

المبحث الأول: دراسات محلية: ٤٢

المبحث الثاني: دراسات لدول أخرى: ٤٥

١. مرفق البيئة العالمي..... ٤٦

٢. إنفاق المملكة المتحدة على حماية البيئة..... ٤٧

٣. الاتحاد الأوروبي:..... ٤٩

٤. أستراليا:..... ٥٠
٥. حكومة السويد:..... ٥٠
٦. البنك الدولي ٥٢

الفصل الرابع المنهجية المقترحة لتصنيف المشروعات وتحديد الاستثمارات البيئية فى استراتيجية التنمية المستدامة-رؤية مصر ٢٠٣٠ وتطبيقها على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى٢٠١٨\٢٠١٩ -٢٠٢١\٢٠٢٢ ..... ٥٥

المبحث الأول: المنهجية المقترحة:..... ٥٥
أولا:الاتفاق على مفهوم المشروعات البيئية:..... ٥٥
ثانيا: تصنيف المشروعات/ الأنشطة البيئية:..... ٥٦
المبحث الثاني: تطبيق هذه المنهجية على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩:..... ٥٩
المجموعة الأولى: استثمارات وزارة البيئة وأجهزتها:..... ٥٩
المجموعة الثانية: شملت هذه المجموعة استثمارات لمشروعات تتبع الجهات الآتية:..... ٦٠
المجموعة الثالثة: وتشمل استثمارات المشروعات التالية:..... ٦٣
المجموعة الرابعة: وتشمل استثمارات أنشطة أو مكونات فى مشروعات خطة التنمية: ٦٦
أجمالي الاستثمارات البيئية..... ٦٨

النتائج والمقترحات ٦٩

أولا: بالنسبة لتطوير منهجية لتصنيف المشروعات البيئية فى خطة الدولة للتنمية المستدامة: ٦٩
ثانيا: تحديد حجم الاستثمارات البيئية فى خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢ بالتركيز على السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩:..... ٧٠
ثالثا: هيكل الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢:..... ٧٣
رابعا: تنمية الاستثمارات البيئية فى مصر.....٧٧

ملخص البحث ٨٠

قائمة المراجع..... ٨٥

الملاحـــق ٨٩

ملحق رقم (١) اختصاصات الوزارات العاملة في مجالات العمل البيئي..... ٩٠

ملحق رقم (٢)مصادر أخري لتمويل الاستثمارات البيئية(صندوق حماية البيئة، صندوق المناخ الأخضر، المنح والقروض)..... ١٠٠

ملحق رقم (٣)القوائم الاسترشادية لتصنيف المشروعات البيئية..... ١٠٣

قائمة الجداول

جدول رقم (٢-١) الاستثمارات المخصصة لقطاع البيئية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ . ٢٨

جدول رقم (٢-٢) أهم مشروعات قطاع البيئة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ ..... ٢٩

جدول رقم (٢-٣) استخلاصات للبعد البيئي في خطط التنمية في مصر ٣١

جدول رقم (٢-٤) يوضح الاستثمارات السنوية المقترحة للخطة متوسطة المدى٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١ ..... ٣٥

جدول رقم (٢-٥) توزيع استثمارات الخطة الرباعية وخطة العام الأول حسب الجهة ٣٦

جدول رقم (٢-٦) الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية بالخطة الرباعية..... ٣٦

جدول رقم (٢-٧) استثمارات الجهاز الحكومي في العام الأول من الخطة الرباعية حسب الجهةٍ ٣٧

جدول رقم (٢-٨) الملامح الأساسية لبرامج تحسين البيئة المستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨ ٣٨

جدول رقم (٣-١) الاستثمارات البيئية – المجموعة الأولي ٦٠

جدول رقم (٣-٢) الاستثمارات البيئية – المجموعة الثانية..... ٦٢

جدول رقم (٣-٣) الاستثمارات البيئية – المجموعة الثالثة..... ٦٥

جدول رقم (٣-٤) الاستثمارات البيئية – المجموعة الرابعة ٦٧

جدول رقم (٤-١) الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٩/٢٠١٨ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١ ..... ٧٠

جدول رقم (٤-٢) توزيع الاستثمارات البيئية على القضايا المختلفة ٧٢

جدول رقم (٤-٣)هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لجهات الإسناد فى خطة السنة الأولى ٢٠١٩/٢٠١٨ (ألف جنيه)..... ٧٤

جدول رقم (٤-٤) هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لمصادر التمويل بدون المجموعة الرابعة.... ٧٦

قائمة الأشكال

شكل رقم (١-١) هيكل العلاقة بين وزارة وجهاز شئون البيئة وجميع الجهات الأخرى..... ٦

شكل رقم (٢-١) تطور خطط التنمية في مصر من التسعينات حتي ٢٠٢٠ ..... ٢٠

شكل رقم (٣-١) يوضح المجموعات المقترحة لتصنيف المشروعات البيئية..... ٥٦

شكل رقم (٣-٢) استثمارات المجموعة الثانية موزعة على الجهات المختلفة ٦٣

شكل رقم (٣-٣) نسبة الاستثمارات البيئية للمجموعة الثالثة طبقا للمجالات المختلفة للمشروعات البيئية في خطة العام الأول ٢٠١٨/٢٠١٩ ..... ٦٦

شكل رقم (٤-١) نسبة استثمارات البيئة في كل مجموعة إلي إجمالي الاستثمارات البيئية..... ٧١

شكل رقم (٤-٢) توزيع الاستثمارات البيئية على القضايا المختلفة ٧٢

شكل رقم (٤-٣)هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لجهات الإسناد فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩ ..... ٧٤

شكل رقم (٤-٤) هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لمصادر التمويل بدون المجموعة الرابعة..... ٧٥

مقدمـــــــــة

في ضوء المفهوم الشامل للبيئة والذي نص عليه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة وتعديلاته اللاحقة،فإن مجالات العمل البيئي لا تقتصر على أنشطة وزارة البيئة وأجهزتها فقط ولكنها تتقاطع مع أنشطة جهات ووزارات أخربفي ضوء مهام واختصاصات محددة قانونا لهذه الجهات، وعلى ذلك فإن الاستثمارات البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتضمن الاستثمارات المعتمدة لوزارة البيئة وأجهزتها وأيضا استثمارات الخطة في وزارات وجهات أخرى لتنفيذ أنشطة لحماية وصون البيئة و تنميتها واستدامتها.

أظهرت مراجعة البيانات والمعلومات المتاحة بشأن الاستثمارات المعتمدة المرتبطة بحماية البيئة في مصر خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧ وهي فترة ثلاث خطط خمسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أن البعدالبيئي لم يكن محورا أساسيا في هذه الخطط.

في عام ٢٠١٥ وضعت مصر استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠لاستكمال مسيرة التنمية المستدامة وتم صياغة خطط قصيرة الأجل ومتوسط الأجل لتحقيق الأهداف المرجوة. تضمنت هذه الاستراتيجية عشرة محاور تغطى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعدالاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي). وفقا لهذه الاستراتيجية، تستهدف الرؤية الاستراتيجيةللبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠: **أن يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية** بشكل يحقق:

- أمن الموارد الطبيعية
- يدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها.
- تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية.
- يساهم في دعم التنافسية وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

ممايعنى تخصيص استثمارات لتحقيق هذا الهدف كما أنه من المهم استجلاء الأنشطة المختلفة المرتبطة بحماية البيئة وتنميتها والاستثمارات الموجهة لها وارتباطها بقضايا البيئة في مصر حتى يمكن لصاحب القرار معرفة مدي تناسق ما يخصص من استثمارات في مجالات البيئة مع التحديات البيئية وأهداف التنمية المستدامة،واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على النسق العام لاستثمارات الدولة في المجال البيئي، بناء على منهجية مقترحة لتصنيف المشروعات في خطة الدولة (استراتيجية التنمية المستدامة لمصر –رؤية مصر ٢٠٣٠)، وتحديد المشروعات التي ترتبط بصون وحماية وتنمية النظم البيئية واستدامتهافي مصر، ورصد الاستثمارات الخاصة بها ومدى ارتباطها بقضايا البيئة في مصرمما يساعد في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- كيفية تطوير منهجية لتصنيف المشروعات ذات البعدالبيئي، ومن ثم، تحديد الاستثمارات البيئية، يمكن من خلالها التخطيط ومتابعة اتساق الاستثمارات مع خطة التنمية المستدامة

٢- ما هو حجم الاستثمارات البيئية في خطة التنمية المستدامة بالتركيز على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى/٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢؟

٣- ما هو هيكل الاستثمارات البيئية في مصر بالتركيز على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى/٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢؟

ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- تطوير منهجية لتصنيف المشروعات ذات البعد البيئي في ضوء الخبرات الوطنية وخبرات دول أخرى في هذا المجال ومن ثم حساب الاستثمارات البيئية في مصر

٢- التعرف على حجم هذه الاستثمارات وهيكلها في السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة لمصر وفرص تنميتها

حدود البحث:يركز البحث على استثمارات السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة في مصر ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢وهي سنة ٢٠١٨\٢٠١٩من حيث الاستثمارات الحكومية وغير الحكومية باستثناء القطاع الخاص (نظرا لعدم توفر بيانات تفصيلية عنه).

أهمية البحث:

- سد حاجة المخطط البيئي والقطاعي إلي:
  - حصر وتحليل هيكلي لاستثمارات الدولة في كامل الأنشطة البيئية.
  - معرفة مدي اتساق حجم ونمط توزيع استثمارات الدولة مع الأهداف البيئية لاستراتيجية التنمية المستدامة
- إثراء قواعد البيانات التخطيطية مما يدعم البحث العلمي ومراجعات الخطط الإنمائية.

- وفى ضوء الاهتمام المتزايد بتنمية وتطوير القطاع البيئي في مصر والاتجاه نحو دعم المشروعات الخضراء وتشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة وتوفير التمويل المستدام لهذه المشروعات[١]، وما قامت به مصر منالبدءفي الإجراءات التمهيدية لطرح أول إصدار حكوميسيادي للسندات الخضراء في السوق العالمي[٢]،بالإضافة إلى تأكيد وزارة التخطيط أن خطة هذا العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ سوف تبدأ ولأول مرة فى النظر إلى المشروعات التي لها بعد بيئي[٣]، تبرز أهمية وجود تعريف وتصنيف واضح للمشروعات ذات البعد البيئي التي تتطلب توفير مصادر مستدامة لاستثماراتها.

من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذا البحث جهات عديدة مثل:

- مجلس الوزراء
- مجلس النواب ولجانه المتخصصة
- وزارة البيئة وأجهزتها
- وزارة التخطيطوالتنمية الاقتصادية (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري سابقا)
- وزارة المالية
- وزارة الاستثمار

منهجية البحث:

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم مراجعة وتحليل:

- العديد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية والمراجع ذات الصلة
- وكذلك مراجعة مهام واختصاصات الوزارات والجهات المختلفة فيما يرتبط بالعمل البيئي فى مصر
- البعد البيئي فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة
- البعد البيئي فى خطط التنمية المستدامة لمصر

كما تمت مناقشات وعصف ذهني ومن ثم تم استحداث منهجية مقترحة ثم تم تطبيقها على خطة السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة لمصر.

---

[١] جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠، ص ٣

[٢] جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٠، ص ١

[٣] جريدة الأهرام بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٠ ، ص ٧

وقد تم الحصول على بيانات هذه الخطة من خلال قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري سابقا).

وقد تم عرض البحث في أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

- الفصل الأول وهو فصل تقديم يتناول عرض مفاهيم أساسية مرتبطة بالبيئة وفكر التعامل معها ومهام الجهات المختلفة فيما يرتبط بالعمل البيئي، ومفاهيم مرتبطة باستراتيجية التنمية المستدامة لمصر، ثم تناول الفصل قضايا البيئة فى مصرعلى المستوى العام وعلى مستوى المحافظات و أهم المستجدات المؤثرة على هذه القضايا
- استعرض الفصل الثاني تطور خطط التنمية في مصر وارتباطها بالبيئة حيث بدأ بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم تطرق إلى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠وخططها السنويةثم الخطة متوسطة المدى في استراتيجية التنمية المستدامة (٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١)واستثماراتها البيئية
- تناول الفصل الثالث مراجعة لبعض الدراسات والتقارير المحلية والدولية في مجالتحديد وتصنيف المشروعات البيئية وما استجد عليها من متغيرات وذلك كخطوة للتوصل إلى المنهجية المقترحة للتطبيق في مصر
- استعرض الفصل الرابع المنهجية المقترحة لتحديد وتصنيف المشروعات البيئية في استراتيجية التنمية المستدامة وتم تطبيق هذه المنهجية على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى ٢٠١٩/٢٠١٨ وحساب الاستثمارات البيئية في هذه السنة كمثال تطبيقي لتوضيح إمكانية تطبيق هذه المنهجية

وفى النهاية توصل البحث إلى مقترح منهجية لتحديد وتصنيف وحساب الاستثمارات البيئية في مصر في ضوء توصيف واضح لمفهوم المشروعات البيئية، وتصنيفها في مجموعات تم عرضها فى أربعة قوائم استرشادية، ومن ثم تحديد حجم وهيكل هذه الاستثمارات

والله ولى التوفيق،

الباحث الرئيسي

(أ.د. نفيسة أبو السعود)

الفصل الأول

فصل تقديمي وأهم القضايا البيئية في مصر

يتضمن هذا الفصل مبحثين.

يعرض المبحث الأول بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث:

- مفاهيم مرتبطة بالبيئة والأبعاد البيئية
- مفاهيم مرتبطة باستراتيجية التنمية المستدامة وخططها ومصادر التمويل

يعرض المبحث الثاني أهم القضايا البيئية في مصر والمستجدات المؤثرة على هذه القضايا

المبحث الأول: مفاهيم أساسية:

أولا: مفاهيم مرتبطة بالبيئة والأبعاد البيئية:

١- وضع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة وتعديلاته اللاحقة تعريفا للبيئة بأنها[١]: المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماءوتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت. يشير هذا المفهوم إلى أن التعامل مع البيئة وقضاياها لا يتم من منظور أحادي يتناول النظام الإيكولوجي (الطبيعي) فقط ولكن من منظور متعدد ومتشابك ومتقاطع يتضمن النظام البيئي بأكمله (أو ما يعرف بالمنظومة البيئية المتكاملة) من نظم طبيعية ونظم مشيدة وما يرتبط بها من عناصر اجتماعية واقتصادية ومؤسسية وتشريعية وغيرها.

وفى ضوء الإطار المؤسسي القائم والاختصاصات المنوط بها الجهات المختلفة فإنه يمكن القول بأن مجالات العمل البيئيفي مصر تتشارك فيها جهات كثيرة بالتعاون والتنسيق مع وزارة البيئة وأجهزتها وفقا لمهام واختصاصات ومسئوليات محددة لكل جهة. (يوضح ملحق رقم (١) مهام واختصاصات هذه الجهات).

ووفقا للقانون السابق ذكرهفإن وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة ليست جهات تنفيذ مشروعات (فيما عدا بعض المشروعات التجريبية)، ولكن تضطلع بمهام ومسئوليات عديدة أساسية لتنفيذ جميع الأنشطة والمشروعات لكافة القطاعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبع الجهاز الحكومي أو غير الحكوميأو الجهات الخاصة والأهلية وقطاع الأعمال العام والهيئات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية المستدامة. ويوضح الشكل التالي رقم (١-١) هيكل العلاقة بين وزارة وجهاز شئون البيئة وجميع الجهات الأخرى فيما يختص بالعمل البيئي.

---

[١] ج.م.ع.، "قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤" المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والقانون ١٠٥ لسنة ٢٠١٥

شكل رقم (١-١)

هيكل العلاقة بين وزارة وجهاز شئون البيئة وجميع الجهات الأخرى

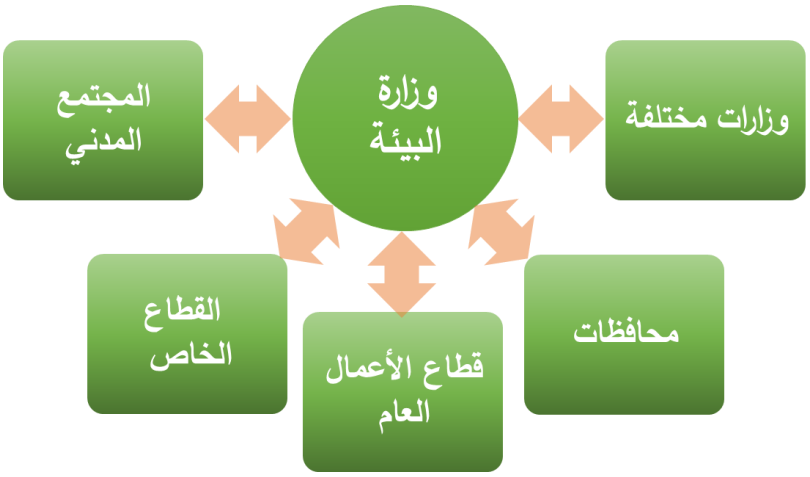

وفيما يلي موجز بالمهام الأساسية المرتبطة بالبعد البيئي لبعض هذه الجهات:

- **وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة**[١]
  - وفقا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة وتعديلاته اللاحقة تختص وزارة البيئة برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، وتنفيذ بعض المشروعات التجريبية. كما أنها الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وتوصي الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام الي الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئةوإعداد مشروعاتالقوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات.ومن ضمن اختصاصات جهاز شئون البيئة[٢]إعداد الدراسات عن الوضع البيئي ووضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط وتنمية المناطق الجديدة وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة ووضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت الالتزام بها قبل الإنشاء وأثناء التشغيل والمتابعة الميدانية لتنفيذ هذه المعايير والاشتراطات ووضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئي للمشروعات وغيرها الكثير من المهام.

---

[١] وزارة البيئةموقع وزارة البيئة علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/٨/١٥، www.eeaa.gov.eg

[٢] ج.م.ع.، "القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤" فى شأن حماية البيئة المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والقانون ١٠٥ لسنة ٢٠١٥

- **وزارة الري والموارد المائية**[١] تختص بكل ما يرتبط بالحفاظ على، وتنمية الموارد المائية من النواحي الفنية والاقتصادية والتشريعية وغيرها. مثال ذلك:
  - رصد كافة الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية أو مياه الأمطار وترشيد استخدام الموارد الحالية منها
  - تطوير الري وتحديث وسائل وطرق نقل المياه وتنفيذ مشروعات الري والصرف وصيانة المجاري المائية ومحطات طلمبات الري والصرف
  - المحافظة على النيل وعلى السد العالي وخزان أسوان
  - رسم السياسات وإجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة
  - تطوير وتحديث القوانين ذات العلاقة، وتطوير المعرفة

(يلاحظ المسئولية الواضحة لوزارة الري عن الموارد المائية التي تمثل أحد أهم الموارد البيئية الطبيعية)

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي** تهدف بشكل أساسي إلى[٢]:
  - تنمية الثروة الزراعية وزيادة مساحة الأراضي المستصلحة والنهوض باقتصاديات الريف بمختلف الوسائل
  - النهوض بالسياسة الزراعية وسياسات استصلاح الأراضي التي تكفل تحقيق التنسيق والتكامل بما يتفق مع خطط التنمية القومية والربط بينهما والعمل على تطويرها وفقا لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية على أساس اقتصادي أمثل.

(يلاحظ المسئولية الواضحة لوزارة الزراعة عن الموارد الأرضية الزراعيةالتي تمثل أحد أهم الموارد البيئية الطبيعية)

- **وزارة التنمية المحلية**[٣]**: تعمل على تحقيق أهداف عديدة منها:**
  - الاشتراك مع المحافظات في صياغة المشروعات اللازمة للارتقاء بمستوى الخدمات (مياه الشرب، الصرف الصحي، الطرق، الكهرباء، النظافة العامة، الوحدات الصحية) والارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
  - تنمية المجتمعات المحلية وتنمية الوعي والمشاركة في إعداد الكوادر اللازمة

(يلاحظ الدور الواضح لوزارة التنمية المحلية في تنمية بعض النواحي المرتبط والمؤثرة على الأوضاع البيئية في المحافظات وبشكل خاص في المناطق الريفية)

---

[١] موقع وزارة الموارد المائية والري على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mwri.gov.eg/

[٢] موقع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.agr-egypt.gov.eg

[٣] موقع وزارة التنمية المحلية علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mld.gov.eg

- **وزارة البترول[١]: من ضمن أهدافها الاستراتيجية ما يلى:**

-تأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي

-تحقيق أعلى قيمة مضافة من الثروات الطبيعية

-الحفاظ على معايير البيئة والتنمية المستدامة

(يلاحظ الدور الواضح لوزارة البترول في الحفاظ على وتنمية الثروات الطبيعية- مصادر الطاقة في مصر- وفقا لمعايير البيئة والتنمية المستدامة)

- **وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية[٢]: من ضمن اختصاصاتها:**

دراسة وإعداد الخطط والمشروعات والبرامج التنفيذية لمياه الشرب والصرف الصحي

- **الجهات المسئولة عن قطاع مياه الشرب والصرف الصحي** (الأجهزة التنظيمية والتنفيذية والهيئة القومية وما يتبعها من شركات)[٣]
- **(ترتبط هذه الخدمات بالحفاظ على الصحة العامة وتعزيزها جنبا إلى جنب مع الموارد الأرضية والمائية)**

- **هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة[٤]**: تهدف الهيئة إلى تنمية استخدام الطاقة المتجددة وتشجيع تصنيع معداتها محليا بحيث تمثل نقطة الارتكاز الوطنية للجهود المبذولة لتطوير تكنولوجياتها واستغلال مصادرها على المستوى التجاري كطاقة نظيفة ومستدامة. وتختص الهيئة بما يلي:
  - حصر وتقييم المصادر
  - إجراء الدراسات والبحوث الفنية لتنمية المصادر وذلك في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة، مع التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الإحيائية
  - القيام بتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة
  - وضع المواصفات القياسية وإجراء التقييم وإصدار شهادات الصلاحية لمعدات وأنظمة الطاقة المتجددة
  - تقديم الاستشارات الفنية بكافة أنواعها لمختلف مشروعات الطاقة المتجددة
  - تنمية إمكانية التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المتجددة
  - تقديم خدمات المعلومات عن طريق نظام معلومات الطاقة المتجددة وتدريب الكوادر في المجالات المذكورة

---

[١] موقع وزارة البترول علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.petroleum.gov.eg/

[٢] موقع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية علىالأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mhuc.gov.eg

[٣] موقع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحيعلي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/١/١٩، www.hcww.com.eg/

[٤] موقع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/١/١٩، www.nrea.gov.eg

٢-وفقا لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠[١]:" أصبح مفهوم البيئة يرتبط بالاقتصاد الأخضر وإدماجه في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج في ظل التوجه العالمي وانتهاج العديد من دول العالم للعديد من السياسات لتفعيل هذا المفهوم في مختلف القطاعات متمثلة في المجتمعات المستدامة، والمدن صديقة البيئة، والعمارة الخضراء، والزراعة المستدامة والعضوية، وفى مجال الصناعة: التصنيع والإنتاج الأنظف، والاستثمار في ترشيد استخدامات المياه والطاقة ومصادر المياه والطاقة المتجددة، والتوجه نحو الاستثمار في وسائل النقل العام الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة، والسياحة البيئية، وإعادة استخدام وتدوير المخلفات من أجل تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة في إطار جيد للحوكمة يضمن المشاركة المجتمعية،والشفافية،والمحاسبة. يتمثل الهدف الأسمى للتنمية المستدامةفي ضمان حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد الطبيعية وفى التنمية.

تنص أهداف الرؤية الاستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠ في هذه الاستراتيجية على:

"أن يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق:" أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها..."

وبالتالي فهو يحقق أهداف اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

يتمثل البعد البيئيفي استراتيجية التنمية المستدامة-رؤية مصر ٢٠٣٠ في مكونين أساسيين:

المكون الأول: وهو مكون البيئة في الاستراتيجية كأحد المكونات الثلاثة لأبعاد التنمية المستدامة. يتضمن هذا المكون أربعة أهداف.

المكون الثاني: ويتمثل في المشروعات والأنشطة ذات الارتباط بالبيئة في كافة القطاعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

ثانيا: مفاهيم مرتبطة باستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ وخططها واستثماراتها:

يعرف مشروع قانون التخطيط العام للدولة، والمعروض حالياً فى مجلس النواب، الخطة القومية للتنمية المستدامة بأنها تتضمن تحديد السياسات والأهداف والبرامج والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة وانعكاساتها على الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، **استراتيجية التنمية المستدامة-رؤية مصر ٢٠٣٠**، ٢٠١٦

على المستويين المركزي والمحلى، وتعد هذه الخطة على المدى الطويل والمتوسط ويُعد في إطارها خطة التنمية السنوية[١].

وعلى المستوى القطاعى تقوم كل وزارة أو مجموعة من الوزارات بتحديد الرؤى والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والمؤشرات المتعلقة بقطاع معين، وإعداد الخطط القطاعية على المدى الطويل والمتوسط والتى يعد فى إطارها خطة التنمية القطاعية السنوية.

كما يتم تحديد الرؤية التنموية المكانية والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات المتعلقة بالأقاليم الاقتصادية ووحدات الإدارة المحلية، والتى يتم على أساسها وضع الخططعلى مستوى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والوحدات المحلية القروية.

ووفقاً لمشروع القانون، تستهدف منظومة التخطيط مجموعة من المبادئ والقواعد يأتى فى مقدمتها الاستدامة من خلال تحقيق تنمية متوازنة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وثقافياً للأجيال الحالية والمستقبلية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بما يضمن قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها،مع مراعاه اختلاف المقومات الثقافية والبشرية والبيئية والمادية والأنشطة الاقتصادية القائمة والاستفادة من هذه المقومات فى تعزيز التنافسية والريادة المكانية[٢].ووفقاً للمدى الزمنى، تنقسم الخطط إلى:

- خطط طويلة الأجل (وهى تلك التى يزيد مداها الزمنى على خمس سنوات)
- خطط متوسطة الأجل وهي تلك الخطط التي تنبثق من استراتيجية التنمية المستدامة، وتُعد من خلال وزارة التخطيط لمدة زمنية متوسطة الأجل (٣ – ٥ سنوات)
- وتشمل الخطط متوسطة الأجل تحديد الأهداف والبرامج الرئيسية، ثم تحديد مؤشرات قياس الأداء الخاصة بها.

وتضم الخطة متوسطة الأجل خطط التنمية المستدامة السنوية والتى هى بمثابة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة، والذي يتضمن الأهداف المرجو تحقيقها وفقا للأولويات ومحددة ببرامج زمنية قطاعية ومكانية وسياسات تنفيذية ومصادر التمويل[٣].

وتشمل خطة التنمية المستدامة المتوسطة والسنوية كل من الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة والقطاع التعاوني، حيث تمثل استثمارات القطاع الخاص والتعاوني أكثر قليلاً من نصف استثمارات الدولة، على سبيل المثال٥٧,٣%من الاستثمارات الكلية للخطة متوسطة الأجل ٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١ و ٥٦,١%من خطة ٢٠١٩/٢٠١٨.

---

[١]وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مسودة مشروع قانون التخطيط العام للدولة، ٢٠٢٠، نسخة غير منشورة

[٢]وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، **مرجع سبق ذكره**.

[٣]وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، دليل التخطيط، ٢٠١٧، نسخة غير منشورة

مصادر التمويل الحكومية :

يتمثل هيكل الاستثمارات العامة بحسب الجهات المعنية فى: استثمارات الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.تشمل الاستثمارات الحكومية ما يخص ثلاث جهات، وهى[١]:

- **الجهاز الإداري:** دواوين عموم الوزارات وبعض الأجهزة الإدارية التنفيذية مثل أجهزة التعمير والجهاز التنفيذي لمشروعات المياه والصرف الصحي.
- **الإدارة المحلية:** دواوين عموم المحافظات والمديريات الخدمية التابعة للوزارات مثل مديريات التربية والتعليم والتضامن الاجتماعي والتموين والشباب والرياضة.
- **الهيئات العامة الخدمية: وهي** الهيئات التي تقدم خدمات عامة ولا تحصل عادة على مقابل أداء يغطى تكلفة هذه الخدمات، مثل الهيئة العامة لتنشيط السياحة، والهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، والهيئة العامة للأبنية التعليمية.

ومن حيث الهيكل التمويلي، فإن الاستثمارات الحكومية تعتمد بشكل أساسي على الخزانة العامة التي توفر نحو٦٠% من إجمالي التمويل اللازم للاستثمارات الحكومية مع الاتجاه إلى زيادة التمويل الذاتي وزيادة تمويل المشروعات القائمة على نظام المشاركة مع القطاع الخاصPPPوالمنح والقروض.

أما **الهيئات الاقتصادية،** فيقصد بها الهيئات التي تقدم خدماتها العامة بمقابل مادي، وبالتالي يتوفر لديها موارد ذاتية للتمويل، مثل هيئة التنمية الصناعية وهيئة التنمية السياحية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتعتمد هذه الهيئات بصفة أساسية على مواردها الذاتية حيث تستوفى نحو ٧٠% من جملة احتياجاتها التمويلية، وتقتصر مساهمة الخزانة العامة فيها على نحو ١٥% والقروض الخارجية على ١٠%[٢].

شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام:

استثمارات شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، يتم تنفيذها من خلال الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وشركات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والشركات القابضة النوعية، وذلك على النحو التالي[٣]:

---

[١]وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، ٢٠١٨، ص ١٠٧.

[٢]وذلك وفقاً لخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

[٣]وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١، ٢٠١٨، ص ١١٠.

- **الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣:**

يتركز نحو ٩٠% من استثمارات الشركات الخاضعة لهذا القانون في ٣ قطاعات رئيسية، وهي البترول والثروة المعدنية (٧٠%) والإنتاج المدني للمصانع التابعة لوزارة الإنتاج الحربي (١٤%) والزراعة واستصلاح الأراضي (٨%)، أما القطاعات الأخرى فتضم هيئة قناة السويس وشركاتها، ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.

وتشكل الموارد الذاتية والقروض والتسهيلات المصدر الرئيسي لتمويل هذه الشركات، وتحصل هذه الشركات على قروض من بنك الاستثمار القومي.

- **الشركات الخاضعة لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١:**

وتتركز استثمارات هذه الشركات في مجال الصناعات الكيماوية وأعمال التشييد والبناء والنقل البحري والبري.

ويتم تقسيم قوائم الخطة المعتمدة في وزارة التخطيط بحسب الجهة المعنية (جهة الإسناد).

وتعرف جهات الإسناد الرئيسية والفرعية بأنها: تلك الجهات التي تقوم بإعداد خطط التنمية وتقديمها وفقاً لأولوياتها لوزارة التخطيط، وتحصل على موافقتها على المشروعات المختلفة لتنفيذها من خلال خطط التنمية المستدامة المختلفة. وتشمل تلك الجهات الوزارات/ المصالح الحكومية/ الهيئات الخدمية/ المحافظات/ الأقسام/ القرى/ المدن/ الأحياء/ الهيئات الاقتصادية/ الشركات العامة/ شركات قطاع الأعمال العام.

ويمكن تقسيم جهات الإسناد موازنيا إلى ٣ أقسام، وهى:

- القسم الأول: الحكومة (الجهاز الإداري – الهيئات الخدمية – الإدارة المحلية)
- القسم الثاني: الهيئات الاقتصادية
- القسم الثالث: الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

حيث لا تدخل الشركات الخاضعة لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والشركات القابضة النوعية في هذه القوائم.

كما يتم التمييز بين المشروعات وفقاً لطبيعتها على النحو التالي[١]:

- جديد: للمشروعات الجديدة التيتدرج لأول مرة بالخطة.
- إحلال وتجديد: للمشروعات التي سبق وأن تم الإنتهاء منها، وتحتاج إلى تجديد أو إحلال جزئي أو كلي.

[١]وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مسودة دليل المستخدم للمنظومة المتكاملة لمتابعة وإعداد الخطة الاستثمارية، غير منشور، ٢٠١٩

- توسعة: للمشروعات التي سبق وأن تم الإنتهاء منها، وتحتاج إلى توسعه.
- استكمال: للمشروعات التيستم البدء بها وتمتد لأكثر من عام مالي.

كما يتم التمييز بين المشروعات وفقاً لتوزيعها الجغرافي على النحو التالي:

- استثمارات موزعة على مستوى المحافظات
- استثمارات غير موزعة (في حالة عدم توزيع تلك الاستثمارات على أي إقليم أو محافظة أو مركز/ قسم أو قرية/شياخة محدد).

ويجب أن يحدد لكل مشروع، ما يلى:

- **مصادر التمويل الخاصة به**(خزانة عامة، منح، تسهيلات، قروض، تمويل ذاتى، مشاركة قطاع خاص...إلخ)، والتى كما سبق إيضاحه تختلف وفقاً لطبيعة الجهة حكومية/ هيئات ووحدات اقتصادية.
- **مصادرالاستخدام** للتكلفة الاستثمارية (شراء أراضى، تشييدات، مباني غير سكنية، آلات ومعدات،عدد وأدوات، بحوث ودراسات، وسائل نقل وانتقال، أثاث وتجهيزات...إلخ)، والتى تمثل إضافة للأصول الاستثمارية للدولة، بالإضافة إلى نفقة التشغيل الأولى (نفقات إيرادية مؤجلة).

وتعرف الاستخدامات الاستثمارية، وفقا للنظام المحاسبي الموحد، على النحو التالي[1]:

- الأراضى: وهى تكلفة كل من الأراضى التى تقتني للاستغلال الزراعى وأراضى البناء و... المقتناه بغرض الاستخدام كأصل ثابت.
- المبانى سكنية/ غير سكنية: وتشمل تكلفة المبنى والإنشاءات والمرافق الداخلة فيه وذلك لمبانى النشاط الإنتاجى ومبانى خدمات ومرافق الإنتاج ومبانى المرافق الإدارية والمبانى والمرافق السكنية للعاملين.
- آلات ومعدات: ويشمل آلات ومعدات النشاط الإنتاجى الموجودة فى مراكز الإنتاج، وآلات ومعدات الخدمات والمرافق الموجودة بمراكز الخدمات ويدخل ضمنها سيارات الكنس والرش وإطفاء الحريق ومحطة توزيع القوى الكهربائية للمنشأة.
- وسائل نقل وانتقال: ويشمل تكلفة وسائل النقل الخارجى مثل خطوط النقل النهرى والبحرى والجوى وخطوط النقل الداخلى مثل السكك الحديد والأوناش، ووسائل الانتقالات للأفراد مثل السيارات والأوتوبيسات.
- عدد وأدوات: ويشمل العدد والأدوات الصغيرة وأدوات المصنع المتنقلة التى تؤدى خدمات لعمليات التصنيع أو عمليات الصيانة، كما تشمل أدوات المعمل وأجهزة إطفاء الحريق وأدوات العيادة الطبية.

---

[1] الجهاز المركزي للمحاسبات، النظام المحاسبي الموحد، ٢٠٠١، ص ٢٨-٣٢

- أثاث وتجهيزات مكتبية: ويشمل المكاتب والدواليب والمناضد والسجاجيد والحاسبات الشخصية وآلات الطباعة وأجهزة التكييف والمراوح والتركيبات الداخلية التى تستلزمها الحاجة بعد إتمام المبنى مثل التليفونات الداخلية وأرفف المخازن والحواجز الخشبية.

مصادر أخري لتمويل الاستثمارات البيئية:

هناك مصادر أخرى لتمويل مشروعات الخطة خاصة المشروعات والأنشطة البيئية،مثل:

- صندوق حماية البيئة
- صندوق المناخ الأخضر
- والقروض والمنح الأجنبية

يوضح ملحق رقم (٢) معلومات عن هذه المصادر وأمثلة لمشروعاتها

المبحث الثاني: قضايا البيئة في مصر:

يتناول هذا المبحث عرض لقضايا البيئة ذات الأولوية في مصر، على المستوى العام وعلى مستوى المحافظات، والمستجدات المؤثرة على هذه القضايا.

أولا: على المستوى العام:

١. وفقا لقراءة الوضع الحالي لملف البيئة في مصر في استراتيجية التنمية المستدامة–رؤية مصر ٢٠٣٠[١] فإن القضايا التي تطرقت لها هذه الاستراتيجية هي:

أ- قطاع المياه:من حيث كمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية المتاحة واستخداماتها وتأثرها بظاهرة التغيرات المناخية وصلاحيتها للاستخدام (نوعية المياه)

ب–الهواء والأوزون: المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وإجراءات وقف استخدامها

ج- التنوع الحيوي: المحميات الطبيعية، الاتفاقيات الدولية وحماية التنوع الحيوي

د- الثروة المعدنية وتعظيم فرص استغلالها ومساهمة قطاع الثروة المعدنية في الناتج المحلى الإجمالي

هـ–البيئة الساحلية والبحرية حيث تتمثل أهميتها في وجود موارد غذائية ومواد خام كما أنها شريان للنقل البحري والتجارة بالإضافة إلى أنشطة الترفيه السياحي

و- المخلفات الصلبة وارتباطها بالتغير المناخي كما أنها مصدر لفرص عمل التعامل مع هذه المخلفات من وجهة نظر إدارة الموارد وليس إدارة مخلفات

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، استراتيجية التنمية المستدامة–رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٦

ز – الاتفاقيات الدولية حيث وقعت مصر على ٦٨ اتفاقية بيئية والبروتوكولات التابعة لها وذلك من أجل الحفاظ على البيئة وصحة الإنسان. يتطلب الأمر الموائمة بين الالتزامات الدولية والسياسات الوطنية

يمكن مما سبق استخلاص الموضوعات ذات العلاقة بهذه القضايا كما يلي:

- التغيرات المناخية وما يرتبط بها من إجراءات
- حماية النظم الإيكولوجية (المائية والأرضية والهوائية والحيوية)
- الاقتصاد الأخضر
- السياحة البيئية
- البيئة الساحلية
- الإدارة المتكاملة للمخلفات وإعادة الاستخدام والتدوير
- حماية وحفظ وتعزيز رأس المال الطبيعي

٢. وفقا لتقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٦ إصدار في عام[1] **٢٠١٧**:القضايا البيئية ذات الأولوية هي:

أ- **تغير المناخ**:تتمثل التغيرات المناخية في مصر في:

- زيادة أو انخفاض درجة الحرارة عن معدلاتها الطبيعية
- ارتفاع منسوب مستوى سطح البحر وتأثيراته على المناطق الساحلية
- زيادة الأحداث المناخية المتطرفة
- زيادة معدلات التصحر
- تدهور الإنتاج الزراعي وتأثر الأمن الغذائي
- تأثر الموارد المائية وزيادة معدلات شح المياه بالمنطقة العربية
- تدهور الصحة العامة والسياحة البيئية.

ب-الإدارة المتكاملة للمخلفات:

أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ الحاجة الماسة للتعامل مع مشكلة المخلفات ومجابهة الدوافع والضغوط التي تقف وراء تفاقم هذه المشكلة وإدارتها، ومن أهما:

- الزيادة السكانية.
- الهجرة الداخلية والتوسع العمراني
- نقص الموارد المالية
- ضعف وعي المواطن تجاه البيئة والمخلفات

[1] وزارة البيئة جهاز شئون البيئة "تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٦"، إصدار في عام ٢٠١٧

- تغير أنماط الاستهلاك وزيادة معدلات إنتاج واستهلاك المواد وتولد المخلفات الخطرة
- ضعف مستويات القدرات والتدريب
- أسباب مؤسسية

يمكن مما سبق استخلاص الموضوعات ذات العلاقة بهذه القضايا كما يلي:

- حماية الشواطئ والمناطق الساحلية
- السياحة البيئية
- تنمية والإدارة الرشيدة للموارد المائية
- مكافحة السيول والفيضانات
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
- مكافحة التصحر
- الوعي البيئي
- التنمية العمرانية الخضراء
- الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة والخطرة
- تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية

ثانيا: على مستوى المحافظات:

تشير دراسة حديثة[١] إلى أنه بناء على البيانات المتاحة عن حالة البيئة في مصر من مصادر عديدة[٢] تواجه المحافظات المصرية قضايا عديدة تم عرضها في هذه الدراسة والتي يمكن منها استخلاص أهم قضايا البيئة (من حيث النوعية) على مستوى المحافظات كما يلي:

١. تعاني ٢٤ محافظة من ضعف عمليات معالجة مياه الصرف الصحي
٢. قضية المخلفات الصلبة من القضايا التي تعاني منها جميع المحافظات المصرية وتتضمن هذه المخلفات قش الأرز
٣. المحميات الطبيعية من القضايا الهامة في١٣ محافظة من ١٤ محافظة بها محميات طبيعية
٤. التلوث البحري قضية أساسية فى محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء حيث تعتبر هاتين المحافظتين من أهم المحافظات البحرية .

---

[١]نفيسة أبو السعود، "لامركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٦)، معهد التخطيط القومى،٢٠١٨.

[٢]تشمل هذه المصادر: (*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي لإحصاءات البيئة عام ٢٠١٥، اصدار٢٠١٧

(**) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، ٢٠١٨

(***) وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر لعام ٢٠١٥، إصدار ٢٠١٧

٥. المياه الساحلية قضية في ٦ محافظات من عدد ١١ محافظة ساحلية

١- تلوث مياه نهر النيل (من حيث المحتوى الكيميائى والحيوى المقاس ب:COD، BOD) قضية في ١٨ محافظةمن عشرين محافظة ترتبط بنهر النيل

ثالثا: المستجدات المؤثرة على قضايا البيئة في مصر:

١- من أهم هذه المستجدات تطور الفكر التخطيطي وإعداد خطط التنمية من فكر خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمثل فيها البعد البيئي بعدا أساسيا إلى فكر التخطيط للتنمية المستدامة حيث يمثل البعد البيئي بعدا أساسيا يتكامل مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ويرتبط بها ارتباطا وثيقا. وقد تبلور هذا الفكر في مصر في التخطيط للتنمية المستدامة وإصدار استراتيجية للتنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠. وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. والجديد هنا أن الرؤية الاستراتيجية للبيئة في هذه الاستراتيجية استهدفت: "بحلول ٢٠٣٠ يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية" مما يشير إلى إدراج العديد من مشروعات البرامج في البعدين الاجتماعيوالاقتصادي ضمن المشروعات البيئية.

٢- صدور قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والذى يتضمن عدد من إجراءات الحماية للمستثمرين الدوليين لتشجيع الاستثمار والتنمية فى مصر[١]، منها ضمان الإقامة فى مصر خلال مدة المشروع وحق المستثمر فى تحويل أرباحه إلى الخارج وحصول المستثمر على نفس المعاملة التي يحظى بها المواطنون المصريون، وغيرها من وسائل الحماية التي أدت إلى زيادة الثقة لدى المستثمرين الدوليين.

٣- قضية التغيرات المناخية وتصدرها قائمة القضايا البيئية على كافة المستويات:

رغم أن مصر ليست من الدول المسببة لهذه القضية إلا أنها، مثل كثير من الدول، من أكثر الدول المتضررة ، لذلك فإن قضية التغيرات المناخية تعتبر من القضايا ذات الأولوية على أجندة العمل البيئيفي مصر وتعتبر جميع المشروعات أو الأنشطة أو الإجراءات التي تستهدف الحد من خطورة هذه الظاهرة أو التكيف معها أو رصدها أو تقييمها أو متابعتها من المشروعات البيئية

٤- التوسع في تطبيق فكر الاقتصاد الأخضروالاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدوار[٢]

---

[1] Embassy of Egypt (2019),Egypt New Investment law: Opening Egypt for Business,Washington,DC.

[٢] الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية وإلى تحقيق التنمية المستدامة ومن أهم سماته أنه يضع تقييما مباشرا لرأس المال الطبيعى وخدمات النظام البيئى.

-الاقتصاد الأزرق هو مصطلح حديث يشير إلى الاستخدام المستدام لموارد البحار والمحيطات من أجل النمو الاقتصادي المستدام ويهدف لتحقيق إدارة جيدة للموارد المائية وحماية البحار والمحيطات بشكل مستدام.

-الاقتصاد الدوار هو اقتصاد بديل للاقتصاد الخطى ويتضمن تعزيز مفهومي الاستهلاك والانتاج المستدامين والاستخدام الأمثل للمخلفات بما يعود بالنفع على البيئة والاقتصاد القومى من خلال طرق مبتكرة للإدارة الناجحة للمخلفات.

٥- التوسع في تطبيقات الطاقة المتجددة

٦- زيادة التركيز على تنمية فكر المدن المستدامة والتنمية العمرانية المستدامة والنقل المستدام

٧- التقدم التكنولوجيفي كافة مجالات العمل البيئي

وبناء على ما سبق وفى ضوء المستجدات المحلية والعالمية تعتبر القضايا الآتية من قضايا البيئة ذات الأهمية في مصر:

١- قضية المخلفات الصلبة وارتباطها بتلوث الهواء وبالتغيرات المناخية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

٢- قضية معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها

٣- الحفاظ على التنوع الحيوي والإدارة الرشيدة للمحميات الطبيعية

٤- الحفاظ على الشواطئ والإدارة المتكاملة للشواطئ وللمناطق الساحلية

٥- حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث والتدهور

ترتبط هذه القضايا ارتباطا وثيقا بما يلي:

- مفهوم وتطبيقات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدوار خاصة من خلال عمليات التدوير وإعادة الاستخدام وغيرها
- التوعية البيئية وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وكذلك سلوكيات التعامل مع هذه القضايا

الفصل الثانى

تطور خطط التنمية في مصر وارتباطها بالبيئة

يتناول هذا الفصل تطور خطط التنمية في مصر منذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ وحتى خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١ وتطور إدماج البعد البيئيفي هذه الخطط، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: يتناول خطط التنمية حتى خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

المبحث الثاني: يتناول خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى المدى ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١ وعامها الأول

المبحث الأول: خطط التنمية حتى خطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

بدأت مرحلة التخطيط الشامل في مصر من ١٩٦٠ وتم صياغة أول إطار للتخطيط الاقتصادي القومي الشامل من خلال أول خطة خمسية ١٩٦٠-١٩٦٥ ترتكز بشكل عام على تنمية القطاع الاقتصادي كقطاع قائد لباقي القطاعات[١]. وقد حققت تلك الخطة العديد من النجاحات وتم وضع أساس للخطة الخمسية التالية ولكنها لم تكتمل لظروف الحرب التي استمرت من ١٩٦٧ وحتىنهاية السبعينات. وتم عمل خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٨-١٩٨٢[٢]في الثمانينات بدأ ترقيم الخطط الخمسية منذالخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦[٣] التي تم تسميتها الخطة الخمسية الأولي واستمرت الخطط الخمسية حتى الخطة السادسة ٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١.

بدأ في عام ٢٠١١ الاعتماد على أربع خطط سنوية في الفترة من ٢٠١٣/١٢وحتى ٢٠١٦/١٥. وبنهاية ٢٠١٥ اعتمدت مصر استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي قدمت صياغة لأهداف التنمية في كافة المحاور. وانتقلت مصر إلى مرحلة الاعتماد على خطط للتنمية المستدامة (ثلاث خطط)لتنفيذ توجهات استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠[٤]. يوضح الشكل رقم (٢-١) تطور هذه الخطط:

---

[١]الاقتصاد المصري، مقال منشور على موقع وزارة الخارجية المصرية، تاريخ التصفح ١٥ يناير ٢٠٢٠، www.mfa.gov.eg/

[٢]تم اعتماد الخطة الخمسية الأولي ١٩٧٨-١٩٨٢ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ بتاريخ ٣١اغسطس ١٩٧٨

[٣]وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة-رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٦

[٤]موقع وزارة التخطيط على الأنترنت، تاريخ التصفح سنوات متعددة، www.mpmar.gov.eg

شكل رقم (٢-١)

تطور خطط التنمية في مصر من التسعينات حتي ٢٠٢٠

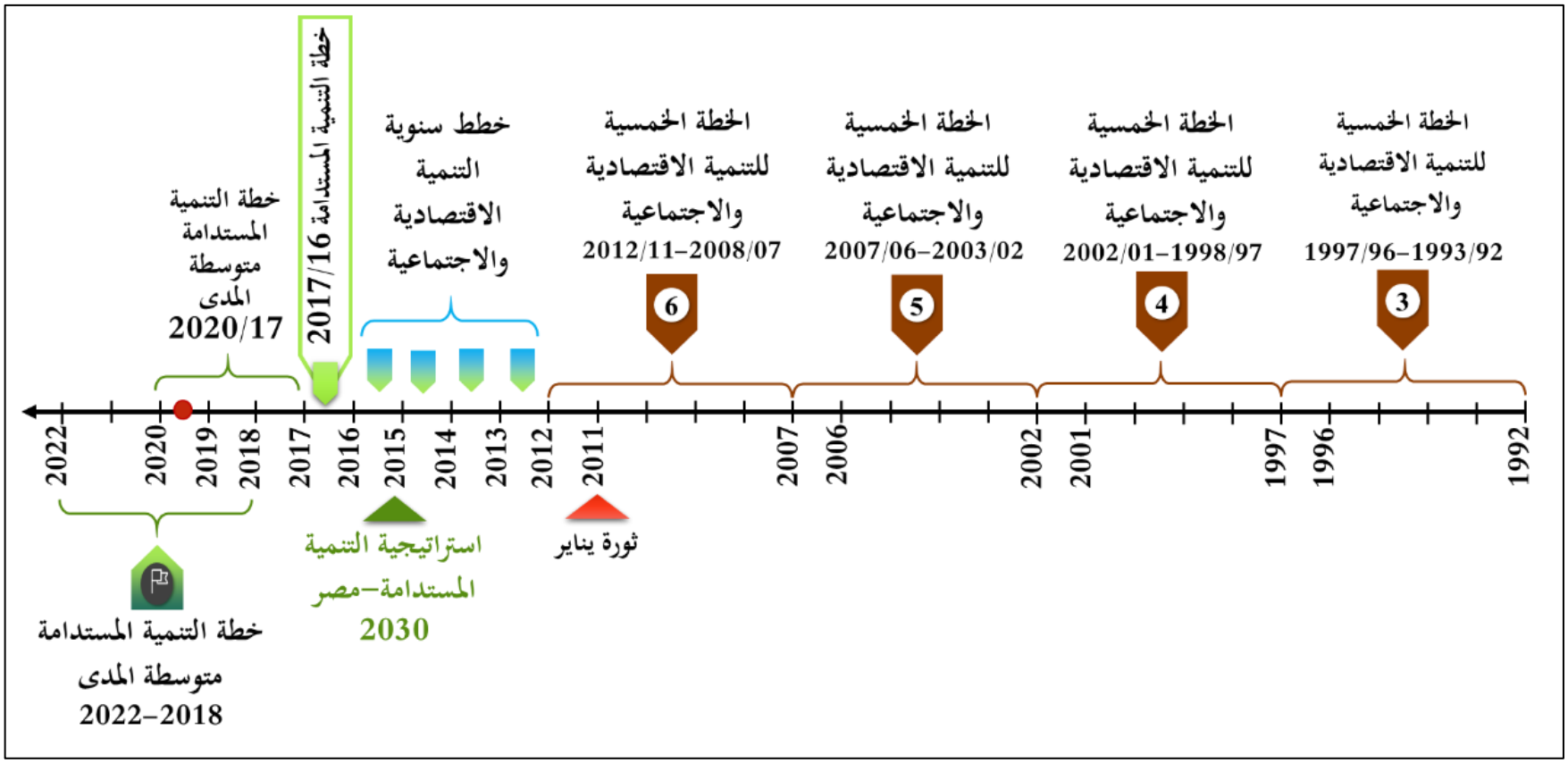

المصدر: البحث بالاعتماد على موقع وزارة التخطيط على الأنترنت، تاريخ التصفح سنوات متعددة، www.mpmar.gov.eg

أولا:الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ ١٩٩٢ وحتى ٢٠١٢:

حازت قضايا البيئة علىالاهتمام العالمي منذ بداية السبعينات بداية بمؤتمر " البيئة البشرية" (Human Environment)الذي عقد في أستوكهلم بالسويد في ٥ يونيو ١٩٧٢. واستمرت العديد من المساعي للحفاظ على البيئة وصولا إلى التقرير الذي قدمته اللجنة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك" (OurCommon Future) الذي ركز على ضرورة تكامل البيئة والتنمية، وقد وجه هذا التقرير إلي واضعي السياسات والاقتصاديين والعلماء في جميع أنحاء العالم. وفي بداية التسعينات أصدرت مصر أول قانون للبيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤في شأن حماية البيئة.

١. <u>الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦:</u>

لم تتضمن هذه الخطة استثمارات موجهة لحماية البيئة بشكل مستقل، وإنما تضمنت استثمارات لمشروعات كل وزارة بشكل عام بدون تحديد للمكون البيئي بها[١].

٢. <u>الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٠١:</u>

بدأفي هذه الخطة ظهور البعد البيئي حيث تضمنت هذه الخطة استثمارات لقوائم مشروعات كافة الوزارات في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية. ثم تم اختيار بعض هذه المشروعات وتصنيفها في قوائم مستقلة وفقا لأبعاد اجتماعية وبشرية متمثلة في[٢]:

- استثمارات موجهة للبحث العلمي
- استثمارات مخصصة لمراكز التدريب
- استثمارات متعلقة بحماية البيئة
- استثمارات متعلقة بالأمومة والطفولة

شملت الاستثمارات المتعلقة بحماية البيئة استثمارات وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة واستثمارات لبعض مشروعات فيعدد ١٢ وزارة بناء على رؤيتها لحماية البيئة وبالتالي تصنيفها للمشروعات المدرجة بالخطة.وهذه الوزارات **هي: الزراعة،الموارد المائية والري،البترول،النقل،الإسكان،الصحةوالسكان،السياحة،التنميةالمحلية،الثقافة،الإنتاج الحربي،التعليم العالي والكهرباء والطاقة.**

---

[١]معهد التخطيط القومي، والمكتب الاستشاري للتنمية المتكاملةIDC، جهاز شئون البيئة، "دراسة ميزانيات البيئة للوزارات المختلفة" ٢٠٠٥(دراسة غير منشورة).

[٢]المرجع السابق

٣. الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٣/٠٢-٢٠٠٧/٠٦:

تضمنت هذه الخطة استثمارات لقوائم مشروعات كافة الوزارات في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية، كما تم تصنيف هذه المشروعات حسب مجالات التنمية البشرية وخاصة المتعلقة بما يلي[١]:

تنمية القرى، البحث العلمي، مراكز التدريب، تنمية الصادرات، النوع الاجتماعي المناطق العشوائية والمناطق الصناعية

قامت وزارة التخطيط بعمل تصنيف آخر لمشروعات هذه الخطة، وفقا لرؤيتها بشأن حماية البيئة وإعداد قوائم مستقلة خاصة بنواحي عديدة مثل الصحة والبيئة. شملت الاستثمارات الخاصة بالبيئة استثمارات لبعض مشروعات فيعدد ٩ وزارات هي: **الزراعة والموارد المائية والري والبترول والنقل والإسكان والصحة والسكان والسياحة والتنمية المحلية وأكاديمية البحث العلمي.**

٤. الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١:

ركزت هذه الخطة على تحقيق أكبر معدل للنمو مع مراعاة العدالة الاجتماعية. واستهدفت تحقيق أقصى نمو اقتصادي بما يضمن مستوى مقبول من التشغيل يسمح بتراجع معدل البطالة وتوفير مستوى معيشي لائق للفئات محدودة الدخل. وبناءًعلى هذا الهدف ارتكزت استراتيجية التنمية على ما يلي[٢]:

١. إعطاء دفعة قوية للأنشطة الاقتصادية الرائدة التي تنمو بمعدلات متسارعة، ومن أبرزها الصناعة التحويلية، التشييد والبناء، السياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
٢. تحفيز التوجّه التصدير، سواء السلعي أو الخدمي، مع مراعاة عدم الإخلال باحتياجات السوق المحلى للحيلولة دون ارتفاع الأسعار، وعدم استنفاذ الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية وحفاظًا على حقوق الأجيال القادمة ومصالحها.
٣. تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لارتفاع قدرتها التشغيلية ومناسبتها لجموع عريضة من الشباب ولبعض الفئات الاجتماعية كالمرأة الريفية أو المرأة المعيلة.
٤. التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة: القطاعات السلعية والخدمية الإنتاجية، وقطاعات البنية الأساسية والخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي، وقطاعات الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية.

---

[١] المرجع السابق

[٢] وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧-٢٠١٢، ٢٠٠٧، ص، ٥٨.

وأعطت الخطة أولوية لحزم برامجية تتضمن برنامج التشغيل والتدريب وبرنامج التنمية الصناعية وبرنامج التنمية الريفية وبرنامج التنمية السياحية المتكاملة وبرنامج تطوير التعليم ما قبل الجامعي وبرنامج تطوير العشوائيات وبرنامج التوسّع في خدمات الإسكان.

ومن الملاحظ أن ركائز استراتيجية التنمية في هذه الخطة قد ضمت في سياقها الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل استدامتها كشرط أساسي لضبط النموالاقتصادي المتسارع المستهدف،وقد تم تناول ذلك ضمن محور التنمية المحلية حيث استهدف هذا المحور تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في كافة مناطق ومحافظات الجمهورية. وقد تضمن المحور الثالث من محاور التنمية المستدامة " الحفاظ على الموارد الطبيعية والإصحاح البيئي" الإجراءات المقترحة للحفاظ علىالموارد وتحسين البيئة من خلال[١]:

- إزالة التعديات على الأراضي الزراعية ومنع ظهور حالات جديدة، وحل مشاكل البناء على أراضي المتخللات التي لا يوجد لها مصادر ري بعد تخطيطها.
- استكمال جهود تغطية المصارف والقنوات المائية والتي تمر داخل الكتل السكانية، والتوسع في المساحات الخضراء، وإنشاء الحدائق والتشجير، والارتقاء بمناطق المقابر ونقلها إلى خارج الكتل السكنية.
- نقل الأنشطة الملوثة للبيئة خارج الكتل السكنية، والاهتمام بالسيطرة على تلوث الهواء، وخاصة منخلال المركبات والحرق المكشوف بجميع أنواعه.
- الحفاظ على نهر النيل من التلوث بأساليب متعددة تتفق مع ظروف كل مجرى مائي
- الاستغلال الأمثل لمصادر الثروة المعدنية، وتنظيم العمل بالمحاجر.
- إعطاء أهمية خاصة لسيناء والوادي الجديد وجنوب الوادي فيما يتعلق بالتوسع الأفقي في الزراعةوالصناعة والتوطين خروجًا من الوادي الضيق ولإعادة توزيع السكان بصورة متوازنة.

ثانيا: الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦

استمر العمل بالخطط الخمسية حتى نهاية الخطة الخمسية السادسة ثم بعدها تم وضع مجموعة من الخطط السنوية الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

١. **<u>خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٢ – ٢٠١٣</u>**

في ضوء هذه الخطة تم صياغة رؤية تنمية لمصر تنص علي:

---

[١] وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧-٢٠١٢، ٢٠٠٧، ص١٩٠.

"أن تصبح مصر دولة حرة مدنية ديمقراطية، رائدة إقليميا، مؤثرة عالميا، واقتصادا وطنيا مستقلا قائما على المعرفة يستثمر قدرات الإنسان وعبقرية المكان والموارد، ومجتمعا عادلا ومحافظا على قيم المواطنة، ومتمسكا بهويته الوطنية وبموروثه الثقافي وقيمه الدينية والحضارية، ويتمتع فيه المواطنون كافة بالكرامة الإنسانية وبرغد العيش وجودة الحياة دون تمييز في إطار منظومة بيئية متكاملة دافعة للتنمية المتواصلة والمشاركة المجتمعية الفاعلة...."[١].

في إطارهذه الرؤية الاستراتيجية تم إدماج الحفاظ على البيئة كإطار مهم للتنمية المتواصلة وجودة حياة المواطنين. كما اشتملت وثيقة هذه الخطةعلى جزء خاص بالأبعاد البيئية ضمن القسم الرابع " التشغيل والتنمية البشرية والرعاية الاجتماعية". وقد تم عرض القصور في النظام البيئي كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه مخططات التنمية. وتم صياغة رؤية مستقبلية لمصر من المنظور البيئي كالاتي:

"أن تنعم مصر ببيئة نظيفة وصحية تخلو من التلوث في هوائها ومياهها وأراضيها، وتستخدم مواردها الطبيعية بكفاءة عالية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة"[٢].

وأوضحت الخطة أسباب القصور في النظام البيئي كما يلي:

- ضعف فاعلية التشريعات البيئية
- نقص الوعي والالتزام البيئي لدى المواطنين
- غياب التقويم البيئي الاستراتيجي للمخططات والبرامج
- نقص شبكات الرصد البيئي
- غياب المنظومة القومية لإدارة المخلفات الزراعية والصناعية ومخلفات الهدم والبناء
- فضلا عن ضعف دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة
- ويضاعف من هذا القصور عدم كفاية الموازنات المخصصة لبرامج صون البيئة

ووضعت الخطة مجموعة من المتطلبات الفنية والمؤسسية التي تساعد في تحقيق الرؤية المستقبلية البيئية لمصر، وقد تضمنت المتطلبات المؤسسية أول إشارة إلى التنمية المستدامة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز علىأهمية استكمال الإطار التنظيمي والإداري لتحقيقها. ومن ناحية أخري تم الإشارة إلى أهمية استخدام مدخل الاقتصاد الأخضر لتحقيق الرؤية المستقبلية لمصر.

---

[١]وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٢ -٢٠١٣، نوفمبر ٢٠١٢، صفحة ٢٦.

[٢]المرجع السابق، صفحة ١٠٢.

وقد تم توزيع الاستثمارات على ٩ برامج رئيسية للمنظومة البيئية تشمل الآتي[١]:

- تنمية قري الاستهداف الجغرافي
- برنامج الفروع الإقليمية للجهاز
- البرنامج القومي للحد من التلوث الصناعي
- البرنامج القومي لتحسين نوعية المياه
- برنامج حماية الطبيعة وإدارة المحميات الطبيعية
- البرنامج القومي لتحسين نوعية الهواء
- برنامج التوعية والتدريب والإعلام البيئي والتفتيش البيئي
- المخلفات الزراعية
- المخلفات الخطرة

٢. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤

استهدفت هذه الخطة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع في إطار تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. واتخذت الخطة نهج التخطيط بالمشاركة بهدف دمج أصحاب المصالح في كافة مراحل إعداد الخطة. وقد اشتملت الخطة على مجموعة من التوجهات الحديثة، ولم يكن البعد البيئي من أولويات هذهالخطة كما لم يتم إدراج استثمارات مشروعات وزارة البيئة داخل وثيقة الخطة ضمن الجزء الخاص بالصورة القطاعية للخطة.

٣. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥

تم إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار "استراتيجية التنمية المستدامة –رؤية مصر ٢٠٣٠" وقد اشتملت وثيقة الخطة على محاور الأبعاد الثلاثة لاستراتيجية التنمية المستدامة ومنها البعد البيئي والذي نص على الآتي" السياسات الإنمائية الوطنية مطبقة ودامجة للبعد البيئي، توقف تدهور البيئة وتحافظ على توازنها لضمان الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية" [٢].

وقد تعرضت الاستحقاقات الدستورية إلى بعض الجوانب البيئية ضمن توصيف طبيعة وأهداف النشاط الاقتصادي والذي نص على أهمية توازن النمو الاقتصادي جغرافيا وقطاعيا وبيئيا. كماوضع ضمنيا في إطار تحسين جودة حياه المواطنين.

---

[١] المرجع السابق، ص، ١٠٦

[٢] وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥، ٢٠١٤، ص ١٩.

علي مستوي توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلف تتم التعرض لاستثمارات حماية البيئة في إطار برنامج تحسين البيئة ضمن قطاع التنمية المحلية والذي يهدف إلى "الاستجابة للمشكلات البيئية المحلية في القري والمدن وذلك من خلال توفير الخدمات البيئية،خاصة ما يتعلق منها بتغطية الترع والمصارف الصغيرة(الجنابيات والمساقي) والتجميل وإنشاء الحدائق وجمع المخلفات...الخ"[١]هذا بالإضافة إلى مشروعات المجازر. ويتم تخصيص تلك الاستثمارات من خلال دواوين عموم المحافظات. أما استثمارات وزارة البيئة لم يتم إيضاحها بوثيقة الإطار العام للخطة.

٤. <u>خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦</u>

تمثل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ امتدادا لخطة العام السابق حيث تم إعدادها في إطار "استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠" بالإضافة إلي الاستنادإلي الاستحقاقات الدستورية. وقد اشتملت وثيقة إطار الخطة على محاور التنمية المستدامة وأهدافها وقطاعاتها وبعض مؤشرات قياس الأداء المعتمدة في "استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠"

ثالثا خطط التنمية المستدامة من ٢٠١٦ -٢٠٢٠:

في عام ٢٠١٥ وضعت مصر رؤية وطنية لطريقها لتحقيق التنمية الاستدامة في إطار أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDG's) والمعطيات المحلية حيث تم وضع"استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تمثل نقطة تحول في خطط التنمية وإدماج البعد البيئي بها ثمتم وضع أول خطة للتنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ثم خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٧/٢٠١٨- ٢٠١٩/٢٠٢٠)ثم الخطة الحالية وهي خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢

١. <u>استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠</u>

وتتمثل رؤية الاستراتيجية في: "أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائماً على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة"

---

[١]المرجع السابق، ص، ١٥٥

وتتضمن الاستراتيجية ثلاثة أبعاد:البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. يتضمن البعد البيئي محورين هما محور البيئة ومحور التنمية العمرانية.تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، أن يكون البُعد البيئي محور أساسي في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق من الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامه او الاستغلال لأمثلها والاستثمار فيها وبمايضمن حقوق الأجيال القادمة فيها ، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية ، وتوفير فرص عمل جديدة ، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة ا جتماعية مع توفير بيئة نظيفة و صحية و آمنة للإنسان المصري.

في ضوءالرؤية الاستراتيجية للبيئة تشملا لأهداف الاستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠ ما يلي:

- الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد و زيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة
- الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات
- الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها
- تنفيذ مصر التزاماته االدولية و الإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية و وضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها معا لسياسات المحلية

٢. خطة التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠١٧

في إطار تفعيل "استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠" تم صياغة برنامج الحكومة حتى٢٠١٨ لوضع إطار لعمل الحكومة اشتمل على ثمانية محاور أساسية تضمنت البعد البيئي بشكل غير مباشر ضمن محور الارتقاء بمؤشرات جودة حياة المواطن المصري ولكن تضمن البرنامج المستهدفات الكمية لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.وبناءا على كلا من استراتيجية التنمية المستدامة وبرنامج الحكومة فقد تم تناول قطاع البيئة في جزء منفصل وواضح يعرض برامج ومشروعات حماية البيئة في إطار الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ولم تقتصر الاستثمارات المستهدفة لهذه البرامج والمشروعات على استثمارات وزارة البيئة فقط ولكن اشتملت أيضاعلى استثمارات برنامج تحسين البيئة في المحافظات واستثمارات بعض المشروعات التابعة لوزارة الموارد المائية وقد خصصت الدولة استثمارات حكومية (مباشرة) لهذه المشروعات بقيمة بلغت نحو٢,٢٦٣ مليار جنية كما هو موضح بالجدول رقم (٢-١).

جدول رقم (٢-١)

الاستثمارات المخصصة لقطاع البيئية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

البرامج والمشروعات	القيمة (ألف جنيه)	النسبة %
برامج تحسين البيئة في لمحافظات	**١٢٤٣٠٠٠**	**٥٥**
برامج وزارة البيئة	**٥٣٦٥٠٠**	**٢٤**
مشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي	**٤٥٣٥٧٠**	**٢٠**
مشروع تغطية الترع والمصارف	**٣٠٠٠٠**	**١,٣٣**
الإجمالي	**٢٢٦٣٠٧٠**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة٢٠١٦-٢٠١٧، ٢٠١٦، ص،٢٠٣

وقد قدمت هذه الخطة رؤية أفضل للاستثمارات البيئية حيث تضمنت بعض المشروعاتالتي تقع في نطاق وزارات أخري مشروعات تقع ضمن أهداف المحور، مثال ذلك:

- اشتملت محاور خطة قطاع الصناعة ما يلي:

- زيادة عدد المشروعات صديقة البيئة يتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات الدولية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وإعادة تدوير واستخدام المخلفات
- الانتهاء من إعداد استراتيجية تداول المواد والمخلفات الخطرة والبدء في تنفيذها مع وزارة البيئة

- كما أكدت الرؤية الاستراتيجية لقطاع البترول على الحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد
- أما قطاع النقل فقد أكد علي أهمية استخدام حلول مستدامة وصديقة للبيئة لتحسين جودة نظام النقل وخدماته
- وقد تضمنت مستهدفات قطاع السياحة تشجيع التحول إلي السياحة الخضراء
- وأشار برنامج تطوير قطاع الكهرباء في إطار الخطط التنموية أهمية الحد من الأثر البيئي للانبعاثات بالقطاع.

٣. <u>خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٨/٢٠١٧- ٢٠٢٠/٢٠١٩)</u>

استند البعد البيئي في هذه الخطة إلى الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠ بالإضافة إلى أهداف برنامج الحكومة حتى عام ٢٠١٨ والتي تسعي إلي مواجهة تحديات التغيرات البيئية والتدهور البيئي وارتفاع الانبعاثات وتأثيرها السلبي على التنمية. وبناءا علي

الأهداف البيئية لبرنامج الحكومة فقد تم صياغة أولويات العمل البيئي بخطة العام الأول٢٠١٨/١٧ كالتالي[١]:

- الإدارة المتكاملة لمنظومة المخلفات البلدية الصلبة على مستوي المحافظات
- تحسين نوعية الهواء
- الإدارة الرشيدة والمتكاملة للمخلفات الزراعية والخطرة
- المحافظة على الثروات الطبيعية من الأراضي والمحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي
- حماية المناطق الساحلية
- زيادة الوعي البيئي وثقافة التعامل مع البيئة بين مختلف فئات المجتمع

ويوضح الجدول رقم (٢-٢)أهم مشروعات قطاع البيئة فى هذه الخطة واستثماراتها:

جدول رقم (٢-٢)

أهم مشروعات قطاع البيئة بخطة عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	القيمة مليون جنيه	النسبة
المخلفات البلدية الصلبة	٦٠	١١,٣
تطوير الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة	٥٥	١٠,٤
البرنامج القومي للمخلفات الخطرة والصناعية	٤٥	٨,٥
برنامج حماية الطبيعة وإدارة المحميات الطبيعية	٢٤,٥	٦,٥
البرنامج القومى لتحسين نوعية الهواء	٢٠,٧	٣,٩
القرى الأكثر احتياجا	١٥	٢,٨
المخلفات الزراعية	١٥	٢,٨
البرنامج القومى للتغيرات المناخية	١١,٥	٢,٢
برنامج التشجير والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحى المعالجة	١٠	١,٩
أخري*	٢٦٢,٧	٤٩,٧
إجمالى	٥٣٠,٤	١٠٠

*تشمل استثمارات غير موزعة بقيمة نحو ٢٥٨,٥ مليون جنيه

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٧-٢٠٢٠ وعامها الأول ٢٠١٧-٢٠١٨، ٢٠١٧، صفحة٩٨

[١]المرجع السابق، ص، ١٧٤

وعلي الرغم من التركيز في قطاع البيئة على مشروعات وزارة البيئة إلا أن الخطة أدمجت البعد البيئي في العديد من الأبعاد الأخرى كتحدي أو مستهدف أو مشروعات كالتالي[١]:

- اشتملت أهم أهداف وزارة الموارد المائية بالتعاون من جهات أخري في العمل على حماية وتطوير السواحل من آثار التغيرات المناخية وإجراءات التكيف معها بالإضافة إلي مواجهة التلوث وتحسين نوعية المياه، كما اشتملت على مجموعة من البرامج التي تحقق هذه الأهداف.
- تضمن أهداف قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة مجموعة من الأهداف البيئية من أهمها زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة مع الالتزام بالمعايير البيئية لتقليل الانبعاثات الضارة بما يساهم في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام تكنولوجيا الدورات المركبة، مع الالتزام بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة قبل الحصول على تراخيص الإنشاء
- وتضمنت برامج قطاع الصناعة برنامج التنمية الصناعية ويشمل مشروع توفير التجمعات الصناعية الصديقة للبيئة والهادفة لتعميق الصناعة
- أما رؤية قطاع الإنتاج الحربي فقد تضمنت تطبيق المعايير الدولية في نظم السلامة والصحة المهنية وإدارة المخلفات ورفع كفاءة الأداء البيئي.
- وتستهدف سياسات قطاع السياحة تشجيع السياحة الخضراء ودعم استخدام الطاقة النظيفة في المنشآت السياحية

يوضح الجدول التالى (جدول ٢-٣) ملخص للبعد البيئى فى خطط التنمية فى مصر

[١] المرجع السابق، ص ص٩٨ -١٣٢

جدول رقم (٢-٣)

استخلاصات للبعد البيئي في خطط التنمية في مصر

نوع الخطة	الخطة	إدماج البعد البيئي في الرؤية الاستراتيجية للخطة	وجود جزء منفصل لحماية وتحسين البيئة	إدماج أبعاد بيئية في القطاعات المختلفة
خطط خمسية	الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١		بدأ ظهور البعد البيئي: قوائم مشروعات لحماية البيئة لعدد ١٢ وزارة بالإضافة إلى وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة	الزراعة-الموارد المائية-النقل-الإسكان-البترول-السياحة-التنمية المحلية-الثقافة-الإنتاج الحربي-الصحة والسكان-الكهرباء والطاقة-التعليم العالي
	الخطة الخمسية للتنميةالاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٣/٠٢-٢٠٠٧/٠٦		أعدت وزارة التخطيط قوائم لبعض مشروعات لحماية البيئة لعدد ٩ وزارات بالإضافة إلى وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة	الزراعة-الموارد المائية-النقل-الإسكان-البترول-السياحة-التنمية المحلية-البحث العلمي-الصحة والسكان
	الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١	الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل استدامتها كشرط أساسي لضبط النمو الاقتصادي	لا يوجد	الحفاظ على البيئة ضمن محور التنمية المحلية

نوع الخطة	الخطة	إدماج البعد البيئي في الرؤية الاستراتيجية للخطة	وجود جزء منفصل لحماية وتحسين البيئة	إدماج أبعاد بيئية في القطاعات المختلفة
خطط سنوية	**خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٢ -٢٠١٣**	تم إدماج الحفاظ على البيئة كإطار مهم للتنمية المتواصلة وجودة حياه المواطنين	– يوجد جزء منفصل للاستثمارات البيئية – رؤية مستقبلية لمصر من المنظور البيئي – برامج وزارة البيئة فقط	
	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥	السياسات الإنمائية الوطنية مطبقة ودامجة للبعد البيئي، توقف تدهور البيئة وتحافظ على توازنها لضمان الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية	لا يوجد	برنامج تحسين البيئة ضمن قطاع التنمية المحلية
	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
خطط التنمية المستدامة	**خطة التنمية المستدامة٢٠١٦-٢٠١٧**	في إطار الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة	استثمارات وزارة البيئة بالإضافة إلى استثمارات برنامج تحسين البيئة في المحافظات واستثمارات وبعض المشروعات التابعة لوزارة الموارد المائية	الصناعة – البترول – النقل – الكهرباء – السياحة

نوع الخطة	الخطة	إدماج البعد البيئي في الرؤية الاستراتيجية للخطة	وجود جزء منفصل لحماية وتحسين البيئة	إدماج أبعاد بيئية في القطاعات المختلفة
	خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٧-٢٠٢٠ وعامها الأول ٢٠١٧-٢٠١٨	في إطار الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة	مشروعات وزارة البيئة فقط	الموارد المائية -الصناعة – البترول – النقل – الكهرباء والطاقة – السياحة

المبحث الثاني:الخطة متوسطة المدى ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢في استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠وخطة السنة الأولى منها واستثماراتها:

يتناول هذا المبحث عرض موجز للخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة الجاري تنفيذها ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢من حيث مستهدفاتها وخطة السنة الأولى منها ٢٠١٨/٢٠١٩ واستثماراتها ومصادر تمويل هذه الاستثمارات والجهات المعنية بها والبعد البيئي بها.

تضم الخطة متوسطة المدى ٢٠١٨/٢٠١٩-٢/٢٠٢١ مجموعة من المستهدفات الكلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، تستهدف من خلالها[١]:

- تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبدأ من ٥.٨٪ في العام الأول ٢٠١٨/١٩ ليتصاعد تدريجياً وصولاً إلى ٨٪ في العام الأخير من الخطة ٢٠٢١/٢٢.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يربو على ٣٪ في العام الأول للخطة ولينا هز ٦٪ في العام الأخير منها.
- تنمية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتوفير نحو ٧٥٠ ألف فرصة عام ٢٠١٨/١٩ وتتصاعد تدريجياً إلى ٨٧٠ ألف فرصة في عام ٢٠٢١/٢٢، وبما يسمح بخفض معدلات البطالة الصريحة إلى ١٠.٤٪ ثم إلى ٨.٥٪ في العامين المذكورين على التوالي.
- خفض معدل النمو السكاني من ٢.٦٥٪ عام ٢٠١٧ إلى ٢.١% بنهاية الخطة الرباعية عام ٢٠٢٢، فضلاً عن خفض نسبة الأمية من ٢٦% عام ٢٠١٨ إلى ٢٠% بنهاية العام الأخير من الخطة.
- تحقيق استقرار بالأسعار بحيث ينخفض معدل التضخم العام إلى ٨.٥٪ في نهاية الخطة بالمقارنة بمعدل ١٤.٣% في فبراير ٢٠١٨.
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ٢٢% في ٢٠٢٢ وذلك مقارنة بنسبة ٢٧.٨% عام ٢٠١٥ بحيث تنخفض النسبة إلى ٢٤.٥% في العام الأول من الخطة (٢٠١٨/٢٠١٩).
- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة في معدلات الفقر ٢٠ نقطة مئوية فيما بين المحافظات.

---

[١]مجلس النواب، التقرير العام –تقرير لجنة الخطة والموازنةعن مشروع خطة التنمية المستدامةمتوسطة الآجل (٢٠١٨/١٧-٢٠٢٢/٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٨/ ٢٠١٩ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصاديةوالهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧% إلى ١٠% بنهاية الخطة، فضلاً عن تخصيص ما يزيد عن ٦٠% من الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية وذلك في إطار برامج تنمية الصعيد.
- التوسع في إقامة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرُب من ١٠ مليون نسمة.
- ترشيد استخدامات الطاقة ومواصلة جهود التطوير البيئي ومعالجة الملوّثات وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات العالمية، مع التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة في مشروعات إعادة تدوير المخلفات على مستوى كافة المحافظات".

الاستثمارات المستهدفة بالخطة متوسطة المدى٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١:

- تقدر جملة الاستثمارات الكلية بالخطة متوسطة المدى ٢٠١٩/١٨ -٢٠٢٢/٢١ بنحو ٥٨٧٤,٤ مليار جنيه موزعة على سنوات الخطة كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٤)[٢]:

جدول رقم (٢-٤)

يوضح الاستثمارات السنوية المقترحة للخطة متوسطة المدى٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١

السنة	الاستثمارات الكلية المقدرة	النسبة%
٢٠١٩/١٨	٩٤٢,٢	١٦,٠٤
٢٠٢٠/١٩	١٢٤٠,١	٢١,١
٢٠٢١/٢٠	١٦٠٢,٩	٢٧,٣
٢٠٢٢/٢١	٢٠٨٩,٢	٣٥,٥٦
إجمالي	٥٨٧٤,٤	١٠٠,٠

المصدر: مجلس النواب، التقرير العام، تقرير لجنة الخطة والموازنةعن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الآجل (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٩/٢٠١٨ ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

- ومن المستهدف تمويل هذه الاستثمارات من جانب عدة جهات كما يوضحه الجدول (٢-٥)، والتي تشمل الجهاز الحكومي، الهيئات الاقتصادية، قطاع الأعمال العام ويضم (شركات قانون ٩٧، شركات قانون ٢٠٣، والشركات القابضة النوعية)، استثمارات مركزية من جهات مشتركة، إلى جانب القطاع الخاص.ويتضح من هذا الجدول أن جهة الاستثمارات الأساسية المستهدفة هي القطاع الخاص والتعاوني حيث تمثل جملة استثماراته ٥٧,٣% من إجمالي استثمارات الخطة الرباعية و ٥٦,١% من إجمالي استثمارات العام الأول يليها الجهاز الحكومي بنسب استثمارات ١٧,١% للخطة الرباعية و١٥,٨% للعام الأول على التوالي ثم قطاع الأعمال العام بنسب ١٢,٧% و١١,٣% للخطة الرباعية وخطة العام الأول على التوالي.

جدول رقم (٢-٥)

توزيع استثمارات الخطة الرباعية وخطة العام الأول حسب الجهة

الجهة	الخطة الرباعية ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١		السنة الأولى ٢٠١٩/٢٠١٨	
	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%
الجهاز الحكومي	١٠٠٢,٨	١٧,١	١٤٨,٥	١٥,٨
الهيئات الاقتصادية	٣٥٨,٢	٦,١	٥٨,٧	٦,٢
قطاع الأعمال العام	٧٤٦,٢	١٢,٧	١٠٦,٢	١١,٣
الاستثمارات المركزية من جهات مشتركة	٤٠٠	٦,٨	١٠٠	١٠,٦
القطاع الخاص والتعاوني	٣٣٦٧,٢	٥٧,٣	٥٢٨,٨	٥٦,١
الإجمالي	**٥٨٧٤,٤**	١٠٠	**٩٤٢,٢**	١٠٠

المصدر: مجلس النواب، التقرير العام، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الآجل (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٩/٢٠١٨ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

- كما يتضح من الجدول رقم (٢-٦) بشأن الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية للخطة الرباعية وخطة العام الأول أن الخزانة العامة للدولة تمثل المصدر الأساسي لتمويل الخطة الرباعية بشكل عام وخطة السنة الأولى بشكل خاص (٦٤%، ٦٠% على التوالي) يليها التمويل الذاتي (٢٤,٧%، ٣٠%على التوالي) بينما تساهم باقي المصادر بنسبة حوالي ١٠%.

جدول رقم (٢-٦)

الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية بالخطة الرباعية

المصادر التمويلية	الخطة الرباعية ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١		السنة الأولى ٢٠١٩/٢٠١٨	
	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%
خزانة عامة	٦٠٢	٦٠	٩٥	٦٤
تمويل ذاتي	٣٠١,٨	٣٠	٣٦,٧	٢٤,٧
قروض خارجية	٣٠,١	٣	٥	٣,٤
منح	٥	٠,٥	٠,٧٧	٠,٥
مشاركة مع القطاع الخاص (PPP)	١٥	١,٥	١,٠٧	٠,٧
مصادر أخرى	٥٠	٥	١٠	٦,٧
الإجمالي	**١٠٠٢,٨**	١٠٠	**١٤٨,٥**	١٠٠

المصدر:مجلس النواب، التقرير العام، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الآجل (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٩/٢٠١٨ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

- وفيما يتعلق باستثمارات الجهاز الحكومي في العام الأول للخطة المتوسطة المدى، فيلاحظ من جدول رقم (٢-٧) أن أكبر مصدر للاستثمارات الحكومية لخطة السنة الأولى ٢٠١٩/٢٠١٨ هو الجهاز الإداري يليه الهيئات الخدمية ثم الإدارة المحلية[١].

جدول رقم (٢-٧)

استثمارات الجهاز الحكومي في العام الأول من الخطة الرباعية حسب الجهةٍ

الجهة	إجمالي الاستثمارات	
	مليار جنيه	%
الجهاز الإداري	٧٣,٨	٤٩,٧
الإدارة المحلية	١١,٨	٧,٩
الهيئات الخدمية	٦٢,٩	٤٢,٤
الإجمالي	١٤٨,٥	١٠٠

- وتستهدف الخطة المتوسطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة وخاصة) لكافة القطاعات من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات بهدف تنمية كافة القطاعات،وتشمل هذه القطاعات (الزراعة، الصناعة التحويلية، الكهرباء والطاقة المتجدّدة، البترول، النقل، نشاط قناة السويس، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، السياحة)، بالإضافة إلى برامج ومشروعات التنمية البشرية والاجتماعية المختلفة، والتي من أهمها (التشغيل والبطالة، الرعاية الاجتماعية، التموين والتجارة الداخلية، الخدمات الصحية، الخدمات الشبابية والرياضية، تطوير الخدمات الثقافية والمناطق الأثرية، قطاع الآثار، قطاع التنمية العمرانية) فضلاً عن الاهتمام البالغ بتطوير المنظومة البيئية، حيث بلغت جملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتحسين البيئي من جانب وزارة البيئة حوالي ٧٦٢ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨، وبنسبة نمو تجاوزت ١٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧[٢].

كما وجهت الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٢٥,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ لتنمية محافظات الصعيد، وبارتفاع بلغ حوالي ٢٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧، ومولت الخزانة العامة نسبة ٧٢,٣ % من هذه الاستثمارات بقيمة بلغت حوالي ١٨,٥ مليار جنيه تمثل نسبة حوالى٣١٪ من جملة استثمارات الخزانة العامة الموزعة، وقد تم توزيع الاستثمارات الحكومية بشكل يراعي الفجوات التنموية بين مختلف المحافظات، وذلك بقصد تحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

---

[١]*الاستثمارات الحكومية هي: استثمارات الجهاز الإداري والهيئات الخدمية والإدارة المحلية.

*الاستثمارات غير الحكومية هي: استثمارات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية غير العاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة١٩٩١.

[٢]مجلس النواب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٨-١٩.

- وقد تم صياغة مجموعة من البرامج في **مجال التحسين البيئي** في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨ بهدف تطوير الخدمات البيئية المقدمة للمواطنين وبما ينعكس على تحسين جودة الحياة في كافة المحافظات. ويوضح جدول رقم (٢-٨) تلك البرامج. استحوذ برنامج التخلص من المخلفات أكبر نسبة استثمارات (٦٢,٩%) يليها برنامج تطوير المحميات (١٤%) ثم تحسين نوعية الهواء (٨%).

جدول رقم (٢-٨)

الملامح الأساسية لبرامج تحسين البيئة المستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	الاستثمارات(مليون جنيه)	النسبة %
برنامج التخلص من المخلفات	٣٩٣,٨	٦٢,٩
برنامج تطوير المحميات الطبيعية	٨٧,٧	١٤,٠
برنامج تعزيز دور الفروع الإقليمية لوزارة البيئية	٢٠,١	٣,٢
برنامجتحسين نوعيه الهواء	٥٠,٧	٨,٠
برنامج تحسين البيئة في القرى الأكثر احتياجا	٣٤,٢	٥,٥
برنامج تحسين نوعيه المياه	٨,٩	١,٤
برنامج التدريب والإعلام والتوعية والتفتيش البيئي	٥	٠,٨
برنامج التطوير المؤسسي والتشريعي لمنظومة البيئة	١,٣	٠,٢١
برنامج التنمية المستدامة	٤,٨	٠,٧٧
برنامج الحد من التلوث الصناعي	٢,٣	٠,٣٧
برنامج للتغيرات المناخية	٢,٥	٠,٤
البرنامج الداعم	١٤,٩	٢,٤
الإجمالي	**٦٢٦,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، ٢٠١٨، ص ٣٢٣.

<u>برامج أخري مرتبطة بالبعد البيئي في الخطة المتوسطة المدى ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١</u>

هناك برامج أخرى تنفذها القطاعات المختلفة والتي تمثل في جانب منها حماية أو تحسين البيئة، وعلى سبيل المثال:

<u>قطاع التنمية المحلية</u>:تضمنت استثمارات هذا القطاع برنامجاً للتحسين البيئي، كما اشتملت خطة التنمية المحلية على ثلاث محاور رئيسية اختص المحور الثالث منها بالحفاظ على الموارد الطبيعية والإصحاح البيئي.

قطاع الزراعة والري:أخذ هذا القطاع في الاعتبار التحديات البيئة التي سوف تواجه التنمية في تلك القطاعات والتي أثرت سلباً على القطاع في الفترات السابقة، كالتلوث وتدهور نوعية المياه، الصرف الصحي والزراعي والصناعي على المجاري المائية وتأثير التغيرات المناخية المحتملة[1].أشارت التحديات إلى أخطار أخرى مرتبطة بالموارد الطبيعية ومقترحاتمواجهتها من خلال الإسراع بمعدلات النمو إلى مسار الاقتصاد الأخضر لما له من تأثير إيجابي على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الأراضي الزراعية والحد من ملوثات البيئة وصون الموارد الطبيعية من خلال استخدام الطاقة المتجددة وتوفير المياه والحفاظ على صحة الأنسان وتوفير الغذاء ومن ناحية أخري يقدم العديد من المميزات الاقتصادية من خلال توفير التكاليف وتنمية القدرات التصديرية.وفي إطار استهداف زيادة التصدير الزراعي أكدت الخطة على أهمية التوسع في الزراعة العضوية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وسلامة المنظومة البيئية للتوافق مع معايير الدول المستهدفة وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي من خلال توفير المخلفات الزراعية لإنتاج الأسمدة العضوية والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصدر للأسمدة غير المخلقة كيماويا والمسموح باستخدامها في نظم الزراعة العضوية.

قطاع **الموارد المائية:** تضمنت محاور العمل للبرامج والمشروعات الخاصة بالقطاع المحاور التالية:

- المحور الأول: ترشيد استخدامات المياه ورفع كفاءة البنية القومية للري والصرف
- المحور الثاني: تنمية الموارد المائية
- المحور الثالث: الحد من التلوث وتحسين نوعية المياه
- المحور الرابع: تهيئة البيئة المناسبة والتعامل مع التغيرات المناخية

قطاع الصناعات التحويلية: تم استعراض بعض التحديات البيئيةالتي تعيق الدور التنموي لقطاع الصناعة في إطار خطة تنميةالصناعة التحويلية كان من أبرزها عدم التزام جهات صناعية كثيرة بالمعايير البيئية، وعدم وجود إدارة مستدامة للمخلفات الصناعية، فضلاً عن صعوبة الحد من الانبعاثات. واستجابة لتلك التحديات وفي إطار الحفاظ على البيئة تضمنت محاور الرؤية المستقبلية لاستراتيجية التنمية الصناعية التوجه نحو الاهتمام بالبعد الصحي والبيئي وترشيد الطاقة من خلال مجموعة من البرامج كالبرنامج القومي لسلامة الغذاء، برنامج ترشيد الطاقة في الصناعة، برنامج التوافق البيئي، برنامج تصنيع معدات الطاقة الجديدة والمتجددة، وبرنامج تنمية صناعات الاقتصاد الأخضر.وقد تبنت استراتيجية التنمية الصناعية مجموعة من السياسات العامة كسياسة دعم شهادات الجودة الشاملة والمطابقة

[1]المرجع السابق، ص ص ١٣٥-١٧٢

للمواصفات العالمية، ودعم الالتزام باشتراطات البيئة والصحة والسلامة وترشيد الطاقة، مما يتوقع أن يكون له آثاراً إيجابية على البيئة.

قطاع الكهرباء والطاقة: اشتملت الرؤية التنموية للقطاع على البعد البيئي من خلال تطوير منظومة الطاقة والتأكيد على استدامة البيئة عن طريق خطط شاملة لمحطات التوليد حتى عام ٢٠٣٠.وقد انعكست هذه الرؤية التنموية للقطاع على الهدف الرئيسي له ليحقق التنمية المستدامة والمساهمة في الحفاظ على المنظومة البيئية.كما اشتمل المحور الخامس لاستراتيجية تنمية القطاع هدف "الحد من الانبعاثات ومراعاة التغيرات المناخية" من خلال الاستثمار في معايير كفاءة الطاقة ودعم السياسات اللازمة لخفض غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن محطات إنتاج الكهرباء[١].

قطاع النقل:ركز القطاع على بعض التحديات البيئية التي يجب أن تراعيها منظومة النقل والتي تشمل:

- زيادة التلوث البيئي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن وسائل النقل العام.
- عدم وضوح ضوابط واشتراطات معايير: التشغيل – السلامة – البيئة لتنظيم محور نقل البضائع.

وكان من أبرز المحاور الأساسية للرؤية التنموية للقطاع محور"الفصل بين اختصاصات الجهات الرسمية المتعددة المؤثرة على نشاط القطاع – غير وزارة النقل – مثل وزارات الموارد المائية والري والاستثمار والبيئة والدفاع والمحليات – والتنسيق فيما بينهم على النحو الذي يضمن انسياب حركة النقل والارتقاء بالخدمات المقدمة". بالإضافة إلى التركيز على البعد البيئي في النقل الجوي حيث استهدفت استراتيجيته "الحد من التأثيرات على البيئة وذلك من خلال تحويل المطارات إلى مطارات صديقة للبيئة على غرار ما تم تطبيقه بتطوير مطار برج العرب بالتعاون مع الجانب الإيطالي"

قطاع السياحة:استهدف زيادة عدد الفنادق الخضراء (صديقة البيئة) في خطة عام ٢٠١٩/١٨، بالإضافة إلى تنويع المنتج السياحي من خلال التسويق لأنماط سياحية غير تقليدية ومنها السياحة البيئية والتي من المقترح تنميتها من خلال تطوير المحميات الطبيعية وإعلان محميات جديدة.

قطاع البحث العلمي: تضمنت برامج القطاع المختلفة برنامج الإنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيامن خلال"تعظيم دور البحث العلمي في رفع كفاءة منظومة الطاقة في مصر، وتأمين استمرار توفر المياه الطافية والاستخدامات البيئية، والتخلص من مسببات الأمراض،

---

[١]المرجع السابق، صص ١٧٣– ٢٤٥

ومعالجة الفجوة الغذائية، وحماية البيئة وتنمية الموارد". وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج من المقترح تنفيذ ٣٠ مشروع بحثي في مجال الأمن المائي،٣٠ مشروع بحثيفي مجال أمن الطاقة بالإضافة إلى ٣٠ مشروع آخر في مجال صون الموارد الطبيعية وحماية البيئة ضمن خطة عام ٢٠١٩/١٨[١].

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل في المبحث الأول دراسة لخطط التنمية في مصر منذ ١٩٩٢ وحتى ٢٠٢٢، وقد تم مراجعة الوثيقة الرسمية لكل خطة وبرامج الحكومة التي تم صياغة الخطة في إطارها بالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة- مصر ٢٠٣٠ بهدف تحديد مدي مراعاة البعد البيئي داخل تلك الخطط على الثلاث مستويات التالية:

إدماج البعد البيئي في الرؤية الاستراتيجية للخطة
وجود جزء منفصل لحماية وتحسين البيئة
إدماج أبعاد بيئية في القطاعات المختلفة

- لم يكن هناك رؤية واضحة لماهية المشروعات البيئية في خطط التنمية
- قامت وزارة التخطيط بمجهودات لإظهار البعد البيئي في خطط التنمية من خلال عمل تحليل لأبعاد مشروعات الخطة من ناحية البيئة في خطتي ١٩٩٨/٩٧- ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢-٢٠٠٧/٢٠٠٦في ضوء عدم وجود تعريف واضح للمشروعات البيئية
- تم إدماج البعد البيئي فى صياغة واعتماد استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠ حيث بدأ ظهور واضح للاعتبارات البيئية في خطط التنمية المستدامة في العديد من القطاعات وما يتصل به من مشروعات تهدف لحماية البيئة وخفض الآثار البيئية السلبية
- علي الرغم من التركيز على إدماج البعد البيئي في خطة التنمية منذ ٢٠١٧/٢٠١٦ إلا أن الاستثمارات المصنفة بأنها استثمارات بيئية هي فقط استثمارات وزارة البيئة بالإضافة لاستثمارات برنامج تحسين البيئة في قطاع التنمية المحلية

أما المبحث الثاني فقد استعرض خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٩\١٨-٢٠٢٢/٢١ والتي أوضحت الاهتمام بالبعد البيئي بشكل منفصل (من خلال مشروعات تنفذها وزارة البيئة) وأيضا مشروعات تدخل في نطاق محاور العمل الأخرى بدون تصنيف كمشروعات بيئية.

---

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، **خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٨-٢٠٢٢**، ٢٠١٨، ص ، ص،٢٩٥-٢٩٦

الفصل الثالث

دراسة مرجعية لمنهجيات تصنيف المشروعات وتحديد الاستثمارات البيئية

يتناول هذا الفصل عرض ومناقشة بعض المجهودات السابقة، المحلية والدولية، في مجال الاستثمارات البيئية للتوصل إلى مقترح للمنهجية المناسبة للتطبيق في مصر، وذلك من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول الدراسات المحلية والمبحث الثاني يتناول الدراسات الدولية

المبحث الأول: دراسات محلية:

١. في بحث لمعهد التخطيط القومي[١]استهدفالتعرف على نظام الإدارة البيئية فى مصر وهل تتوافق الاستثمارات الحكومية المعتمدة في الأنشطة التي تؤثر على حماية البيئة بشكل مباشر فى الفروع الإقليمية المختلفة لجهاز شئون البيئة مع المشاكل والقضايا البيئية بكل من هذه الفروع. تناول البحث الإطار المؤسسي للإدارة البيئية فى مصر والأدوار والمسئوليات على المستويات المختلفة. وانتقل البحث الي التعرف على الاستثمارات الحكومية المعتمدة على المستوى الإجماليخلال السنوات الأربعة الأولى من الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧ وتوزيعها على المحافظات وفروع الجهاز المختلفة. وقدم البحث عرضا للاستثمارات الحكومية الموجهة لأهم قضايا البيئة في مصر وتحديد مدى الارتباط بالاستثمارات الحكومية فى الفروعالإقليمية المختلفة.

لتحديد الاستثمارات المتعلقة بحماية البيئة قام البحث بمراجعه التعريفات والمفاهيم الواردة فى دراسة سابقة عن ميزانيات البيئة للوزارات المختلفة[٢] واتفقت معها فى أهمية الاستناد إلى القانون الخاص بشأن حماية البيئة فى مصر وهو القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية. وتم فى هذا البحث تطوير طريقة تحديد الأنشطة التي تؤثر بشكل مباشر فى حماية البيئة فى مصر والجهات التابعة لها وبالتالي تعتبر استثماراتها استثمارات متعلقة بحماية البيئة. وبناء على هذا البحث شملت هذه الأنشطة ما يلي:

- تنمية الموارد المائية (وزارة الري)
- تنمية الموارد الأرضية الزراعية (وزارة الزراعة)

---

[١] نفيسة أبو السعود، اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٩٢، معهد التخطيط القومي ،"يونيو ٢٠٠٦ ص ١٦ -١٧.

[٢]معهد التخطيط القومي، والمكتب الاستشاري للتنمية المتكاملةIDC، جهاز شئون البيئة، "دراسةميزانيات البيئة للوزارات المختلفة" ٢٠٠٥(دراسة غير منشورة).

- تنمية الطاقة الجديدة والمتجددة (وزارة الكهرباء والطاقة)
- الصرف الصحي (وزارة الإسكان)
- الزراعة والتشجير (وزارات الزراعة والبيئة والتنمية المحلية)
- المخلفات الصلبة (وزارات التنمية المحلية والبيئة والإنتاجالحربي)
- المخلفات الصناعية الخطرة (وزارت البيئة والتنمية المحلية)
- إنتاج معدات ومهمات ذات علاقة بالبيئة (وزارة الإنتاجالحربي)
- إزالة الألغام (وزارة الدفاع)
- دراسات وأبحاث بيئية وسياسات بيئية
- حماية الآثار
- حماية البيئة من التلوث
- الأمن الصناعي وحماية البيئة
- تعليم –تدريب– توعية –إدارة وتقييم بيئي

٢. دراسةميزانيات البيئة للوزارات المختلفة[١]: تم إعداد هذه الدراسة فى إطار التعاقد بين البرنامج الدانماركي لقطاع البيئة (دانيدا) – جهاز شئون البيئة والمكتب الاستشاري للتنمية المتكاملةIDCومعهد التخطيط القوميINP،عام ٢٠٠٥) وقد كان الهدف العام لهذه الدراسة هو التعرف على الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة فى مصر وتطورها خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٧ من أجل وضع أساس لتطوير منهجية إدراج الاستثمارات البيئية فى الخطط المستقبلية ونظام التعاون بين جهاز شئون البيئة والوزارات المختصة.والأهداف الفرعية للدراسة هي:

- تحديد وتحليل الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧ والمقسمة إلى ثلاث خطط خمسية
- تقديم مقترحات لتطوير معايير إدراج الاستثمارات المرتبطة بحماية البيئة فى مصر فى الخطط المستقبلية.

وقد تناولت الدراسة مراجعة لقانون البيئة المصري ومجموعة من الأدبيات لتحديد معايير تصنيف المشروعات المرتبطة بحماية البيئةوبناء عليها تم إعداد قوائم تصنيفية بالمشروعات طبقا لمدي ارتباطها بحماية البيئة. وفى ضوء هذا التصنيف تم تحديد استثمارات المشروعات المرتبطة بشكل مباشر والمشروعات المرتبطة بشكل جزئي بحماية البيئة. كما تناولتالدراسة

[١] معهد التخطيط القومي، والمكتب الاستشاري للتنمية المتكاملةIDC، جهاز شئون البيئة، "دراسةميزانيات البيئة للوزارات المختلفة" ٢٠٠٥(دراسة غير منشورة)

تحليل تطور الإنفاق على المشروعات البيئية في الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من عام ١٩٩٣/١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وأيضاتحليل توزيع الاستثمارات البيئية بين الوزارات المختلفة ومصادر التمويل المختلفة لها.وقد ركزت هذه الدراسة على الاستثمارات المعتمدة أو المدرجة فى السنوات البينية للخطط الخمسية خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٢ الى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ للقطاع الحكومي (الجهاز الإداري والإدارة المحلية والوحدات الخدمية) والهيئات والوحدات الاقتصادية ولم تشمل قطاعات الأعمال العام والخاص والتعاوني، وذلك للمشروعات المرتبطة بحماية البيئة بشكل مباشر والتي يتم تمويلها عن طريق الدولة من خلال بنك الاستثمار القومي بالإضافة إلى ما قد يكون متاحا من منح ومعونات محلية أو خارجية أو تمويل ذاتي أو مصادر أخرى.

تضمنت هذه الفترة من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٧ ثلاث خطط خمسية: خطة١٩٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/٩٦،خطة ١٩٩٨/٩٧ –٢٠٠٢/٢٠٠١،خطة ٢٠٠٣/٢٠٠٢– ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وقد تبين من هذه الدراسة أنه رغم أن بعض هذه الخطط التي أصدرتها وزارة التخطيط بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات الأخرى ذات العلاقة قد تضمنت تصنيف للمشروعات المرتبطة بحماية البيئة فى مصر إلا أنه بشكل عام لا يوجد أساس محدد يتم اتباعه لتصنيف وإعداد قوائم المشروعات المرتبطة بحماية البيئة فى الخطط، لذلك، قامت هذه الدراسة بمراجعة العديد من الدراسات والتقارير التي تصدرها جهات دولية (مثل الوكالة الأمريكية لحماية البيئة والوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةوالاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية) فى مجالات البيئة الدولية والصناعية والموارد البشرية للتعرف على مجالات العمل البيئي.

وقد تبين أن تحديد مجالات العمل البيئي وفقا لهذه الدراسات والتقارير يرتبط بالسياسات والتشريعات الخاصة بكل جهة، فمثلا مرفق البيئة العالمي تنحصر مشروعاته البيئية فى المجالات المؤثرة على البيئة العالمية ولا تتضمن مشروعات خاصة بالبيئة المحلية فى حين أن برامج الاتحاد الأوروبي (برنامج life) تتضمن مشروعات خاصة بالبيئة المحلية أو الإقليمية. وحيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة هو التشريع الوطني الذي يحدد مجالات العمل البيئي وسياساته فى مصر، فقد تم اعتباره فى هذه الدراسة مدخلا لتحديد الأسس والإرشادات لتصنيف المشروعات المرتبطة بحماية البيئة فى مصر ومن ثم تحديد استثمارات البيئة فى الخطط القومية. وفى ضوء تعريفات هذا القانون تم فى هذه الدراسة وضع قائمة استرشادية بالأنشطة المرتبطة بحماية البيئة يتم من خلالها تصنيف المشروعات إما:

- مشروعات ترتبط بشكل كامل بحماية البيئة وهي المشروعات التي تهدف بالأساس الى حماية البيئة وبالتالي تتكون من أحد أو بعض الأنشطة المذكورة فى هذه القائمة

- أو مشروعات ترتبط بشكل جزئي بحماية البيئة وهي المشروعات التي لها أهداف أخرى أساسية بجانب حماية البيئة وبالتالي تتضمن أنشطة من بينها أحدا أو بعض الأنشطة المذكورة فى هذه القائمة.

وقد أوصت هذه الدراسة بتطوير منهجية لإدراج الاستثمارات البيئية في الخطط المستقبلية ووضع أساس واضح لتعريف وتحديد المشروعات البيئية.

المبحث الثاني: دراسات لدول أخرى:

لتحقيق أهداف هذا البحث تم مراجعة التقارير والدراسات الحديثة للجهات التالي ذكرها. ويلاحظ أن الكثير من هذه الجهات تم مراجعتها فى الدراسة السابقة سنة ٢٠٠٥[١] وتم إعادة مراجعتها بعد مرور ما يقرب من خمسة عشر عاما وظهور كثير من المستجدات:

- مرفق البيئة العالمي[٢]
- المملكة المتحدة[٣]
- الاتحاد الأوروبي[٤]
- وزارة البيئة والطاقة الأسترالية[٥]
- السويد[٦]
- البنك الدولي[٧]

وفيما يلي موجز لهذه الدراسات والتقارير:

---

[١] معهد التخطيط القومي، والمكتب الاستشاري للتنمية المتكاملةIDC مرجع سابق

[٢] موقع مرفق البيئة العالمي على شبكة الأنترنت، وتم تصفحه بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٩

[3] Office of Nation statistic Statistical bulletin: Environmental Protection expenditure, up: 2017 Estimates of environmental protection by uk general government and industries for 2017

[4] Environmental protection Expenditure Accounts Handbook 2017 edition, European union

[5] Portfolio budget statements 2018 – 2019 -Environment and energy portfolio- Budget Related paper no 1.6.

[6] Clear environmental profile in budget for 2018. (n.d.). Retrieved January 13, 2019, from https://www.government.se/articles/2017/09/clear-environmental-profile-in-budget-for-2018

[٧] موقع مجموعة البنك الدولي على شبكة الأنترنت www.worldbank.org والذي تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/١١/٢٨

١. <u>مرفق البيئة العالمي</u>

قام مرفق البيئة العالمي بتطوير وتحديث الاستراتيجية التي ينتهجها بعد عام ٢٠١٥ وتحديد الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التي تشكل العمل داخل المرفق حتى عام ٢٠٢٠، ومن ثم المجالات البيئية ذات الأولوية التي سوف يدعمها المرفق بعد عام ٢٠١٨. وتشمل هذه المجالات:

- **مجال التنوع البيولوجي:** يركز هذا المجال على تحقيق ثلاث أهداف رئيسيةهى: أ) دمج التنوع البيولوجي عبر القطاعات، ب) معالجة المسببات المباشرة للمخاطر بهدف حماية الموائل والفصائل المختلفة، ج) استكمال تطوير سياسات التنوع البيولوجي والأطر المؤسسية.
- **مجال التغيرات المناخية:** تركز الإستراتيجية المقترحة لمجال التغيرات المناخية لمرفق البيئة العالمي على الأهداف التالية:أ) تحقيق نقله نوعية في مجال تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا لتحقيق استدامة الطاقة، ب) تطبيق بدائل التخفيف ذات الآثار المنظوميةSystemic Impacts، ج)تعزيز الظروف الملائمةلدمج إجراءات التخفيف من آثار الكوارث داخل استراتيجيات التنمية المستدامة.
- **مجال تدهور الأراضي:** تستهدف المشروعات في هذا المجال الهدفين التاليين: أ) تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي باستخدام أداة تحييد تدهور الأراضي Land degradationneutrality، ب) إنشاء بيئة ملائمة لدعم تنفيذ هدف تحييد تدهور الأراضيالطوعيLand degradation neutrality.
- **مجال المواد الكيميائية والنفايات:**يركز على التخلص من المواد الكيميائية التي تغطيها بروتوكول مونتريال وغيرها من الاتفاقيات الدوليةوالقضاء عليها
- **مجال المياه الدولية**International Waters Focal Area:يهدف هذا البرنامج إلى ثلاث أهداف كالآتي: أ) تعزيز فرص الاقتصاد الأزرق التي تشمل الحفاظ على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية السليمة وتشجيع الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والحد من التلوث من العناصر الغذائية ، ب) تحسين الإدارة في المناطق خارج الحدود الوطنية للدول، خ) تعزيز الأمن المائي في النظم الإيكولوجية للمياه العذبة
- **دعم المساواة بين الجنسين:** يركز المشروع على تدعيم دور المرأة في حماية البيئة من خلال الدعم التمويلي ورفع الوعي وبناء القدرات مما يمكنها من المساهمة في التنمية المستدامة في مجتمعاتها. ويغطي البرنامج العديد من المجالات التي تشمل تمويل المشروعات الصغيرة والسياحة البيئية وتجهيز الأسماك وإنتاج الفحم الحيوي وتربية النحل

وإنشاء مجموعات للمساعدة الذاتية في تحسين سبل عيش المرأة والمساهمة في استقرارها الاقتصادي ووضعها في المجتمع.

- **العمل مع المجتمعات الأصلية:**مثل مشروع الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية في المجتمعات الأصليةالذي يهدف إلىالحفاظ الفعال على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية من خلال تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على حماية مواردها الطبيعية والثقافية وإدارتها. بالإضافة إلى إنقاذ وتعزيز ممارسات استخدام الأراضي التقليدية التي تم تطويرها على مر القرون.
- **برامج التأثير:** يستهدف مرفق البيئة العالمي تنفيذ ثلاث برامج تأثير تعالج المسببات الرئيسية للتدهور البيئي و/أو تقدم فوائد متعددة لكافة مجالات التركيز ذات الأولوية التي يستهدفها مرفق البيئة العالمية:

– **برنامج المدن المستدامة:** يوضح البرنامج التأثير الإيجابي للابتكارات الحديثة وللاستثمارات المركزة في مجال التخطيط والإدارة الحضريين على تغيير مسار المدن نحو الاستدامة مع تعزيز مناخها وقدرتها على مواجهة الكوارث.يركز البرنامج على تمكين قادة المدن من تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجالات مثل النقل العام منخفض الكربون والمياه النظيفة والمباني الخضراء وغيرها من الاختراعات التي تستهدف الحد من تلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز كفاءة الموارد وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والمرونة المناخية.

– **برنامج الغذاء واستخدام واستعادة الأراضي:**

- تعزيز النظم الغذائية المستدامة لتلبية الطلب العالمي المتزايد
- تشجيع سلاسل الإمداد بالسلع الزراعية والحد من إزالة الغابات لإبطاء فقدان الغابات المدارية
- تشجيع استعادة النظام الطبيعي المتدهور من أجل الإنتاج المستدام والحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي

– **برنامج إدارة الغابات المستدامة**

٢. <u>إنفاق المملكة المتحدة على حماية البيئة</u>[١]

يتضمن الإنفاق على حماية البيئة جميع الأنشطة والإجراءات التي يكون هدفها الرئيسي هو منع والحد من والقضاء على التلوث أوأي شكل آخر من أشكال التدهور البيئي.

[1]Office of national statistics, statistical bulletin: Environmental Protection expenditure,UK: 2017

أنواع الأنشطةالتي تدخل فى نطاق الإنفاق الحكومي على حماية البيئة فى المملكة المتحدة:

- إدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف
- حماية التنوع البيولوجي
- حماية الهواء المحيط والمناخ
- أي بحث أو تطوير يتعلق بماسبق
- أي تكاليف أخرى للامتثال للوائح البيئية.

يتم تصنيف أنشطة حماية البيئة وفقا لـEurostat (مكتب الإحصاء الأوروبي) التابع للاتحاد الأوروبي كما يلي:

- **معالجة مياه التبريد – القياس والتحكم والمختبرات**
- **جميع الأنشطة** والتدابير الأخرى التي تهدف الى إدارة مياه الصرف الصحي.
- **إدارة المخلفات:** منع التلوث من خلال التعديلات العملية – الجمع والنقل – المعالجة والتخلص من النفايات الخطرة – المعالجة والتخلص من النفايات الغير خطرة – القياس والتحكم والمختبراتوجميع الأنشطة والتدابير الأخرى التي تهدف الى إدارة المخلفات.
- **حماية ومعالجة التربة والمياه الجوفية والمياه السطحية:** منع تسرب الملوثات – تنظيف التربة ومياه المسطحات – حماية التربة من التآكل والتدهور الفيزيائي– منع وعلاج ملوحة التربة – القياس والتحكم والمختبرات وما شابه ذلك – جميع الأنشطة والتدابير الأخرى التي تهدف إلى حماية ومعالجة التربة والمياه الجوفية والمياه السطحية.
- **الحد من الضوضاء والاهتزاز (باستثناء الحماية فى مكان العمل):** الإصلاحات الوقائية من المصدر: حركة المرور على الطرق والسكك الحديدية، الحركة الجوية، الضوضاء/ الاهتزاز– القياس والتحكم والمختبرات وما شابه ذلك.
- **حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية:** حماية وإعادة تأهيل الأنواع والموائل – حماية المناظر الطبيعية وشبه الطبيعية –القياس والتحكم والمختبرات وما شابه ذلك – جميع الأنشطة والتدابير الأخرى التي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية.
- **الحماية من الإشعاع (باستثناء السلامة الخارجية):** حماية الوسائط المحيطة – نقل ومعالجة النفايات المشعة (عالية المستوى) – القياس والتحكم والمختبرات وما شابه ذلك – جميع الأنشطة والتدابير الأخرى التي تهدف الى حماية الوسائط المحيطة من الإشعاع ونقل ومعالجة النفايات عالية المستوى من الإشعاع.

- **البحث والتطوير**: حماية الهواء المحيط والمناخ – حماية المياه– المخلفات – حماية التربة والمياه الجوفية – الحد من الضوضاء والإهتزاز– حماية الأنواع والموائل – الحماية ضد الإشعاع.
- **الأنشطة الأخرى لحماية البيئة**: الإدارة البيئية العامة:الإدارة العامة واللوائح التنظيمية وما شابه ذلك، الإدارة البيئية – التعليم والتدريب والمعلومات – الأنشطة التي تؤدى الى نفقات غير قابلة للتجزئة – الأنشطة غير المصنفة فى مكان آخر: كل أنشطة حماية البيئة التي لايمكن تصنيفها ضمن المواضيع الأخرى للتصنيف.

٣. **<u>الاتحاد الأوروبي:</u>**

جميع الأنشطة التي يتمثل غرضها الأساسي فى منع التلوث والحد منه والقضاء عليه وأي تدهور آخر للبيئة. تشمل الأنشطة البيئية نوعين من الأنشطة:

أ. أنشطة حماية البيئة لتقليل أو القضاء على الضغوط البيئية. مثال ذلك:

- مراقبة وخفض انبعاثات الهواء وتشمل: إجراءات ومعدات الحد من الانبعاثات فى الهواء المحيط والتحكم فى انبعاثات غازات الدفيئة والغازات المؤثرة سلبا على طبقة الأوزون
- إدارة مياه الصرف الصحي شاملتا جمع ومعالجة المياه العادمة والحد من إطلاقها فى المياه السطحية الداخلية ومياه البحر بالإضافة إلى أنشطة الرصد والتنظيم.
- إدارة النفايات.
- حماية التربة والمياه الجوفية والمياه السطحية ومعالجتها.
- الحد من الضوضاء والاهتزازات.
- حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية.
- الحماية من الإشعاع.
- البحث والتطوير فى مجال حماية البيئة.
- الإدارة البيئية، التدريب البيئي، وجميع الأنشطة الموجهة لحماية البيئة الغير مصنفة.

ب. أنشطة إدارة الموارد للاستفادة بشكل أكثر كفاءة من الموارد الطبيعية: مثال ذلك:

- استرداد المواد
- تحلية المياه
- إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة
- إنتاج معدات الطاقة المتجددة
- إنتاج المواد العازلة الحرارية
- إنتاج الأجهزة الموفرة للطاقة

- إنتاج السيارات الكهربائية

٤. <u>أستراليا:</u>

ترتبط منهجية توزيع الموارد المالية على برامج الطاقة والبيئة فى أستراليا بالمخرجات أو النتائج المرجوة لتحقيق أهداف السياسة الاستراتيجية للحكومة. وقد تضمنت هذه النتائج ما يلي:

النتيجة الأولى: الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية والبيئة والتراث فى أستراليا وحمايتها وإداراتها على نحو مستدام من خلال البرامج الآتية:

- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية
- العلوم والمعلومات والبحوث
- المياه
- الحفاظ على التراث
- التنظيم البيئي
- إدارة النفايات الخطرة والمواد والملوثات

النتيجة الثانية: تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ من خلال البرامج الأتية:

- تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة فى أستراليا
- التكيف مع تغير المناخ
- تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة

٥. <u>حكومة السويد:</u>

فيما يلي أهم الأنشطة البيئية التي تهتم حكومة السويد بالاستثمار فيها:

- **المدن الديناميكية والنقل:**
  - تطوير شكل وآليات دعم زيادة المناطق الخضراء فى المدن
  - توفير بدائل للانتقال للمدن الصديقة للمناخ
  - إنشاء مركز وطني للمعرفة للبحث والتثقيف حول استخدام الدراجات الهوائية داخل المعهد الوطني السويدي لبحوث الطرق والنقل (VTI).
  - دعم وتطوير وكالة النقل السويدية للحفاظ على نوعية الهواء
  - دعم المركبات الخضراء ذات انبعاثات ثانيأكسيد الكربون المنخفضة
- **التكيف مع تغير المناخ والحماية من الانهيارات الأرضية Landslide:**

- إجراءات التكيف مع تغير المناخ وتمويل الحكومة المركزية لتدابير الحماية من الانهيارات الأرضية.
- إنشاء جمعية لحماية منطقة وادي نهر جوتا الف ريفر(احد المناطق المعرضة لمخاطر التغيرات المناخية) وإلحاقها بالمعهد الجيوتقنى السويدي.

▪ **الاستهلاك والإنتاج المستدام:**

- دعم الانتقال الى الزراعة العضوية
- إنشاء كيان مسؤول عن الاقتصاد الدوار لتحفيز عمليات الانتقال إلى اقتصاد دوار فعال فى استخدام الموارد
- دعم الاستهلاك والإنتاج المستدام للمنسوجات وكذلك زيادة إعادة التدوير

▪ **الوظائف الخضراء:** الاستثمار فى إيجاد فرص خضراء وفرص عمل جديدة فى جميع أنحاء السويد.

▪ **تنظيف البحار:**

- تنظيف حطام السفن المصنفة كنفايات خطرة بيئية
- وتمويل مشاريع مكافحة Eutrophication وتعزيز حماية المناطق البحرية

▪ **استكمال الجهود الحكومية من أجل بيئة يومية خالية من السموم:**

تمويل أنشطة الوكالة السويدية للمواد الكيمائية بالتخلص من المواد الخطرة فى البيئات اليومية للأفراد.

▪ **الأنماط الحيوية (biotypes) الرئيسية:**

- إجراء جرد على مستوى البلاد للغابات ذات القيمة الطبيعية العالية ويسمى "biotopes"
- إنشاء مجلس لبحوث البيئة والعلوم الزراعية والتخطيط المكاني

▪ **قطاع الطاقة:**

- الإنفاق على توفير المتطلبات البيئية الحديثة فى قطاع الطاقة الكهرومائية لخفض آثارها الوخيمة على النظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجي.
- تشجيع التوسع فى الطاقة الشمسية لتحقيق التحول إلى استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠% بحلول عام ٢٠٤٠. بالإضافة إلى دعم البحث فى مجال الطاقة.

٦. **<u>البنك الدولي</u>**

يدعم البنك الدولي الممارسة العالمية للبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق من خلال توفير الخبرة والمساعدة الفنية والتمويل لإدارة الموارد الطبيعية البرية والبحرية والمياه العذبة بطريقة **مستدامة** للمساعدة في إيجاد فرص العمل وتحسين سبل المعيشة وتحسين خدمات النظام الإيكولوجي، تقليل التلوث وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ. كما يساعد على وضع البلدان النامية على مسار النمو الأخضر النظيف منأجل التحول إلى اقتصادات مرنة resilient economiesومجتمعات صحية وذلك من خلال:

- دعم السياسات الحكومية بشأن النمو الأخضر في قطاعات مثل الطاقة والزراعة وصيد الأسماك وإدارة النفايات.
- دعم إنشاء وتوسيع وتعزيز المناطق المحمية.
- مشروع الهواء النظيف والبيئة المستدامة (CASE) من خلال تشجيع استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف.
- مشروعات النقل المستدام وجودة الهواء بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي
- مشروع إعادة تأهيل وإدارة الشعاب المرجانية لمنع الصيد الجائر من خلال إنشاء محميات بحرية، والحد من ممارسات الصيد غير القانونية والمدمرة وزيادة دخل الصيادين من خلال الحفاظ على موارد البحيرة المهمة.
- تمويل مشروعات للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون.
- استخدام أساليب محاسبة رأس المال الطبيعي المطورة وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية
- دعم شبكة المتنزهات والمحميات الوطنية والمساعدة على تعزيز القدرة الإدارية وتعزيز السياحة البيئية
- دعم عمليات اتخاذ القرار من خلال استخدام أساليب ومنهجيات الاقتصاد البيئي ومحاسبة رأس المال الطبيعي.
- تنمية ودعم الدول لحماية البيئة من خلال الارتقاء بالمعرفة وتوفير بدائل التمويل وزيادة الوعي
- **فى مجال تغير المناخ**

–تبني ضرائب الكربون وتعظيم أوجه التكامل بين إدارة تلوث الهواء والتخفيف من تغير المناخ.

–الاستثمار في الاقتصاد "الأزرق"،باستخدام طرق مبتكرة لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتصدي للأخطار التي تهدد صحة المحيط بسبب التلوث البحري بما في ذلك النفايات والبلاستيك.

- توفير التمويل المباشر والغير مباشر لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف
- دعم للسياسات المحفزة لخفض مسببات التغيرات المناخية.

- دعم تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وإنتاج الطاقة النظيفة
- دعم تمويل مشاريع كفاءة الطاقة مثل إنتاج مكيفات الهواء عالية الكفاءة

- **التكيف والمرونة:** إدماجإدارة مخاطر المناخ في كل مرحلة من مراحل تخطيط السياسات وتصميم الاستثمار والتنفيذ والمتابعة مع تطوير نظام تصنيف مناسب لحوافزالاستثمار في مجال التكيف والمرونة وتحسين التتبع.
- **الكوارث:**استخدام الحلول الطبيعية للحد من مخاطر الكوارث والتغيرات المناخية والتكيف وحماية التنوع البيولوجي مثل الحد من الفيضانات وتآكل السواحل والانهيارات الأرضية والجفاف.
- **النقل والمواصلات:**دعم البنية التحتية والسياسات والتخطيط التي توجه نحو خفض الكربون والمرونة في قطاع النقل. والانتقال نحو قطاع نقل أكثر اخضرارًا وأكثر استدامة.
- **الغذاء والزراعة:** تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام لتقليل الانبعاثات الناتجة عن الزراعة وزراعة النباتات التي تقوم بامتصاص الكربون مثل ثمار الكاكاي مع إنشاءمدارس حقلية للمزارعين لتدريبهم على الممارسات الزراعية الذكية للتكيف مع التغيرات المناخية.
- **الغابات والمناظر الطبيعية:** منع إزالة الغابات ومعالجة تدهورها.
- **المدن:** معالجة قضايا تغير المناخ في مجال التنمية الحضرية وذلك من خلال الآتي:

- رفع استعداد المدن ضد الأخطار المرتبطة بالمناخ مثل إعادة تأهيل شبكة تصريف مياه الأمطار وتركيب محطات التحكم في الفيضانات وسدود احتجاز مياه الفيضانات.
- توفير الخرائط والتحليلات والمعلومات التي تحدد مكانيا مخاطر المناخ على المدينة والبيئة المشيدة.
- تشجيع الطلب على المباني الخضراء وقدرة المطورين والبنوك على بناء وتمويل المباني الصديقة للبيئة.

- جذب انتباه الجماهير المتنوعة والشباب على وجه الخصوص لقضايا المناخ من خلال الآتي:

- عمل حملات توعية وشبكة بث مباشر للأحداث
- أفلام وثائقية
- مسابقات للشباب في مجال التوعية بالآثار البيئية والاجتماعية للتغيرات المناخية
- سلسلة من تجارب محاكاة التي تتيح للشباب القيادة بأفكارهم ووجهات نظرهم الخاصة

استخلاصات من الفصل الثالث:

تم مراجعة عدد من الدراسات المحلية ودراسات وتقارير دولية يمكن الاستفادة منها فى صياغة المنهجية المناسبة للواقع المصري فى ظل وجود استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تراعى البعد البيئي للتنمية جنبا إلى جنب مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. أوضحت هذه المراجعة أن مجالات الإنفاق أو الاستثمار البيئي يركز على الأنشطة التي تستهدف منع والحد من والقضاء على التلوث وأي شكل من أشكال التدهور متضمنتا إدارة الموارد الطبيعية والحماية من التلوث ومواجهته. كما اتضح من هذه المراجعة ظهور مستجدات هامة فى العمل البيئي تبلورت فى طرح مشروعات وأنشطة فى مجالات مثل: الاقتصاد الأخضر،الاقتصاد الأزرق، المدن المستدامة، النقل المستدام، الوظائف الخضراء، الحفاظ على التراث والتكيف والمرونة مع التغيرات المناخية مما يمكن أن يساعد فى بلورة مفهوم المشروعات البيئية ومن ثم تصنيفها.

الفصل الرابع

المنهجية المقترحة لتصنيف المشروعات وتحديد الاستثمارات البيئية فى استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠ وتطبيقها على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى٢٠١٨\٢٠١٩ -٢٠٢١\٢٠٢٢

يتناول هذا الفصل عرض للمنهجية المقترحة لتصنيف وتحديد المشروعات البيئية فى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ثم تطبيق هذه المنهجية على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩ -٢٠٢١/٢٠٢٢. يتضمن هذا الفصل مبحثين: يعرض المبحث الأول المنهجية المقترحة وفى المبحث الثاني تطبيق هذه المنهجية

المبحث الأول: المنهجية المقترحة:

فى ضوء الدراسات المرجعية التيتم عرضها فى الفصل الثالث، وفى ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة وتعديلاته اللاحقة، وفى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر٢٠٣٠ وفى ضوء ما هو منصوص عليهمن اختصاصات ومهام الجهات المختلفة منوزارات وهيئاتوغيرها، (ملحق رقم ١) وكذلك فى ضوء ما استجد من تطور فكرى وقضايا على المستويات المختلفة،فإن المنهجية المقترحة المناسبة للظروف المصرية ترتكز على العناصر الآتية:

العنصر الأول: الاتفاق على مفهوم المشروعات البيئية

العنصر الثانى: تصنيف المشروعات البيئية

أولا:الاتفاق على مفهوم المشروعات البيئية:

هي المشروعات/الأنشطة[1]فى جميع محاور التنمية المستدامةالتي تستهدف:

"**منع أو الحد من أو القضاء على تلوث أو تدهور أو استنفاذعناصر المنظومة البيئية المتكاملة والحفاظ عليها بشكل عامومواجهة المشاكل /القضايا الناجمة** ". ويشمل ذلك تحقيق الأهداف الآتية:

- استدامة الموارد الطبيعية متضمنتا الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والهوائية، وتنمية بدائل مناسبة

[1]يقصد بالأنشطة : مكونات أو مشروعات فرعية فى المشروعات الأساسية لأي جهة

- الحفاظ على وتنمية التنوع الحيوي
- الإدارة البيئية المتكاملة بما تتضمنه من سياسات وأطر مؤسسية وفنية واجتماعية واقتصادية ومحاسبية وتشريعية
- تنفيذ الالتزام والتوافق مع الاتفاقيات والمواثيق الدوليةٍ

بشرط التزام هذه المشروعات/الأنشطة بالضوابط والمتطلبات البيئية وإجراء دراسات تقويم التأثيرات البيئية

ثانيا: تصنيف المشروعات/ الأنشطة البيئية:

يقترح تقسيم المشروعات البيئية إلىأربع مجموعات كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل رقم (٣-١)

يوضح المجموعات المقترحة لتصنيف المشروعات البيئية

المجموعة الأولى المشروعات/ الأنشطة التى تقوم بها وزارة البيئة وجهازيها	**المجموعة الثانية** مشروعات/ أنشطة جهات بعينها أهدافها الأساسية مرتبطة بالبيئة
المجموعة الثالثة مشروعات محددة تتضمن أبعاد بيئية تنفذها جهات أخرى	**المجموعة الرابعة** مكونات محددة داخل أى مشروع تابع لأى جهة

المجموعة الأولى:مشروعات/أنشطة وزارة البيئة وجهازيها:

اعتبار جميع مشروعات/أنشطة وزارة البيئة وجهازيها (جهاز شئون البيئة وجهاز تنظيم إدارة المخلفات) ذات ارتباط كامل بالبيئة وبالتالي فإن الاستثمارات الموجهة لوزارة البيئة وجهازيها تعتبر استثمارات بيئية

المجموعة الثانية:مشروعات/ أنشطة جهات بعينها أهدافها الأساسية مرتبطة بالبيئة:

اعتبار جميع مشروعات/ أنشطة الجهات التالي ذكرها، والتي أظهرت مراجعة المهام المنوطة بها أن لها أهداف أساسية تتوافق مع الأهداف سالفة الذكر فى أولا وذات ارتباط بالبيئة، وبالتالي فإن استثماراتها تعتبر استثمارات بيئية(بشرط التزام هذه المشروعات/الأنشطة بالضوابط والمتطلبات البيئية وإجراء دراسات تقويم التأثيرات البيئية):

- وزارة الري والموارد المائية والجهات التابعة لها
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهات التابعة لها
- الجهات العاملة فى خدمات الصرف الصحي
- هيئات النظافة والتجميل(بالقاهرة والجيزة)
- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- كليات ومراكز ومعاهد الدراسات والبحوث البيئية

المجموعة الثالثة: مشروعات محددة تتضمن أبعاد بيئية تنفذها جهات أخرى:

اعتبار استثمارات المشروعات الآتية التي تنفذها أي جهة: استثمارات بيئية:

- مشروعات جمع / نقل /معالجة /التخلص من المخلفات الصلبة العادية
- مشروعات جمع / نقل /معالجة /التخلص من المخلفات الخطرة
- مشروعات معالجة وإعادة تدوير المخلفات السائلة (مشروعات صرف صحي أو زراعي أو صناعي)
- مشروعات معالجة التلوث الصناعي
- مشروعات لإدارة والتعامل مع المخلفات الإلكترونية
- مشروعات إدارة الكيماويات
- مشروعات الإدارة المستدامة للأراضي
- مشروعات الإدارة المستدامة للمياه
- مشروعات الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك
- مشروعات تدوير المخلفات
- مشروعات تطهير الترع والمصارف
- مشروعات إنشاء قناطر
- مشروعات إنشاء سحارات لنقل المياه
- مشروعات تطهير أراضي من الألغام
- مشروعات الطاقة النظيفة والجديدة والمتجددة
- مشروعات كفاءة وترشيد الطاقة
- مشروعات إنتاج الوقود الحيوي
- مشروعات حماية وتحسين وترميم المبانيالأثرية الناجم عن تدهور عناصر البيئة
- مشروعات النقل المستدام
- مشروعات المدن المستدامة
- مشروعات إنشاء وتنمية المحميات الطبيعية
- مشروعات تنمية السياحة البيئية
- مشروعات التخفيف من آثار التغيرات المناخية
- مشروعات التكيف مع آثار التغيرات المناخية
- مشروعات تنمية وإدارة التنوع الحيوي
- مشروعات مواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية كالأمطارالغزيرة والسيول والفيضانات

- مشـــروعات تأهيـــل شـــبكات تصـــريف الأمطار
- مشروعات التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون
- مشروعات تجريبية لحماية البيئة
- مشروعات تحسين البيئة فى المحافظات المصرية
- التطوير المؤسسي لمنظومة البيئة
- مشروعات التوعية والتثقيف البيئي
- مشروعات التدريب البيئي
- مشروعات التعليم البيئي
- أخرى تحقق الأهداف المذكورة

المجموعة الرابعة: مكونات محددة داخل المشروعات:

اعتبار استثمارات المكونات الآتية فى أي مشروع تابع لأي جهة: استثمارات بيئية:

- تدابير الحماية من الانهيارات الأرضية
- جمع وتفكيك المخلفات الإلكترونية
- إنشاء /تطوير مواقع للتخلص من المخلفات
- تنظيف حطام السفن
- تنظيف التربة وحمايتها من التآكل
- علاج ملوحة التربة
- الحد من أو تقليل الضوضاء
- الحد من أو تقليل الاهتزازات
- تركيب محطات التحكم فى الفيضانات
- إنشاء سدود لاحتجاز مياه الفيضانات
- أجهزة ونظم الرصد البيئي.
- البحوث والتطوير
- دراسات وبحوث الإنتاج الأنظف وتطبيقاتها
- الأمن الصناعي وحماية البيئة
- إنشاء مشاتل
- التوسع فى التشجير والمناطق الخضراء
- الحماية من الإشعاع
- تركيب محطات جوية أوتوماتيكية لتوفير البيانات
- تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية البيئية
- الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدوار

- استخدام التقنيات الحديثة لتحسين عناصر البيئة الطبيعية
- دعم أساليب محاسبة رأس المال الطبيعي
- إنتاج الأجهزة الموفرة للطاقة
- إنتاج المواد العازلة للحرارة
- دراسات بيئية ومنها تقويم التأثير البيئي للمشروعاتأو التقويمالبيئياالاستراتيجي
- وضع وتطبيق وتطوير نظم الإدارة البيئية
- تطوير السياسات البيئية
- تطوير التشريعات البيئية
- تعزيز القدرات الإدارية البيئية
- دعم عمليات اتخاذ القرارفى مجال البيئة
- المراقبة والمراجعات البيئية وإعداد التقارير
- بناء قواعد البيانات ونظم المعلومات البيئية وتوزيعها
- التعليم/التدريب/التوعية فى مجال البيئة
- وضع وتطوير الخطط والاستراتيجيات البيئية
- أخرى

المبحث الثاني: تطبيق هذه المنهجية على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩:

تم مراجعة جميع المشروعات الأساسية والفرعية لجميع الوزارات والجهات الواردة فى السنة الأولى من خطة التنمية المستدامة متوسطة المدي ٢٠١٨/٢٠١٩ كما هي واردة في قواعد بيانات الخطة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وقد تم تصنيف المشروعات واستثماراتها بتلك الخطة طبقا للمنهجية المقترحة السالف عرضها فى المبحث الأول كالآتي:

المجموعة الأولى: استثمارات وزارة البيئة وأجهزتها:

تقدر استثمارات وزارة البيئة وأجهزتها فى العام الأول من الخطة ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو :٦٢٦ مليون جنيه (٦٢٦٠٣٠ ألف جنيه). تمثل هذه القيمة نحو ٠,٢٨ % من إجمالي استثمارات الخطة فى هذا العام كما هو موضح بالجدول التالي وتشمل تلك الاستثمارات كافة المشروعات للجهات الأتية:

- الديوان العام للوزارة
- جهاز شئون البيئة

- جهاز تنظيم إدارة المخلفات

جدول رقم (٣-١)

الاستثمارات البيئية – المجموعة الأولي

الجهات	الاستثماراتالبيئية (القيمة بالألف جنيه)		نسبة استثمارات المجموعة إلإجمالي استثمارات الخطة %
الديوان العام	١٢٥٠	٦٢٦٠٣٦	٠,٢٨
جهاز شئون البيئة	٢٣١٠٠٦		
جهاز تنظيم إدارة المخلفات	٣٩٣٧٨٠		
إجمالي استثمارات الخطة	**٢٢٢٤٩٩٩٢٨**		**١٠٠,٠**

المصدر: تم حسابها من بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وعادة ما تكون مشروعات هذه المجموعة الأولى واستثماراتها (والتي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي استثمارات الخطة) هي المشروعات والاستثمارات البيئية الواضحة دائما بخطط التنمية في مصر كما هو موضح بالفصل الثاني

المجموعة الثانية: شملت هذه المجموعةاستثمارات لمشروعات تتبع الجهات الآتية:

- وزارة الري والموارد المائية والجهات التابعة لها والتي تشمل الاتي:
  - الديوان العام
  - مصلحة الري
  - مصلحة الميكانيكا والكهرباء
  - الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان
  - الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف
  - المركز القومي لبحوث المياه
  - الهيئة المصرية العامة للمساحة
  - الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهات التابعة لهاوالتي تشمل الاتي:
  - الديوان العام
  - مركز بحوث الصحراء
  - مركز البحوث الزراعية
  - الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
  - الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي
  - الهيئة العامة للخدمات البيطرية
  - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

- الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر (ف. هـ. ع. للتعمير بأسوان)
- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية
- الهيئة الزراعية المصرية
- الشركة المصرية للصيد ومعداته
- البنك الزراعيالمصري

- الجهات العاملة فى خدمات الصرف الصحي والتي تشمل الاتي:

- ديوان عام الإسكانبوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- أجهزة المدن الجديدة بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- وبعض مشروعات الصرف الأخرى بالجهات المختلفة

- هيئات النظافة والتجميل
  - الهيئةالعامة لنظافة وتجميل القاهرة
  - الهيئةالعامة لنظافة وتجميل الجيزة
- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- كليات ومراكز ومعاهد الدراسات والبحوث البيئية
  - كليات الزراعة بالجامعات المصرية
  - كلية العلوم الزراعية البيئية بجامعة العريش
  - كلية الاقتصادالمائي والمصائد البحرية بجامعة العريش
  - كلية الموارد الطبيعية بشلاتين بجامعة أسوان
  - معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس
  - معهد الدراسات والبحوث البيئة بجامعة مدينة السادات
  - معهد بحوث الهندسة الوراثية بجامعة مدينة السادات
  - معهد أبحاث الطاقة المتجددة بجامعة المنصورة
  - مركز الدراسات التطبيقية لبحوث النباتات الطبية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
  - معهد بحوث الحشرات بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية
  - المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد

- معهد بحوث الهندسةالوراثية بالهيئة العامة لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية
- معهد بحوث البيئة بالهيئة العامة لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية
- معهد الأراضي القاحلة بالهيئة العامة لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية
- المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية

وتقدر قيمة استثمارات المجموعة الثانية فى السنة الأولى من الخطة ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو٢٩٩٤٨ مليون جنيه (٢٩٩٤٧٦٣٩ألف جنيه) بما يمثل حوالي ١٣,٤٦% من إجمالي استثمارات الخطة كما هو واضح فى جدول رقم (٣-٢)، ويمكن ملاحظة الفارق الكبير بين قدر الاستثمارات البيئية التي تمثلها المجموعة الثانية وبين الاستثمارات البيئية للمجموعة الأولي.

يوضح الشكل رقم (٣-٢)إجمالي استثمارات هذه المجموعة وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة.ويلاحظ أن النسبة الأكبر من استثمارات هذه المجموعة هي استثمارات الجهات العاملة فى خدمات الصرف الصحي حيث تصل إلى نحو ٣٨,٢% من إجمالي استثمارات المجموعة الثانية وتليها مشروعات الطاقة المتجددة (التي تنفذهاهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة وأيضا هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء) التي تمثل نحو ٣٥,٣ % من إجمالي استثمارات المجموعة الثانية.

جدول رقم (٣-٢)

الاستثمارات البيئية – المجموعة الثانية

الجهات	الاستثمارات البيئية(القيمة بالألف جنيه)		نسبة استثمارات المجموعة إلىإجمالي استثمارات الخطة %
وزارة الري والموارد المائية والجهات التابعة لها	٤٩١٣٠٢٠	٢٩٩٤٧٦٣٩	١٣,٤٦
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهات التابعة لها	٢٦٨٩٠٥٠		
الجهات العاملة فى خدمات الصرف الصحي	١١٤٥١٥٧٩		
هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٣١٧٦٢٣٠		
هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء	٧٣٨٦٤٠٠		
هيئات النظافة والتجميل	٦٧٠٠٠		
كليات ومراكز ومعاهد الدراسات والبحوث البيئية	٢٦٤٣٦٠		
إجمالي استثمارات الخطة		٢٢٢٤٩٩٩٢٨	١٠٠,٠٠

المصدر:الباحث بالاعتماد علي بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

شكل رقم (٣-٢)

استثمارات المجموعة الثانية موزعة على الجهات المختلفة

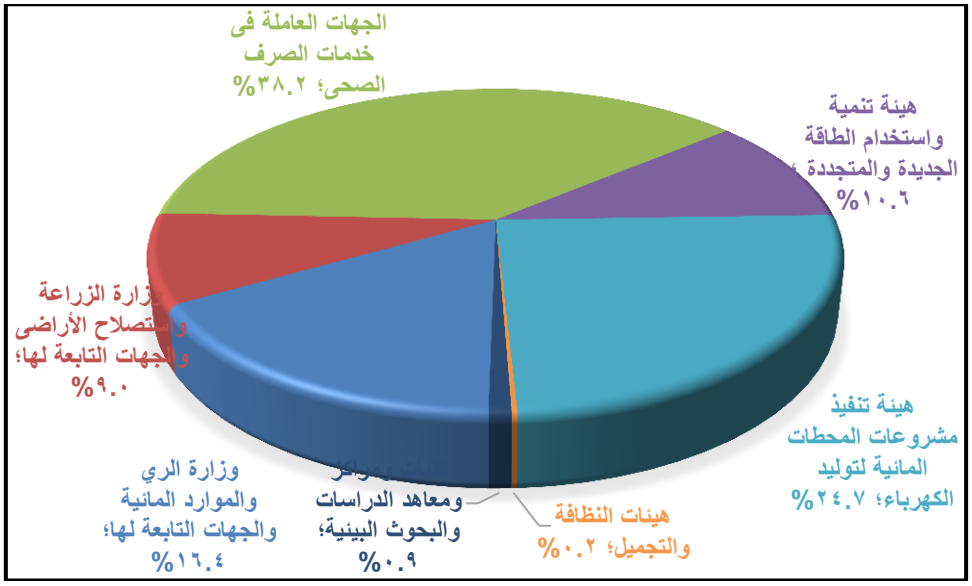

المصدر: البحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المجموعة الثالثة: وتشمل استثمارات المشروعات التالية:

- كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة:
  - برنامج المراكز التكنولوجية "تطوير استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة"
  - مركز التميز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
  - المحافظة على الطاقة
- المخلفات
  - برنامج المراكز التكنولوجية "تطوير معالجة وتدوير مخلفات مواد البناء"
  - برنامج المراكز التكنولوجية "إنشاء وحدة تطوير معالجة وتدوير مخلفات الزراعة والصناعات الغذائية"
  - البرامج الصحية الوقائية "إدارة مخلفات الرعاية الصحية ومكافحة العدوى"
- الصرف الصناعي
  - تجديد شبكة الصرف الصناعي
  - الأمن الصناعي وحماية البيئة
- مواجهة التلوث والأوبئة
  - الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة (POPs)
  - معامل الأمان النووي والرصد الإشعاعي
  - برامج الطوارئ الإشعاعية

- البرامج الصحية الوقائية "مراكز صحة البيئة"
- البرامج الصحية الوقائية " مكافحة الحشرات وناقلات الأمراض"
- البرامج الصحية الوقائية " وحدة الوبائيات والترصد"
- البرامج الصحية الوقائية" الحجر الصحي"
- الرقابة على المستحضرات البيولوجية
- المركز القومي لدارسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بنية العمل

- تحسين البيئة
  - مشروعات تحسين البيئة
  - مسطحات خضراء وأعمال الزراعة والتشجير
- حماية المواد الطبيعية
  - رافد أبو الروس/ مطوبس/فوة
  - مشروع تطهير وتعميق بوغاز وبحيرة البرلس
  - مكافحة التصحر بمطروح وتنمية القرى البدوية
- مشروعات ترميم الآثار والمباني التراثية وحفائر الأثار
  - مشروعات ترميم وصيانة الآثار
  - حفائر الآثار فى محافظات مصر
  - مراكز البحوث والصيانة
  - تطوير المباني والمتاحف الأثرية
- مشروعات النقل المستدام
  - تشغيل وتحديث وإمداد خطوط مترو الأنفاق
  - تطوير شبكة خطوط الترام
  - كهربة خطوط سكة حديد
- تطوير مناطق وأسواق عشوائية

تقدر قيمة استثمارات هذه المشروعات فى السنة الأولى من الخطة ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٢٨٨١٤ مليون جنيه (٢٨٨١٣٥٠٧ ألف جنيه) تمثل هذه القيمة نحو٤٧,٩% من إجمالي استثمارات الخطة فى هذا العام

جدول رقم (٣-٣)

الاستثمارات البيئية – المجموعة الثالثة

مجالات	الاستثمارات البيئية(القيمة بالألف جنيه)		نسبة استثمارات المجموعة إلإجمالي استثمارات الخطة %
كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة	١٦١٥١٥٠	٢٨٨١٣٥٠٧	١٢,٩٥
المخلفات	٥٨٦٦٠		
الصرف الصناعي	٤١٥٨٥٠		
مواجهة التلوث والأوبئة	١١٤٠٠٩		
تحسين البيئة	٢٤٤٤٢٢٣		
حماية الموارد الطبيعية	١٨٢٦٤٣		
مشروعات ترميم الآثار والمباني التراثية وحفائر الآثار	١٠٩٩٢٣٧		
مشروعات النقل المستدام	٧٨٨٣٧٣٥		
مشروعات تطوير العشوائيات	١٥٠٠٠٠٠٠		
إجمالي استثمارات الخطة		٢٢٤٩٩٩٢٨	١٠٠

المصدر: البحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

من الملاحظ أن النسبة الأكبر من مشروعات البيئة في المجموعة الثالثة هي مشروعات تطوير المناطق العشوائية والتي تصل إلى نحو ٥٢% من إجمالي استثمارات المجموعة الثالثة وتليها مشروعات النقل المستدام بنسبة تصل إلى نحو ٢٧,٤% من إجمالي استثمارات المجموعة الثالثة.

شكل رقم (٣-٣)

نسبة الاستثمارات البيئية للمجموعة الثالثة طبقا للمجالات المختلفة للمشروعات البيئية في خطة العام الأول ٢٠١٨/٢٠١٩

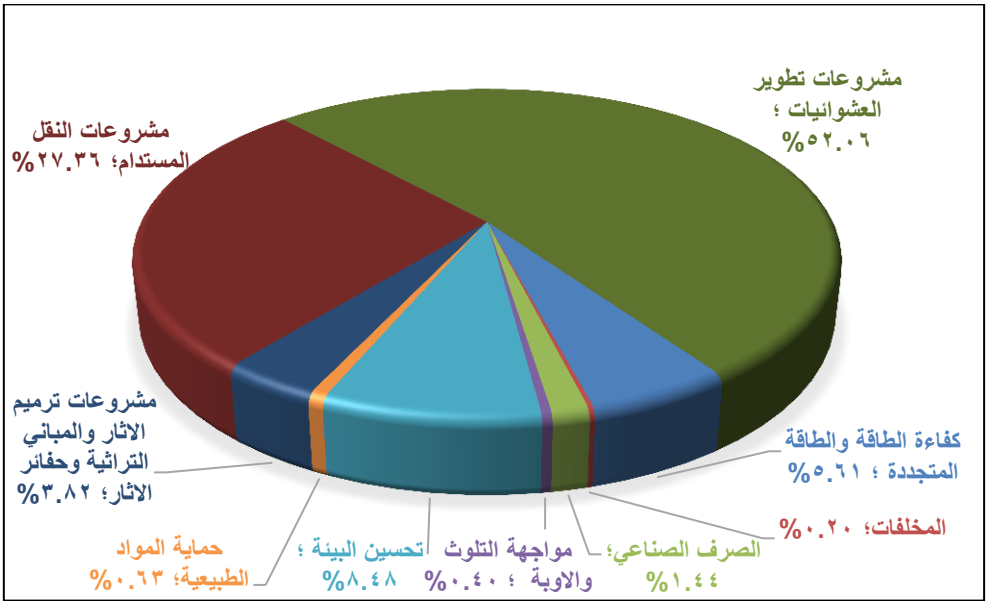

المصدر: البحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أما الجهات التي تتبعها هذه المشروعات هي:

- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- وزارة البترول والثروة المعدنية
- وزارة الإنتاج الحربي
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الصحة والسكان
- هيئة الرقابة النووية والإشعاعية – رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة القوي العاملة
- وزارة التنمية المحلية
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- وزارة الآثار والتراث
- وزارة الثقافة
- وزارة النقل

المجموعة الرابعة: وتشمل استثمارات أنشطة أو مكونات فى مشروعات خطة التنمية:

تقدر قيمة استثمارات هذه المكوناتفى العام الأول من الخطة ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٧٥٧ مليون جنيه (٧٥٧٣٧٣ألف جنيه) تمثل هذه القيمة نحو 0,3% من إجمالي استثمارات الخطة فى هذا العام. وتمثل استثمارات هذه المجموعة نسبة ضئيلة جدا نتيجة لغياب البيانات التفصيلية للعديد من المشروعات مما أدى إلى عدم إدراجها فى القائمة (ويشير ذلك إلى أهمية وجود تصنيف داخل المشروعات بالمكونات البيئية).

جدول رقم (٣-٤)

الاستثمارات البيئية – المجموعة الرابعة

الجهات	الاستثمارات البيئية القيمة بالألف جنيه	نسبة استثمارات المجموعة الي إجمالي استثمارات الخطة %
المجموعة الرابعة	٧٥٧٣٧٣	٠,٣
إجمالي استثمارات الخطة	٢٢٢٤٩٩٩٢٨	١٠٠

المصدر: البحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وتشمل هذه المجموعة المكونات الأتية:

- توريد وتركيب وحدات طاقة شمسيه
- محطات الصرف الصحي
- إيجاد مجتمع معرفة ومجتمع حضري صديق للبيئة
- إحلال وتجديد ورفع كفاءة شبكة مياه منظومة مكافحة الحريق
- شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق المعايير المحلية والدولية فى مجال البيئة والجودة والسلامة المهنية
- إعداد دراسات الجدوى لمشروعات بيئية (صديقة للبيئة) والتنمية المستدامة
- شراء المواصفات المحلية والدولية لتطوير العمل للمراجعات التي تتم على الجهات التابعة للوزارة للأنظمة الثلاثة (لجودة، البيئة، والسلامة والصحةالمهنية)
- استكمال رفع كفاءة وتجميل الميادين
- استكمال إنارة الطرق بأعمدة طاقة شمسية
- استكمال توريد كشافات اللد لأعمدة إنارة الطرق
- تطوير محطة المعالجة ومنظومة مكافحة التلوث

وتتبع هذه المكونات الجهات الأتية:

- وزارة الداخلية
- وزارة السياحة
- وزارة الاتصالات
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحر
- وزارة الطيران المدني

ومن الملاحظ أن تلك المكونات كانت ضمن برامج أو مشروعات لا تشير إلى وجود مكونات ذات ارتباط بالبيئة بدون الرجوع إلى تفاصيل كل مشروع على حده. وفيما يلي أمثلة لتلك البرامج والمشروعات:

- احتياجات أجهزة ووسائل الاتصال (وزارة الداخلية)
- مشروع تطوير خدمات أجهزة الأمن (وزارة الداخلية)

- برنـامج: بنـاء ونشـر المنـاطق التكنولوجيـة – المشـروع الاسـتثماري: تطـوير المنـاطق التكنولوجية
- تطوير وتجهيز الديوان العام والمركز الطبي (وزارة الطيران المدني)
- المجلس الأعلى لتسعير الخدمات (وزارة الطيران المدني)
- مشروع تطوير وتحسين الأماكن السياحية بشبه جزيرة سيناء
- المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية
- المنطقة الحرة العامة ببورسعيد
- المنطقة الحرة العامة بالسويس
- المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية

أجمالي الاستثمارات البيئية

تبلغ جملة الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٩/٢٠١٨ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١ (إجمالي المجموعات الأربعة)نحو ٦٠ مليار جنيه تمثل نحو ٢٧,٠٣% من إجمالي استثمارات السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى

النتائج والمقترحات

استهدف هذا البحث بشكل أساسي التعرف على النسق العام لاستثمارات الدولة في المجال البيئي، بناء على منهجيةيتم اقتراحها فى هذا البحث لتصنيف المشروعات في خطة الدولة (استراتيجية التنمية المستدامة لمصر–رؤية مصر ٢٠٣٠)، وتحديد المشروعات البيئية وهياكل استثماراتها فى السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨.

لذلك كانت الخطوة الأولى هي: التوصل إلى منهجية مقترحة لتصنيف وتحديد المشروعات البيئية ومن ثم التوصل إلى حجم وهيكل استثماراتها.

من أهم الملاحظات التي أظهرها البحث:

- لا يوجد مفهوم واضح ومحدد لما هو "مشروع بيئي"
- لا يوجد تصنيف خاص بالمشروعات البيئية بالخطة
- عدم وضوح المكونات البيئية بمشروعات الخطة
- التوصيف المختصر لمشروعات الخطة غير كاف للتعرف على المكونات البيئية

بالرغم من صعوبة حساب إجمالي الاستثمارات البيئية (الحكومية وغير الحكومية– باستثناء القطاع الخاص)، لعدم وجود بيانات تفصيلية لمكونات المشروعات التي تدرجها الجهات المختلفة فى خططها المطلوب تمويلها إلا أن البحث قد حقق الأهداف المرجوة وتوصل إلى النتائج التالية:

أولا: بالنسبة لتطوير منهجية لتصنيف المشروعات البيئية فى خطة الدولة للتنمية المستدامة:

بعد مراجعة عميقة لعدد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية فى مجال المشروعات والموازنات البيئية والتعرف على المستجدات الفكرية فى هذا الشأن، وفى ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته اللاحقة، واستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وبمراجعة مهام واختصاصات الجهات المختلفة فى مصر تم استحداث منهجية لتصنيف وتحديد المشروعات البيئية فى خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تعتمد على:

- تعريف لما هو المشروع أو النشاط البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

- تصنيف المشروعات والأنشطة البيئية فى خطة التنمية المستدامة إلى مجموعات تم وضعها فى أربعة قوائم استرشادية

ثانيا: تحديد حجم الاستثمارات البيئية فى خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢ بالتركيز على السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩:

بتطبيق هذه المنهجية على استثمارات السنة الأولى من الخطة متوسط المدى (٢٠١٨/٢٠١٩) يتضح أن إجمالي الاستثمارات البيئية للسنة الأولى من الخطة متوسط المدى (٢٠١٨/٢٠١٩) تبلغ نحو ٦٠ مليار جنيه تمثل نحو ٢٧% من إجمالي استثمارات السنة الأولى لهذه الخطة. تتوزع هذه الاستثمارات على مجموعات المشروعات بنسب: حوالي ١% لوزارة البيئة وجهازيها،حوالي ٤٩,٨% لمشرعات المجموعة الثانية، حوالى ٤٨% مشروعات المجموعة الثالثة وحوالى ١,٣% للمجموعة الرابعة. يوضح جدول رقم (٤-١) والشكل رقم (٤-١) هذه الاستثمارات وتوزيعها.

جدول رقم (٤-١)

الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢

المجموعات	الاستثمارات البيئية (القيمة بالألف جنيه)	نسبة استثمارات البيئة إلىإجمالي استثمارات الخطة %	نسبة استثمارات البيئة في كل مجموعة إلىإجمالي الاستثمارات البيئية %
المجموعة الأولي	٦٢٦٠٣٦	٠,٢٨	١,٠٤
المجموعة الثانية	٢٩٩٤٧٦٣٩	١٣,٤٦	٤٩,٧٩
المجموعة الثالثة	٢٨٨١٣٥٠٧	١٢,٩٥	٤٧,٩١
المجموعة الرابعة	٧٥٧٣٧٣	٠,٣	١,٢٦
إجمالي الاستثمارات البيئية	٦٠١٤٤٥٥٥	٢٧,٠٣	١٠٠
إجمالي استثمارات الخطة	٢٢٢٤٩٩٩٢٨	-	-

المصدر: البحث بالاعتماد على الجداول السابقة

ويوضح الشكل رقم (٤-١) الفرق بين نسب الاستثمارات البيئية للمجموعات المختلفة إلى إجمالي الاستثمارات البيئية.

شكل رقم (٤-١)

نسبة استثمارات البيئة في كل مجموعة إلي إجمالي الاستثمارات البيئية

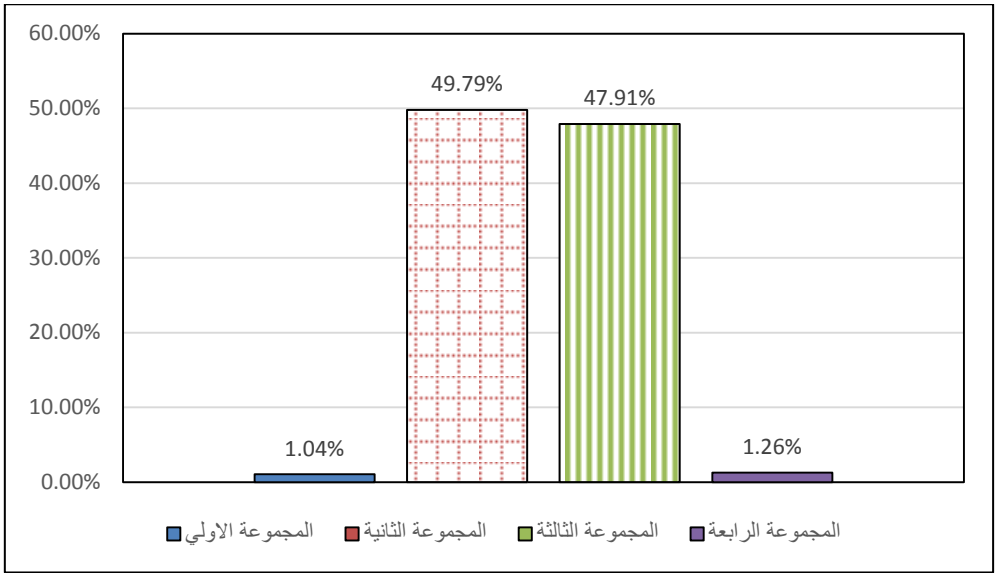

المصدر: البحث بالاعتماد على الجداول والأشكال السابقة

ويجدر هنا التنويه إلى الآتي:

أ- تتضمن هذه الاستثمارات مشروعات تطوير العشوائيات نظرا لتأثيرها الكبير على عناصر البيئة وتأثرها بها كما تتضمن أيضا مشروعات النقل المستدام والتي تعتمد على مصادر للطاقة غير ملوثة للبيئة ولا تسبب انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

ب-تبلغ استثمارات المجموعة الرابعة حوالى٧٥٧ مليون جنيه بما يمثل حوالي ١,٢٦% %من إجمالي الاستثمارات البيئية (نحو ٠,٣%% من إجمالي استثمارات السنة الأولى من الخطة)وهي نسبة ضئيلة جدا نظرا لعدم وجود تفاصيل لبعض مشروعات الخطة وبالتالي عدم وضوح مكوناتها مما أدى إلى عدم اكتمال محتويات هذه المجموعة. من المتوقع ارتفاع قيمة استثمارات هذه المجموعة إذا تم توضيح مكونات مشروعات الخطة بما يمكن تصنيف المكونات من حيث ارتباطها بالبيئة.

ج- يوضح جدول رقم (٤-٢) وشكل رقم (٤-٢) توزيع إجمالي الاستثمارات البيئية على قضايا البيئة الموجه إليها هذه الاستثمارات. ويتضح منهما ما يلي:

جدول رقم (٤-٢)

توزيع الاستثمارات البيئية على القضايا المختلفة

القضايا	الاستثمارات البيئية	النسبة إلي إجمالي الاستثمارات البيئية%
كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة	١٢١٩٤٧٨٠	٢٠,٣
المخلفات	١٢٥٦٦٠	٠,٢
الصرف والأمن الصناعي	٥٠٦٨٥٠	٠,٨
صرف صحي	١١٩٤٤٣٥٢	١٩,٩
مواجهة التلوث والأوبئة	٢١٥٣٠٩	٠,٤
تحسين البيئة	٢٤٤٥٠٢٣	٤,١
حماية الموارد الطبيعية (متضمنتا وزارتي الزراعة والموارد المائية)	٧٨٣٥٢١٣	١٣,٠
مشروعات ترميم الآثار والمباني التراثية وحفائر الآثار	١٠٩٩٢٣٧	١,٨
مشروعات النقل المستدام	٧٨٨٣٧٣٥	١٣,١
مشروعات تطوير العشوائيات	١٥٠٠٠٠٠٠	٢٤,٩
بحوث وتعليم	٢٦٤٣٦٠	٠,٤
وزارة البيئة	٦٢٦٠٣٦	١,٠
أجمالي الاستثمارات البيئية	**٦٠١٤٠٥٥٥**	**١٠٠,٠**

لم يتم توزيع استثمارات وزارة البيئة على القضايا المختلفة لشمولية دور الوزارة

شكل رقم (٤-٢)

توزيع الاستثمارات البيئية على القضايا المختلفة

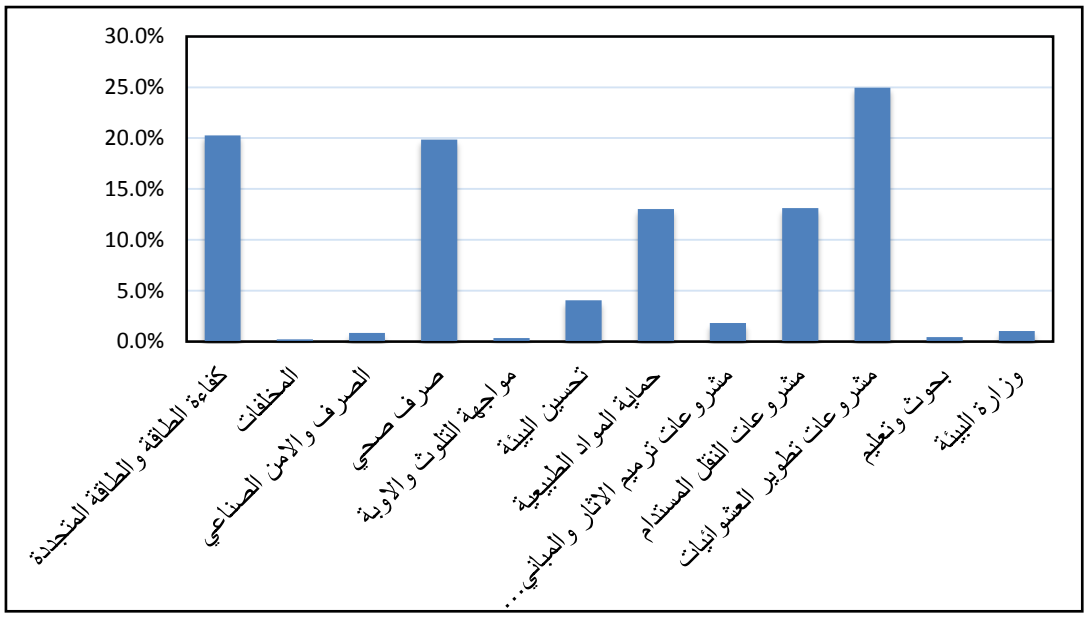

- مشروعات تطوير العشوائيات تستحوذ على أعلى نسبة من الاستثمارات البيئية عام ٢٠١٨/٢٠١٩ حيث تبلغ قيمة هذه الاستثمارات نحو ١٥ مليار جنيه بنسبة حوالي ٢٤,٩% من إجمالي الاستثمارات البيئية فى هذه السنة.
- يليها مشروعات الطاقة الجديدة وطاقة المياه وكفاءة الطاقة حيث تبلغ إجمالي استثماراتها ١٢,١٧٧٧٨٠مليار جنيه أي حوالي ٢٠,٢% من إجمالي الاستثمارات البيئية فى هذه السنة.
- تستحوذ مشروعات الصرف الصحي على نسبة كبيرة من الاستثمارات التي تبلغ نحو ١١,٤٥١٥٧٩ مليار جنيه أيحوالي ١٩% من إجمالي الاستثمارات البيئية فى هذه السنة

ترتبط هذه المشروعات بقضايا البيئة فى مصر ذات الأولوية حيث:

- ترتبط مشروعات تطوير العشوائيات بشكل مباشر بالنظافة العامة وإدارة منظومة المخلفات الصلبة والصرف الصحي وبشكل غير مباشر بالتغيرات المناخية، كما ترتبط أيضا بالتنمية العمرانية والمدن المستدامة
- ترتبط مشروعات الطاقة ارتباطا قويا بقضية التغيرات المناخية وهي من أهم القضايا على أجندة العمل البيئي للتنمية المستدامة
- تمثل قضية الصرف الصحي أحد قضايا البيئة فى كثير من محافظات مصر وأحد أولويات التنمية المستدامة فى مصر

ثالثا: هيكل الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢:

١- هيكل الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/ ٢٠١٩وفقا لجهات الإسناد:

يوضح جدول رقم (٤-٣) وشكل رقم (٤-٣) هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لجهات الإسناد. ويتضح من هذا الجدول أن الجهات الحكومية هي المساهم الأكبر فى الاستثمارات البيئية فى خطة ٢٠١٨/٢٠١٩ (نحو ٧١% من إجمالي الاستثمارات البيئية) تمثل الهيئات الخدمية (مثل الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، وغيرها) المساهمالأكبر فى استثمارات الجهات الحكومية (يليها الجهاز الإداري (١٥,٥٢%) ثم الإدارة المحلية ٣,٨٤% أما بالنسبة للجهات غير الحكومية (وكما سبق ذكره لا تشمل القطاع الخاص) تساهم بحوالي ٢٩% من جملة الاستثمارات البيئية إما من خلال الهيئات الاقتصادية (حوالى ٢٣,٦%) أو الوحدات الاقتصادية غير العاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١(٥,٤%).

جدول رقم (٤-٣)

هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لجهات الإسناد فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩ (ألف جنيه)

المجموعات	أولاً: الحكومي			ثانياً: غير الحكومي	
	الجهاز الإداري	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الهيئات الاقتصادية	الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١
المجموعة الأولي	٦٢٦٠٣٦	–	–	–	–
المجموعة الثانية	٧٧٥٤٢١٠	٧١٧٥٣٨٣	–	١٣٧٥٦٨٤٦	١٢٦١٢٠٠
المجموعة الثالثة	٣٨٤٢٦٢	١٠٨٦٦٣٧	٢٣١١٧٧١	١٦٠٤٥٢	١٩٨٦٦٥٠
المجموعة الرابعة	٥٦٨٥٧٣	–	–	١٨٨٨٠٠	–
إجمالي الاستثمارات البيئية	٩٣٣٣٠٨١	٣١٠٥٥٧٥٥	٢٣١١٧٧١	١٤١٩٦٠٩٨	٣٢٤٧٨٥٠
	٤٢٧٠٠٦٠٧			١٧٤٤٣٩٤٨	
نسبة من إجمالي الاستثمارات البيئية %	١٥,٥٢	٥١,٦٤	٣,٨٤	٢٣,٦	٥,٤
	٧١			٢٩	

المصدر: البحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادي

شكل رقم (٤-٣)

هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لجهات الإسناد فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩

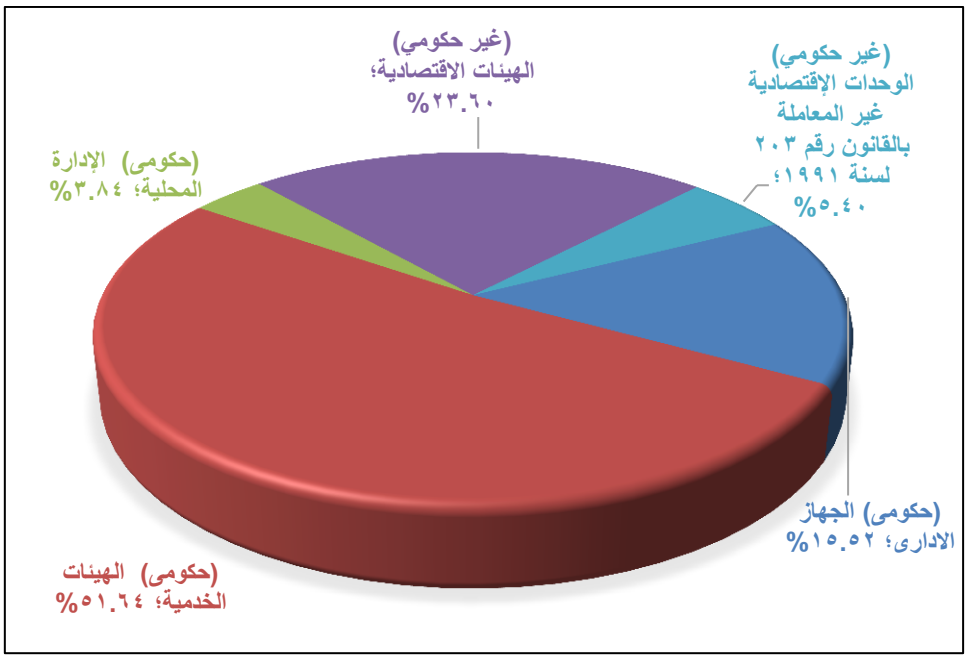

٢-هيكل الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩ وفقا لمصادر التمويل:

يوضح شكل (٤-٤) وجدول (٤-٤)هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لمصادر التمويل، ويتضح من هذا الجدول أن المصدر الأكبر لتمويل الاستثمارات البيئية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ هيالخزانة – محلى (٣١,٧%)يليها موارد ومصادر رأسمالية أخرى(٢٨,٥%) ثم احتياطيات ومخصصات محلى(٢٠,٧%) ، بينما لم يظهر فى هذه البيانات الاعتماد على القروض الخارجية الأجنبية غير النقديةوالتسهيلات الأجنبية ومساهمات الخزانة والمشاركة بين القطاع العام والخاص فى تمويل هذه الاستثمارات

شكل رقم (٤-٤)

هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لمصادر التمويل بدون المجموعة الرابعة

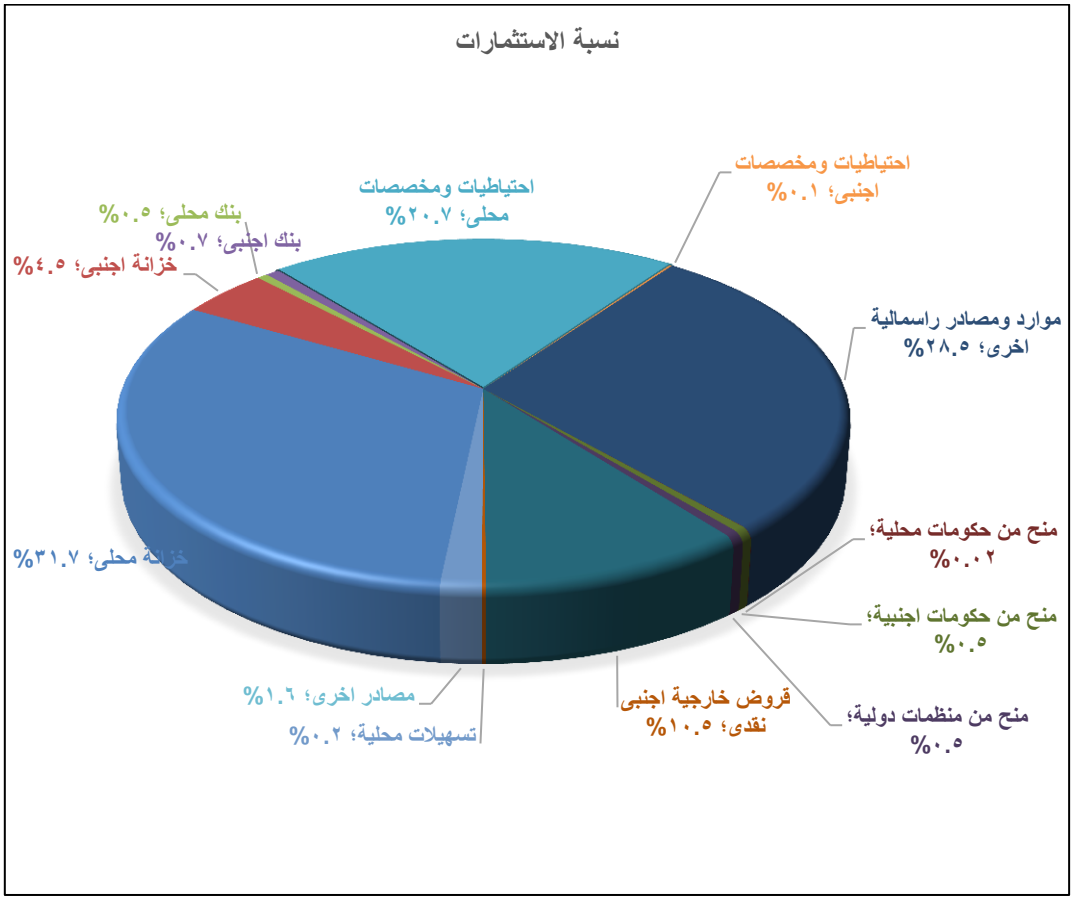

جدول رقم (٤-٤)

هيكل الاستثمارات البيئية وفقا لمصادر التمويل بدون المجموعة الرابعة

بنود المصادر	المجموعة الأولي	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	إجمالي الاستثمارات البيئيةبدون المجموعة الرابعة	النسبة الي جملةالمصادر %
خزانة محلى	٤٠٠٠٠٠	١٣٤٣٧٣٢٧1	٤٩٧٧٢٤١	١٨٨١٤٥٦٨	٣١,٧
خزانة أجنبي	–	١٤٨٢٠٠	٢٥٢٢٩٢٦	٢٦٧١١٢٦	٤,٥
بنك محلى	–	١٥٠٠٠٠	١٧٠٣٦٣	٣٢٠٣٦٣	٠,٥
بنك أجنبي	–	–	٤٢١٠٦٦	٤٢١٠٦٦	٠,٧
احتياطيات ومخصصات محلى	–	١١٦٩٨٨١٦	٦١٧١٢٢	١٢٣١٥٩٣٨	٢٠,٧
احتياطيات ومخصصات اجنبي	–	–	٦٨٢٣٠	٦٨٢٣٠	٠,١
موارد ومصادر رأسماليةأخرى	–	١٧٦٥٥٠	١٦٧٤٤٧٣٨	١٦٩٢١٢٨٨	٢٨,٥
منح من حكومات محلية	–	١٠٠٠٠	–	١٠٠٠٠	٠,٠٢
منح من حكومات اجنبيه	–	٢٦٧٤٢٦	١٠٠٠٠	٢٧٧٤٢٦	٠,٥
منح من منظمات دولية	٢٢٦٠٣٦	٣٠٣٢٠	٤٤٠٠٠	٣٠٠٣٥٦	٠,٥
قروض خارجية أجنبي غير نقدي	–	–	–	–	–
قروض خارجية أجنبينقدي	–	٣٩٣٥٨٠٠	٢٢٧٧٥٠٠	٦٢١٣٣٠٠	١٠,٥
تسهيلات محلية	–	٩٣٢٠٠	–	٩٣٢٠٠	٠,٢
تسهيلات اجنبيه	–	–	–	–	–
مساهمات خزانة	–	–	–	–	–
إيراداتأخرى (p.p.p)	–	–	–	–	–
مصادر أخرى	–	–	٩٦٠٣٢١	٩٦٠٣٢١	١,٦
جملة المصادر	٦٢٦٠٣٦	٢٩٩٤٧٦٣٩	٢٨٨١٣٥٠٧	٥٩٣٨٧١٨٢	١٠٠

رابعا: تنمية الاستثمارات البيئية فى مصر:

يستلزم تنشيط وتنمية الاستثمارات البيئية فى مصر، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد فى ٢٠١٧(كما سبق ذكره) توفير المعلومات والمهارات اللازمة لإعداد وتمويل الاستثمارات البيئية، ولعل أهم هذه المعلومات هي ما يرتبط بمفهوم المشروع البيئي الذى يساعد فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر وتصنيفه، بمعنى آخر تحديد ما هو المشروع أو النشاط الذى يتم تصنيفه على أنه مشروع بيئي وبالتالي فإن الاستثمارات الموجه إليه تعتبر استثمارات بيئية. إن الاستثمار فى مشروعات بيئية بالمفهوم الواسع والشامل من الممكن أن يحقق أرباحا كثيرة فى المستقبل نظرا لارتباطه بقضايا تنموية كثيرة مثل قضايا ندرة وتلوث المياه وقضايا الغذاء إضافة إلى إمكانية مساهمة مشاريع صغيرة ومتوسطة في الاقتصاد الدوار .Circular Economy

يستخلص من النتائج السابقة ما يلي:

١- تعتمد المنهجية المقترحة على شمولية الفكر البيئي من حيث مجالات العمل وجهات التنفيذ حيث لا يقتصر العمل البيئي على وزارة البيئة وأجهزتها ولكنه يتكامل مع أنشطة كافة الجهات المؤثرة على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي على التنمية المستدامة،وفقا للمهام واختصاصات كل جهة.

٢- تمثل الاستثمارات البيئية نسبة حوالي ٢٧% من إجمالي استثمارات السنة الأولى٢٠١٨/٢٠١٩ من الخطة متوسطة المدى ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢ ومن المتوقعارتفاعها إذا أمكن حساب قيمة جميع المكونات البيئية فى مشاريع الخطة.

٣- تتوافق هذه الاستثمارات إلى حد ما مع قضايا البيئة ذات الأولوية فى مصر مثل قضية العشوائيات والطاقة والصرف الصحي.

٤- تشير هذه النتائج إلى أن البعد البيئي أصبح أكثر وضوحا فى خطة العام الأول من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (لكنه غير مصنف) حيث تضمنت الخطةمشروعات أو مكونات غير مصنفة ولكنها وفقا للمفهوم الوارد فى المنهجية المقترحة تصنف على أنها مرتبطة بالبيئة مما يشير إلى اتجاه إيجابي بشأن تحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠ من حيث اعتبار البعد البيئي فى خطط التنمية المستدامة.

٥- لتنمية الاستثمارات البيئية يجب أن تتوفر طريقة أو منهجية لحساب قيمة هذه الاستثمارات وتوزيعها ومن ثم تقييمها واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها مما يتطلب التعريف بمجالات الاستثمارات البيئية من مشروعات أو مكونات داخل المشروعات، فى إطار الوعي بالمفاهيم الأساسية ذات العلاقة وبشكل خاص مفهوم وتعريف المشروع أو النشاط البيئي.

المقترحات:

فى ضوء النتائج السابقة، وفى ضوء الاهتمام المتنامي بالوضع البيئي فى مصر وبالمشروعات ذات البعد البيئي تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، وفى ضوء ما تتبناه مصر من سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات النظيفة وتوفير التمويل المستدام للمشروعات الخضراء الصديقة للبيئة وما تتخذه مصر من إجراءات بشأن السندات الخضراء، وما سوف تتضمنه خطة العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ من مشروعات ذات بعد بيئي،يقترح:

١- الاسترشاد بالمنهجية الواردة فى هذه الدراسة فى إعداد الخطط المستقبلية، وتخصيص استثماراتها، من حيث:

- الاتفاق على مفهوم للمشروعات البيئية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠
- تصنيف المشروعات والأنشطة / المكونات البيئية طبقا للقوائم الاسترشادية الأربعة المقترحة في هذه المنهجية

٢-مراجعة واستكمال القوائم الاسترشادية الواردة في هذا التصنيف للمجموعات الأربعة

٣- قد يكون من المفيد تجربة هذه المنهجية على خطط الأعوام التالية للعام ٢٠١٨/٢٠١٩ (ثلاثة أعوام مثلا) ثم تقييم التجربة، وقد يتطلب الأمر إجراء دراسات أكثر عمقا لمزيد من التدقيق

٤- للاستفادة من هذه المنهجية فى المتابعة وتخصيص الاستثمارات يقترح:

- على الجهات المختلفة عند تقديم مشروعات خططها إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الاسترشاد بقوائم المجموعات الأربعة فى عمل تصنيف خاص بالبيئة يتضمن المشروعات البيئية فى الخطة والمكونات البيئية فى باقي المشروعات وفقا للقوائم الاسترشادية المقترحة فى هذا البحث.

٥-عمل برامج توعية وتدريب بهذه المنهجية للجهات المختلفة

الملخص

ملخص البحث

فى ضوء المفهوم الشامل للبيئة والذى نص عليه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة وتعديلاته اللاحقة، فإن مجالات العمل البيئي لا تقتصر على أنشطة وزارة البيئة وأجهزتها فقط ولكنها تتقاطع مع أنشطة جهات ووزارات أخرى، كما تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة فى مصر بحلول عام ٢٠٣٠ : أن يكون البعد البيئي محورا أساسيا فى كافة القطاعات التنموية والاقتصادية وعلى ذلك فإن الاستثمارات البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتضمن الاستثمارات المعتمدة لوزارة البيئة وأجهزتها وأيضا استثمارات الخطة فى وزارات وجهات أخرى لتنفيذ أنشطة لصون البيئة وتنميتها واستدامته مواردها.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على النسق العام لاستثمارات الدولة في المجال البيئي، بناء على منهجية مقترحة لتصنيف المشروعات في استراتيجية التنمية المستدامة لمصر–رؤية مصر ٢٠٣٠ وتحديد المشروعات التي ترتبط بصون وحماية وتنمية النظم البيئية واستدامتها فى مصر، ورصد الاستثمارات الخاصة بها. ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١– تطوير منهجية لتصنيف المشروعات ذات البعد البيئي فى ضوء الخبرات الوطنية وخبرات دول أخرى فى هذا المجال ومن ثم حساب الاستثمارات البيئية فى مصر
٢– التعرف على حجم هذه الاستثمارات وهيكلها فى السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة لمصر.
٣– تقديم بعض المقترحات لتنمية الاستثمارات البيئية فى مصر

وقد ركز هذا البحث على استثمارات السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة فى مصر ٢٠١٩/٢٠١٨–٢٠٢٢/٢٠٢١وهى سنة ٢٠١٩\٢٠١٨من حيث الاستثمارات الحكومية وغير الحكومية باستثناء القطاع الخاص (نظرا لعدم توفر بيانات تفصيلية عنه).

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الوصفيالتحليلي حيث تم مراجعة وتحليل العديد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية والمراجع ذات الصلة ومن ثم استحداث منهجية مقترحة ثم تطبيقها على خطة السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة لمصر.

وقد تم تناول البحث وعرضه فى أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة التي شملت النتائج والمقترحات.

تضمن الفصل الأول مبحثين: عرض المبحث الأول بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبيئة والأبعاد البيئية وكذلك مفاهيم مرتبطة باستراتيجية التنمية المستدامة وخططها ومصادر

التمويل أما المبحث الثاني فقد تناول أهم القضايا البيئية ذات الأولوية فى مصر وأهم المستجدات المؤثرة على هذه القضايا.

تناول الفصل الثاني تطور خطط التنمية فى مصر منذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ وحتى خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١ وتطور إدماج البعد البيئي فى هذه الخطط، وذلك من خلال مبحثين: استعرض المبحث الأول خطط التنمية حتى ٢٠١٧ أما المبحث الثاني فقد عرض موجز للخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة الجاري تنفيذها ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١من حيث مستهدفاتها وخطة السنة الأولى منها ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١ واستثماراتها ومصادر تمويل هذه الاستثمارات والجهات المعنية بها والبعد البيئي بها. وقد أظهرت هذه المراجعات أنه لم يكن هناك رؤية واضحة لماهية المشروعات البيئية في خطط التنمية ثم ظهر البعد البيئي بوضوح فى استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠ حيث بدأ اهتمام واضح للاعتبارات البيئية في خطط التنمية المستدامة في العديد من القطاعات وما يتصل به من مشروعات تهدف لحماية البيئة وخفض الآثار البيئية السلبية، وعلي الرغم من التركيز علي إدماج البعد البيئي في خطة التنمية منذ ٢٠١٧/٢٠١٦ إلا أن الاستثمارات المصنفة بأنها استثمارات بيئية هي فقط استثمارات وزارة البيئة بالإضافة لاستثمارات برنامج تحسين البيئة في قطاع التنمية المحلية.

الفصل الثالث: دراسة مرجعية لمنهجيات تصنيف المشروعات وتحديد الاستثمارات البيئية. تناول هذا الفصل عرض ومناقشة بعض المجهودات السابقة، المحلية والدولية، فى مجال الاستثمارات البيئية للتوصل إلى مقترح للمنهجية المناسبة للتطبيق فى مصر. تضمن هذا الفصل مبحثين: المبحث الأول: دراسات محلية تم فيها مراجعة بحث لمعهد التخطيط القومي ودراسة أخرى قام بها المعهد بمشاركة خارجية اعتمدت على مراجعة لتقارير دولية. أما المبحث الثاني تم مراجعة التقارير والدراسات الحديثة لمرفق البيئة العالمي والبنك الدولي والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ووزارة البيئة والطاقة الأسترالية والسويد. كثير من هذه الجهات تم مراجعتها فى الدراسة السابقة وتمإعادة مراجعتها بعد مرور ما يقرب من خمسة عشر عاما وقد اتضح من هذه المراجعة ظهور مستجدات هامة فى العمل البيئي تبلورت فى طرح مشروعات وأنشطة فى مجالات مثل : الاقتصاد الأخضر، المدن المستدامة، النقل المستدام، الوظائف الخضراء، الحفاظ على التراث والتكيف والمرونة مع التغيرات المناخية مما يمكن أن يساعد فى بلورة مفهوم المشروعات البيئية ومن ثم تصنيفها.

الفصل الرابع: المنهجية المقترحة لتصنيف المشروعات وتحديد الاستثمارات البيئية فى استراتيجية التنمية المستدامة–رؤية مصر ٢٠٣٠ وتطبيقها على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى٢٠١٨\٢٠١٩ –٢٠٢١\٢٠٢٢. تضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول:عرض للمنهجية المقترحة لتصنيف وتحديد المشروعات البيئية فى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠: فى ضوء الدراسات المرجعية التي تم عرضها فى الفصل الثالث، وفى ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة وتعديلاته اللاحقة، وفى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر٢٠٣٠ وفى ضوء ماهو منصوص عليه من اختصاصات ومهام الجهات المختلفة من وزارات وهيئات وغيرها، وكذلك فى ضوء ما استجد من تطور فكرى وقضايا على المستويات المختلفة، فإن المنهجية المقترحة المناسبة للظروف المصرية ترتكز على محورين أساسيين هما:

١– الاتفاق على مفهوم المشروعات البيئيةهي المشروعات/الأنشطة (مكونات أو مشروعات فرعية فى المشروعات الأساسية لأي جهة) التي تستهدف: "منع أو الحد من أو القضاء على تلوث أو تدهور أو استنفاد عناصر المنظومة البيئية المتكاملة والحفاظ عليها بشكل عام ومواجهة المشاكل /القضايا الناجمة "

٢– اقتراح تقسيم المشروعات البيئية إلىأربعة مجموعات تم وضعهم فى أربعة قوائم استرشادية كما هو مبين فى ملحق رقم (٣).

المبحث الثاني: تطبيق المنهجية المقترحة على السنة الأولى من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩: تم مراجعة جميع المشروعات الأساسية والفرعية لجميع الوزارات والجهات الواردة فى السنة الأولى من خطة التنمية المستدامة متوسطة المدي ٢٠١٨/٢٠١٩ كما هي واردة في قواعد بيانات الخطة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وقد تم تصنيف المشروعات واستثماراتها بتلك الخطة طبقا للمنهجية المقترحة فى المبحث الأول إلى الأربعة مجموعات، وتم حساب إجمالي الاستثمارات البيئية ومصادر تمويلها وهياكلها.

نتائج البحث:

١– تم اقتراح منهجية لتصنيف وتحديد المشروعات البيئية فى خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تعتمد على:

- تعريف لماهو المشروع أو النشاط البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

- تصنيف المشروعات والأنشطة البيئية فى خطة التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات.

٢- بتطبيق هذه المنهجية على استثمارات السنة الأولى من الخطة متوسط المدى (٢٠١٩/٢٠١٨) اتضح أن:

٢-١ **إجمالي الاستثمارات البيئية** للسنة الأولى (٢٠١٩/٢٠١٨) تبلغ نحو ٦٠ مليار جنيه تمثل نحو ٢٧% من إجمالي استثمارات السنة الأولى لهذه الخطة. تتوزع هذه الاستثمارات على مجموعات المشروعات بنسب: حوالي ١% لوزارة البيئة وجهازيها،حوالي ٤٩,٨% لمشرعات المجموعة الثانية، حوالى ٤٨% مشروعات المجموعة الثالثة وحوالى ١,٣% للمجموعة الرابعة. تمثل استثمارات المجموعة الرابعة نسبة ضئيلة جدا نظرا لعدم وجود تفاصيل لبعض مشروعات الخطة وبالتالي عدم وضوح مكوناتها مما أدى إلى عدم اكتمال محتويات هذه المجموعة. من المتوقع ارتفاع قيمة استثمارات هذه المجموعة إذا تم توضيح مكونات مشروعات الخطة بما يمكن تصنيف المكونات من حيث ارتباطها بالبيئة.

٢-٢ **توزيع إجمالي الاستثمارات البيئية على قضايا البيئة** الموجه إليها هذه الاستثمارات: استحوذت مشروعات تطوير العشوائيات على أعلى نسبة من إجمالي الاستثمارات البيئية عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (حوالي ٢٤,٩%)، يليها مشروعات الطاقة الجديدة وطاقة المياه وكفاءة الطاقة (حوالي ٢٠,٢%) ثم مشروعات الصرف الصحي (حوالي ١٩%). ترتبط هذه المشروعات بقضايا البيئة فى مصر ذات الأولوية حيث:

- ترتبط مشروعات تطوير العشوائيات بشكل مباشربالنظافة العامة وإدارة منظومة المخلفات الصلبة والصرف الصحي وبشكل غير مباشر بالتغيرات المناخية، كما ترتبط أيضا بالتنمية العمرانية والمدن المستدامة
- ترتبط مشروعات الطاقة ارتباطا قويا بقضية التغيرات المناخية وهي من أهم القضايا على أجندة العمل البيئي للتنمية المستدامة
- تمثل قضية الصرف الصحي أحد قضايا البيئة فى كثير من محافظات مصر وأحد أولويات التنمية المستدامة فى مصر

٢-٣ هيكل الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/ ٢٠١٩وفقا لجهات الإسناد: الجهات الحكومية هي المساهم الأكبر فى الاستثمارات البيئية فى خطة ٢٠١٩/٢٠١٨ (نحو ٧١% من إجمالي الاستثمارات البيئية) تمثل الهيئات الخدمية المساهم الأكبر فى استثمارات الجهات الحكوميةيليها الجهاز الإداري (١٥,٥٢%) ثم الإدارة المحلية ٣,٨٤% أما بالنسبة

للجهات غير الحكومية (لا تشمل القطاع الخاص) تساهم بحوالي ٢٩% من جملة الاستثمارات البيئية إما من خلال الهيئات الاقتصادية (حوالى ٢٣,٦%) أو الوحدات الاقتصادية غير العاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١(٥,٤%).

٢-٤ هيكل الاستثمارات البيئية فى خطة السنة الأولى ٢٠١٨/٢٠١٩ وفقا لمصادر التمويل:

المصدر الأكبر لتمويل الاستثمارات البيئية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ هي الخزانة –محلى (٣١,٧%) يليها موارد ومصادر رأسمالية أخري(٢٨,٥%) ثم احتياطيات ومخصصات محلى (٢٠,٧%)، بينما لم يتم الاعتماد على القروض الخارجية الأجنبية غير النقديةوالتسهيلات الأجنبية ومساهمات الخزانة والمشاركة بين القطاع العام والخاص فى تمويل هذه الاستثمارات.

٣- تشير هذه النتائج إلى أن البعد البيئي أصبح أكثر وضوحا فى خطة العام الأول من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (لكنه غير مصنف) حيث تضمنت الخطةمشروعات أو مكونات غير مصنفة ولكنها وفقا للمفهوم الوارد فى المنهجية المقترحة تصنف على أنها مرتبطة بالبيئة مما يشير إلى اتجاه إيجابي بشأن تحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠ من حيث اعتبار البعد البيئي فى خطط التنمية المستدامة.

٤- لتنمية الاستثمارات البيئية يجب أن تتوفر طريقة أو منهجية لحساب قيمة هذه الاستثمارات وتوزيعها ومن ثم تقييمها واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها مما يتطلب التعريف بمجالات الاستثمارات البيئية من مشروعات أو مكونات داخل المشروعات، فى إطار الوعى بالمفاهيم الأساسية ذات العلاقة وبشكل خاص مفهوم وتعريف المشروع أو النشاط البيئي.

فى ضوء النتائج السابقة، وفى ضوء الاهتمام المتنامي بالوضع البيئي فى مصر وبالمشروعات ذات البعد البيئي تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة،يقترح:

١- الاسترشاد بالمنهجية الواردة فى هذه الدراسة والاستفادة منها فى إعداد الخطط والمتابعة وتخصيص الاستثمارات

٢-عند تقديم الجهات المختلفة مشروعات خططها إلى وزارة التخطيط الاسترشاد بقوائم المجموعات الأربعة فى عمل تصنيف خاص بالبيئة يتضمن المشروعات البيئية والمكونات البيئية فى باقي المشروعات وفقا للقوائم الاسترشادية المقترحة فى هذا البحث على أن يتم التعريف والتدريب على المنهجية المقترحة.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي لإحصاءات البيئة عام ٢٠١٥، إصدار ٢٠١٧

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، ٢٠١٨

٣. نفيسة أبوالسعود،"لامركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٩٦)، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨

٤. نفيسة أبو السعود،"اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩٢)، معهد التخطيط القومي،يونيو ٢٠٠٦.

٥. وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، "تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠١٦"، إصدار ٢٠١٧

٦. وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر لعام ٢٠١٥، إصدار ٢٠١٧

٧. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، دليل التخطيط، ٢٠١٧، نسخة غير منشورة

٨. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة-رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٦

٩. وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧-٢٠١٢، ٢٠٠٧.

١٠. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي٢٠١٢ - ٢٠١٣، نوفمبر ٢٠١٢.

١١. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٣.

١٢. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥، ٢٠١٤.

١٣. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦، يونيو ٢٠١٥

١٤. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة٢٠١٦-٢٠١٧، ٢٠١٦

١٥. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٧-٢٠٢٠ وعامها الأول ٢٠١٧-٢٠١٨، ٢٠١٧

١٦. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨

١٧. معهد التخطيط القومي، والمكتب الاستشاري للتنمية المتكاملةIDC، جهاز شئون البيئة،"دراسةميزانيات البيئة للوزارات المختلفة" ٢٠٠٥(دراسة غير منشورة)

١٨. ج.م.ع.، "القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٥، القاهرة ٢٠٠٥.

١٩. مجلس النواب، التقرير العامتقرير لجنة الخطة والموازنةعن مشروع خطة التنمية المستدامةمتوسطة الآجل (٢٠١٨/١٧-٢٠٢٢/٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٨/ ٢٠١٩ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصاديةوالهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Global Environment Facility (GEF), 2020 Strategy For The GEF, 2015
2. Global Environment Facility (GEF), Behind The Numbers 2015 - A Closer Look At GEF Achievements,
3. Global Environment Facility (GEF) و Fourth Meeting for the Seventh Replenishment of the GEF Trust Fund, Sweden ,2018
4. Office of Nation statistic, Statistical bulletin: Environmental Protection expenditure, UK: 2017 Estimates of environmental protection by UK general government and industries for 2017
5. Portfolio budget statements 2018 – 2019 -Environment and energy portfolio- Budget Related paper no 1.6.
6. Commonwealth of Australia, Environment And Energy Portfolio -Portfolio Budget Statements 2018/19, Budget Related Paper No. 1.6,ISSN 978-1-921069-11-6, Australia, 2018
7. European Union, Environmental protection expenditure accounts Handbook, 2017
8. Kerr, Geoffrey N.; Cullen, Ross and Hughey, Kenneth, Environmental BudgetAllocation:Public Preferences, Commerce Division, Lincoln University, Discussion Paper No. 98, ISBN 1-877176-75-3, United kingdom, 2003
9. Kyrgyz Republic, "what does environment look like in the budget?", UNDP–UN Environment Poverty-Environment Initiative, Kyrgyz Republic,2017
10. Office for National Statistics, Environmental protection expenditure by general government-United Kingdom, 1997 to 2016, United Kingdom, 2016.
11. Embassy of Egypt,Egypt New Investment law: Opening Egypt for Business,Washington,DC.2019

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

١. موقع وزارة البيئة على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/٨/١٥، www.eeaa.gov.eg

٢. موقع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.agr-egypt.gov.eg

٣. موقع وزارة الموارد المائية والري على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mwri.gov.eg

٤. موقع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.moee.gov.eg

٥. موقع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mhuc.gov.eg

٦. موقع وزارة التنمية المحلية علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mld.gov.eg

٧. موقع وزارة النقل علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mot.gov.eg/

٨. موقع وزارة البترول علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.petroleum.gov.eg

٩. موقع وزارة الصحة والسكان على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mohp.gov.eg

١٠. موقع وزارة التموين والتجارة الداخلية على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.msit.gov.eg

١١. موقع مجموعة البنك الدولي على شبكة الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٨ www.worldbank.org

١٢. موقع مرفق البيئة العالمي على الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/٩/٢ www.thegef.org

١٣. رئاسة مجلس الوزراء، السياسات والمعلومات، جمهورية مصر العربية. متاح على الموقع: http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/The-Strategy-of-Dr.Mostafa-Madbouly's-government.aspx

14. Clear environmental profile in budget for 2018. (n.d.). the Government and Government Offices website, Retrieved January 13, 2019, from www.government.se/articles/2017/09/clear-environmental-profile-in-budget-for-2018

الملاحـــق

ملحق رقم (١)
اختصاصات الوزارات العاملة في مجالات العمل البيئي

١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي[١]

الأهداف

- تنمية الثروة الزراعية وزيادة مساحة الأراضي المستصلحة والنهوض باقتصاديات الريف بمختلف الوسائل.
- النهوض بالسياسة الزراعية وسياسات استصلاح الأراضيالتي تكفل تحقيق التنسيق والتكامل بما يتفق مع خطط التنمية القومية والربط بينهما والعمل على تطويرها وفقا لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية على أساس اقتصاديأمثل.

الاختصاصات

- وضع السياسة العامة فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي والتوسع الأفقي على مستوى الجمهورية من خلال تخطيط برامج لحصر الأراضي الصالحة للاستصلاح اعتمادا على مصادر المياه التي تحددها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية طبقا لبرامج الاستصلاح.
- رسم السياسة العامة للتعاون الزراعي والتصرف فى الأراضي البور والمستصلحة والصحراوية وفقا لأحكام القانون والأشراف والتنسيق بين الأجهزة العاملة فى مجال الزراعة واستصلاح الأراضي بما يحقق سرعة الأداء ودقة التنفيذ.
- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وتخطيط سياسة التصنيع الزراعي فى مناطق التوسع الجديدة والاستفادة التطبيقية من نتائج تلك البحوث بنشرها وتعميم تطبيقها بمختلف وسائل الإرشاد وعقد الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية المتعلقة بها أوالاشتراك فيها وتقديم المشورة الفنية للأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات والأفراد بمصر والدول الصديقة. رسم سياسة التوطين فى الأراضي المستصلحة بهدف تحقيق توزيع الكثافة السكانية المتمركزة فى المدن وكذا السياسة العامة للتعاون الزراعي وتنمية وتعميم خدماته فى ظل نظام الائتمان الزراعي حتى تصل إلى مستوى القرية.
- رسم سياسة التوطين فى الأراضي المستصلحة بهدف تحقيق توزيع الكثافة السكانية المتمركزة فى المدن وكذا السياسة العامة للتعاون الزراعي وتنمية وتعميم خدماته فى ظل نظام الائتمان الزراعي حتى تصل إلى مستوى القرية. تنمية وتثبيت المجتمعات الريفية والعمل على رفع مستوى معيشتها والنهوض باقتصاديات الريف الزراعية بمختلف الوسائل بما فى ذلك ميكنة الزراعة بغية الوصول إلى أعلى إنتاج بأقل تكاليف.
- دراسة مشروعات المجتمعات الزراعية والصناعية والمشتركة فى مناطق استصلاح الأراضي والتوسع الأفقي وعقد الاتفاقيات الخاصة على المستويين المحلى والدولي والإشراف على تنفيذ القطاعات لتلك الاتفاقيات.

---

[١] موقع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.agr-egypt.gov.eg

وطبقا للقرار الجمهوري رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٦ فإن الهيكل التنظيمي للوزارة هو:

- ديوان عام الوزارة.
- الهيئة الزراعية المصرية.
- الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية.
- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.
- صندوق تحسين الأقطان.
- الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي.
- الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.
- صندوق التأمين على الماشية.
- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.
- مركز البحوث الزراعية.
- الهيئة العامة للخدمات البيطرية.
- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.
- صندوق أراض الاستصلاح.
- مركز بحوث الصحراء.
- الهيئة العامة لتنمية السد العالي.

٢. وزارة الموارد المائية والري[١]

اختصاصات الوزارة

- رصد كافة الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية أو مياه الأمطار.
- ترشيد استخدام الموارد المائية الحالية لتحقيق الاستفادة المثلى من كل نقطة ماء بما في ذلك إعادة الاستخدام.
- رسم وتخطيط وتنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية من النيل وروافد ومصادر المياه المختلفة السطحية والجوفية ومياه الصرف.
- المحافظة على النيل باعتباره الشريان الرئيسي للمياه في مصر وتطوير نظافة ليتمشى مع المتغيرات المستقبلية المتوقعة والعمل على زيادة استغلاله ملاحيا وسياحيا ولتوليد الطاقة الكهربائية في إطار خطة متكاملة لتطوير مجرى النيل ولتقوية جسوره تحسبا للطوارئ.
- تطوير الري لتحقيق الاستخدام الأمثل لكل قطرة ماء ورفع كفاءة الري الحقلي إلى أقصى حد ممكن
- تحديث وسائل طرق نقل وتوزيع المياه لحصول مختلف القطاعات على حاجاتها من المياه في الوقت المناسب وبالقدر اللازم وبالنوعية الملائمة.
- إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتقييم خزانات المياه الجوفية بالدلتا ووادي النيل والصحاري المصرية وتقدير إمكانياتها ورسم وتنفيذ سياسة استغلالها.
- المحافظة على السد العالي وخزان أسوان لضمان قيامهما بوظيفتهما على أكمل وجه.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المنشأت المائية المقامة على النيل ورفع كفاءتها لخدمة الأغراض القومية المختلفة وتدعيمها وإحلال ما يلزم تجديده مع دراسة توليد الطاقة الكهربائية من القناطر التي تثبت الدراسة جدواها.
- تنفيذ مشروعات الري والصرف وصيانة المجاري المائية ومنشأتها وتنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية لمشروعات الري والصرف والتوسع الأفقي.
- تحقيق الوفرة المائية لأراضي التوسع الجديدة وللتوسع الرأسي المنشود في إطار الموارد المائية المتاحة.

---

[١] موقع وزارة الموارد المائية والري علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mwri.gov.eg

- إنشاء وتشغيل وصيانة محطات طلمبات الري والصرف.
- رسم وتخطيط وتنفيذ سياسة صرف الأراضي الزراعية لتعم شبكاتها كل الأراضي المصرية بما يحافظ على خصوبة التربة وتنمية الإنتاج الزراعي مع تطوير أعمال محطات الطلمبات وفق أحدث الأساليب التكنولوجية.
- متابعة تطوير الشاطئ الشمالي للدلتا وحماية التآكل في إطار خطة متكاملة تحدد فيها كافة المشروعات اللازمة وأولويتها وجدواها الاقتصادية.
- تمثيل جمهورية مصر العربية في المباحثات الفنية مع الدول الواقعة على حوض النيل لمراقبة وعدم تجاوز الحصص المائية المتفق عليها.
- عمل الدراسات الهيدرولوجية والهيدرومترولوجية في هضبة البحيرات لرسم الخطوط الرئيسية للمشروعات الجديدة اللازمة لزيادة إيراد نهر النيل وتقليل الفواقدوالتي يرى إقامتها مع الدول الواقعة على حوض النيل.
- تطوير أساليب إنشاء الخرائط المساحية للمشروعات الهندسية والخرائط المساحية التفصيلية والطبوغرافية للمدن والأراضي الزراعية والصحراوية وإنشاء وتكوين وطباعة الخرائط المساحية والجغرافية.
- القيام بالأعمال الخاصة بنزع ملكية العقارات والأراضي للمنفعة العامة والأعمال المساحية اللازمة لتنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي والشهر العقاري.
- تحديد المشاكل التي تعترض الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المرجوة للوزارة ووضع الحلول اللازمة.
- تطوير وتحديث القوانين المتضمنة لاستخدام المياه ومنع تلويثها والمحافظة على المجاري المائية ومنشآت الري والصرف.
- تكثيف أعمال البحوث والدراسات حتى يأتي التطبيق وفق أحدث النظريات العلمية التي تتناسب مع الظروف المصرية.
- تنمية وتطوير المعرفة العلمية والعملية لدى الطاقات البشرية المتاحة.

وتباشر وزارة الموارد المائية والري اختصاصاتها من خلال الأجهزة التابعة وهى :-

- الديوان العام.
- مصلحة الري.
- مصلحة الميكانيكا والكهرباء.
- الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف.
- الهيئة المصرية العامة للمساحة.
- الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ.
- الهيئة المصرية العامة للسد العالي وخزان أسوان.
- المركز القومي لبحوث المياه.

٣. وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة[١]

تعريف بالوزارة

تم إنشاء أول وزارة مستقلة للقوى الكهربائية بالقرار الجمهوري رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٤ وتلي ذلك عدة قرارات معدلة له آخرها القرار الجمهوري رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة الكهرباء والذي حدد معه أهداف وزارة الكهرباء وهي طبقا لما جاء بالقرار:مادة ١:تهدف وزارة الكهرباء إلى توفير الكهرباء وتعميمها في جميع أنحاء البلاد وتختص في سبيل ذلك بما يأتي:

- رسم السياسة ووضع الخطة العامة بما يتمشى مع التطور العلمي والتكنولوجي والإشراف على تنفيذ هذه السياسة ومتابعة ومراقبة أوجه النشاط المختلفة في مجالات الكهرباء
- تحديد تعريفة توزيع وبيع الطاقة الكهربائية على الجهود المختلفة لكافة الاستخدامات
- الإشراف على دراسة وتنفيذ المشروعات الكهربائية ذات الأهمية الخاصة
- وضع نظم الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالكهرباء في كافة المجالات
- تنظيم تقديم المشورة والخبرة والمعونة الفنية للبلاد العربية وغيرها فى مجالات الطاقة الكهربائية

الجهات التابعة

- الشركة القابضة لكهرباء مصر
- الهيئات التابعة للوزارة
  - هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية
  - هيئة المواد النووية
  - هيئة الطاقة الذرية
  - هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة
  - هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء

٤. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية[٢]

- صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية حيث تم تحديد اختصاصات الوزارة كما يلـى
- رسم سياسة الإسكان والمجمعات العمرانية، ودراسة وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية، والتنسيق بينها وبين برامج الإنتاج والخدمات فى إطار الخطة القومية للدولة، والإشراف على مشروعات تخطيط المدن والقرى والإسكان بمختلف أنواعه ومستوياته. وذلك وفقاً للسياسة العامة للدولة.
- دراسة وإعداد الخطط والمشروعات والبرامج التنفيذية لمياه الشرب والصرف الصحي، ووضع تصميماتها والشروط والمواصفات القياسية والفنية لها والإشراف على تنفيذها ومتابعتها سواء فى التصميم أو التنفيذ أو التشغيل أو الإدارة.
- دراسة وإعداد التخطيط الإقليمي الشامل للمناطق ذات الأولويات الاقتصاديةوالاجتماعية، وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء من مشروعات داخلة فى نطاق هذا التخطيط.

---

[١] موقع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.moee.gov.eg

[٢] موقع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانيةعلي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣،www.mhuc.gov.eg/

- دراسة وإعداد خطط التنمية العمرانية للمدن والقرى والمجتمعات الجديدة والصحاري بما يكفل الاستفادة من إمكانيات الموقع الجغرافي وإمكانيات البيئة ومتابعتها وتذليل ما يوجهها من عقبات مادية أو فنية، وتقييم الإنجازات بما يكفل تحقيق الأهداف الموضوعة.
- إعداد الأبحاث الفنية والتطبيقية فى مجالات أنشطة الوزارة بما يكفل مسايرة التطوير العلمي فى الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووضع خطط برامج تنفيذها، وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.
- وضع المعايير والنماذج والمعدلات فى مجال الإسكان وأسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء طبقاً لأحكام القانون والقرارات الصادرة فى هذا الشأن، والعمل على استحداثهاباستمرار وفقاً للتقدم العلمي فى هذا المجال.
- وضع التصميمات اللازمة لمشروعات المباني العامة ومباني الإسكان والإشراف على تنفيذها، واقتراح السياسة العامة فى مجال صيانة المباني العامة والإسكان.
- إجراء الدراسات اللازمة لاستثمار المال العربيوالأجنبي الداخلة فى مجال اختصاص الوزارة وفقاً للقواعد المقررة قانوناً.
- العمل على توفير مستلزمات البناء الأساسية واحتياجاتقطاعي التشييد والمرافق، وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات والجهات المعنية
- تنظيم وتنسيق أنشطة الجهات والهيئات العامة والأجهزة التي تعمل فى مجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.
- وضع برامج التدريب فى مجالات اختصاص الوزارة بهدف توفير العمالة الفنية فى مختلف المستويات بما يحقق رفع الكفاية الإنتاجية فى هذه المجالات.
- تنظيم الاشتراك فى المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية المحلية والدولية المتعلقة بمجالات اختصاص الوزارة.
- رسم السياسة العامة لتنشيط القطاع التعاوني وتنميته وتطويره لتحقيق الأهداف المقررة فى مجال نشاط الإسكان والمجتمعات العمرانية، وتقديم العون بمختلف صوره للجمعيات التعاونية للإسكان وإحكام الرقابة عليها.
- تقديم العون الفني فى مجالات اختصاص الوزارة للمحليات ومتابعتها، والإشراف والتفتيش الفني على أعمال التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية.
- توجيه وتطوير وتشجيع نشاط القطاع الخاص فى مجالات الإسكان المختلفة سواء بالمحليات أو بالمجتمعات العمرانية، وذلك فى إطار تحقيق أهداف وسياسات الوزارة....

٥. وزارة التنمية المحلية [١]

أنشئت وزارة التنمية المحلية بصدد قرار جمهوري رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٩٩ بشأن تشكيل الوزارة برئاسة ا.د/ عاطف محمد عبيد رئيس مجلس الوزراء وتعيين اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية وصدر قرار جمهوري رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٩ يتضمن أهداف واختصاصات الوزارة.

[١] موقع وزارة التنمية المحلية علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mld.gov.eg

وتعمل وزارة التنمية المحلية على تحقيق عدد من الأهداف التالية:

- التنسيق بين مختلف الجهود التي تعمل لتنمية المجتمعات المحلية ووحدات الإدارة المحلية فى جميع محافظات مصر.
- الاشتراك مع الوزارات المعنية والمحافظات وغيرها من الجهات في تطوير والارتقاء بوحدات الإدارة المحلية
- الإسهام فى خطة التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية وذلك بالاشتراك مع المحافظات.
- الاشتراك مع المحافظات فيما يلي:

– تسجيل الصورة الاقتصاديةوالاجتماعية للقرى والنجوع والأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية.

– صياغة المشروعات اللازمة للارتقاء بمستوى الخدمات فى المناطق المشار إليها (مياه الشرب – الصرف الصحي – الكهرباء – الطرق – المدارس – الوحدات الصحية – النظافة العامة).

– صياغة المشروعات اللازمة للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية فى المناطق المشار اليها وتحديد أولويات المشروعات ثم تحديد جدوى كل مشروع والمدة المطلوبة لتنفيذه وبرنامج التمويل له.

– تحديد الهدف المطلوب تحقيقه للنمو السكاني على مستوى كل قرية ونجع ومنطقة عشوائية وصياغة البرامج التي تعاون فى تحقيق هذا الهدف

– تجميع مشروعات المحافظات وتحديد مصادر التمويل المناسبة.

- تنمية الوعي فى الأحياء والقرى بأهمية المشاركة الشعبية فى مشروعات التطوير والحفاظ على المرافق العامة.
- المشاركة فى إعداد وتأهيل وتدريب القيادات والكوادر البشرية اللازمة لإدارة الوحدات المحلية ومتابعة أدائها مهامها وضمان تواصلها المستقبلي.

٦. وزارة النقل[١]

السياسات العامة

- وضع مخططات استراتيجية شاملة للنقل القومي من خلال إعداد مخطط شامل لكل وسيلة نقل (نقل بري – بحري – نهري – نقل ساحلي..) يراعي تطور حجم الطلب الحالي والمستقبلي ويحدد المشروعات اللازمة وتكلفتها وأولوياتها وكيفية تمويلها وإدارتها والبرامج الزمنية التنفيذية لها مع تحقيق الربط والتكامل فيما بينهم ووضع أسس لتحديث تلك المخططات دورياً ووفقاً للبيانات المحدثة مع تحديد كيفية تنظيم وهيكلة نظام تقديم خدمات النقل.
- تحديث جميع وسائل النقل ونظمها لتواكب أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا وأنظمة النقل الذكية مع الاستمرار في التطوير والتحديث واستخدام النظم الحديثة للمعلومات في التشغيل والرقابة والإدارة.
- ضمان توفير خدمات النقل على كامل إرجاء الوطن وتوصليها إلى المناطق المهمشة والمحرومة بما يحقق العدالة في توفيرها والتوازن بين العرض والطلب في خدمات النقل.
- اتخاذ إجراءات تهدف إلى التحكم في الطلب على النقل للركاب والبضائع.
- ترشيد استهلاك الطاقة لتقليل معدلات استهلاكها في مجال النقل والوصول بها إلى المعدلات العالمية.

---

[١] موقع وزارة النقل علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mot.gov.eg/

- تحديد الأولويات في سياسات النقل طبقاً لبرامج التمويل وطبقاً لما تحدده دراسات المخطط الشامل للنقل.
- تعظيم نصيب الدولة في تقديم خدمات النقل الدولية واللوجستيات من إجمالي حجم التبادل التجاري العالمي الضخم وذلك من خلال دعم محور قناة السويس للنقل الوسائطي الدولي كمركز لوجستي عالمي وإنشاء الموانئ المحورية.
- التوسع فى صناعة تقديم الخدمات اللوجستية في قطاعات النقل.
- وضع سياسات التمويل لقطاعات النقل بما يتمشى مع استراتيجيات وسياسات الدولة وطبقاً للمخطط الشامل وتحديد دور القطاع الخاص والمجالات المتاحة أمامه وتقنين القواعد والتشريعات اللازمة لمشاركة القطاع الخاص الاستثماري ووضع الأسس والقواعد الصالحة لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية لقطاعات النقل لتحقيق خططه المستهدفة وتقليل الاعتماد على موازنة الدولة وتحديد دول التمويل الدولي والإقليمي والمنح والقروض الميسرة في المشروعات المتاحة.
- تعظيم دور الإدارة الرشيدة لجميع الهيئات العاملة في قطاعات النقل بالوصول إلى الهيكل التنظيمي الأمثل والأكفأ مع إعادة هيكلة الهيئات العاملة في مجال قطاع النقل وتحرير الإدارة والتوافق مع الاستراتيجية والمخطط الشامل لتعمل كل هيئة باعتبارها كيان اقتصادي مستقل متفاعل مع اقتصاديات السوق وقصر دور الدولة على الإشراف والتنظيم والمراقبة لقطاعات خدمات النقل
- الاستغلال الاقتصادي الأمثل لكل عنصر من عناصر أصول قطاعات النقل كأحد مصادر التمويل الكبيرة.
- تطوير منظومة القوانين والتشريعات المنظمة لسياسات النقل وبما يتماشى مع متطلبات المخطط الشامل.
- التركيز الشديد على تنمية الموارد البشرية في مجالات النقل بمخطط تنفيذي قادر على تأهيل الكوادر اللازمة لمتطلبات تحديث قطاع النقل ووفق أحدث أساليب الإدارة والتقنيات التكنولوجية الحديثة تعليماً وتدريباً.
- تحرير سعر خدمات النقل على مراحل تدريجية محددة مع مراعاة البعد الاجتماعي وعدم الإضرار بمحدودي الدخل من خلال توفير خدمة نقل مناسبة بأسعار اقتصادية ملائمة.
- تطوير مستوي السلامة لوسائل النقل للوصول للمستويات العالمية في أعلي معدلاتها.
- مراجعة كافة السياسات والإجراءات من الناحية البيئية للتأكد من مطابقتها للمعايير البيئية التي سيتم وضعها لضمان التنمية المستدامة وللحد من الآثار السلبية لخدمات النقل على البيئة.
- وضع النظم والسياسات والإجراءات التي تمنع نهائياً احتكار خدمات النقل
- تحصين هيئات ومشروعات النقل ضد الممارسات الفاسدة وذلك بتطوير القوانين والقواعد واللوائح التنفيذية ووضع نظم متطورة ودقيقة تضمن سلامة وشفافية إجراءات طرح المشروعات وإجراءات الترسية والتنفيذ وضمان جودة واكتمال الدراسات والتصميمات وإدارة المشروعات ورصد المخالفات والمحاسبة وسد الثغرات بالإجراءات التصحيحية.
- تطوير صناعة نقل البضائع.
- تطوير وتنظيم النقل الحضري.
- تطبيق أنظمة لإدارة الصيانة الشاملة لكل عناصر قطاع النقل.
- تطبيق أسس هندسة القيمة على المشروعات في جميع مراحلها.

هيكل وزارة النقل

- الكيان الإداري:
  - الديوان العام لوزارة النقل
  - قطاع النقل البحري
- الهيئات الخدمية:
  - هيئة تخطيط مشروعات النقل
  - المعهد القومي للنقل
  - الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البرى
  - الهيئة العامة للنقل النهري
  - الهيئة القومية للأنفاق
- الهيئات الاقتصادية:
  - الهيئة القومية لسكك حديد مصر
  - الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة
  - هيئة ميناء الإسكندرية
  - هيئة موانئ البحر الأحمر
  - هيئة موانئ دمياط
  - الهيئة العامة لسلامة الملاحة البحرية

٧. وزارة البترول[١]

الأهداف الاستراتيجية لوزارة البترول والثروة المعدنية

- الوفاء باحتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية والبتروكيماوية والثروات المعدنية وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد القومي.
- تأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي من خلال التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف وتنويع المصادر والعمل على تعديل مزيج الطاقة.
- تحقيق أعلى قيمة مضافة من الثروات الطبيعية.
- بناء كوادر بشرية وطنية ذات كفاءة عالية.
- الحفاظ على معايير البيئة والتنمية المستدامة.
- تحويل مصر لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز والبترول.
- تطوير وتحديث قطاع البترول ليواكب متطلبات العصر.

يتكون الهيكل التنظيمي لقطاع البترول من:

- الهيئة المصرية العامة للبترول
- الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية
- الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات

---

[١] موقع وزارة البترول علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.petroleum.gov.eg

- شركة جنوب الوادي القابضة
- الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية.

٨. وزارة الصحة والسكان[١]

محاور خطة عمل وزارة الصحة والسكان

- تطوير وإنشاء المستشفيات
- تطوير وإنشاء وحدات الرعاية الصحية
- تطوير ومد مظلة نظام التأمين الصحي الاجتماعي الشامل
- القضاء على فيروس سي
- تنمية الموارد البشرية
  - الهيئة المصرية للتدريب الإلزامي للأطباء – تدريب التمريض (بالمعهد القومي للتدريب)
  - البوابة البحثية لبنك المعرفة (بالمعهد القومي للتدريب)
- خفض نسبة وفيات الأمهات
- النهوض ببرامج رعاية الأطفال مع خفض نسبة وفيات الأطفال
- تفعيل والنهوض بمستشفيات التكامل
- النهوض وتطوير الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (فاكسيرا)
- تصنيع المنتجات الطبية ذات الأهمية الاستراتيجية
- تطوير خدمات السكان وتنظيم الأسرة وأنشطة المجلس القومي للطفولة والأمومة
- تطوير صناعة الدواء

٩. وزارة التموين والتجارة الداخلية[٢]

وزارة التموين والتجارة الداخلية هي وزارة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي لمصر. وهي من أقدم الوزارات فى جمهورية مصر العربية

استراتيجية الوزارة التي تسير في طريق تحقيقها خلال هذه المرحلة والمرحلة القادمة تتركز على عدة محاور رئيسية وهي:

أولاً:متابعة تطبيق منظومة بيع الخبز المدعم في كافة محافظات الجمهورية.

ثانياً:زيادة عدد السلع التموينية الي أكثر من١٠٠ سلعة.

ثالثاً:الانتهاء من تطوير كافة المجمعات الاستهلاكية والبقالة التموينية على أحدث النظم العالمية فى التخزين والتسويق وتوقعات السوق.

رابعاً:الانتهاء من تطوير ١٦٤ شونة ترابية وتحويلهم الي شون حديثة متطورة لاستقبال محصول القمح المحلي هذا الموسم.

---

[١]موقع وزارة الصحة والسكان علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.mohp.gov.eg/

[٢]موقع وزارة التموين والتجارة الداخلية علي الأنترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٩/١١/٢٣، www.msit.gov.eg/

خامساً: تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية للمنافسة بقوة في السوق المصري والتصدير للخارج.

سادساً:طرح أراضي المطور التجاري على المستثمرين لإنشاء سلاسل تجارية ومناطق لوجيستية

ملحق رقم (٢)
مصادر أخري لتمويل الاستثمارات البيئية
(صندوق حماية البيئة، صندوق المناخ الأخضر، المنح والقروض)

١- صندوق حماية البيئة[١]:

نشأ صندوق حماية البيئة وفقا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة حيث تضمنت هذه التعديلات إضفاء الشخصية الاعتبارية لصندوق حماية البيئة لمنحه مزيد من الصلاحيات والإمكانيات اللازمة لتفعيل دوره فى حماية البيئة والحد من التلوث بكافة صوره وأشكاله، ويتمثل هدف الصندوق في تشجيع الاستثمار فى المجالات البيئية. وتحقيقاً لهذا الهدف يقوم صندوق حماية البيئة بتوفيرالدعم المالي للمشروعات ذات المردود البيئي الواضح علاوة على تشجيع المشاركة بين المؤسسات المالية وبين كافة الفئات الأخرى بالمجتمع من منظمات غير الحكومية وقطاع خاص وعام وقطاع حكومي وذلك لدفع الاستثمار فى المجالات البيئة إلى الأمام.

موارد الصندوق: يحدد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته اللاحقة بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية مصادر إيرادات الصندوق فيما يلي:

- المبالغ التي تخصصها الدولة في موازنتها لدعم الصندوق.
- الإعانات والهبات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية لأغراض حماية البيئة وتنميتها والتي يوافق عليها مجلس إدارة جهاز شئون البيئة.
- الغرامات المالية المحصلة والتعويضات التي يحكم بها أو يتفق عليها عن الأضرار التي تصيب البيئة.
- موارد صندوق المحميات الطبيعية المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣.
- ما يخص جهاز شئون البيئة (أي ما لا يقل عن نصف الإيرادات المحصلة من الضريبة البالغة ٢٥ %) المفروضة على تذاكر الطيران التي تصدرها مصر بالعملة المصرية (بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ وكذلك بمقتضى قرار رئيس الوزراء رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٨٦)
- الحصيلة المالية من المشروعات التجريبية التي ينفذها جهاز شئون البيئة.
- المبالغ التي يحصلها جهاز شئون البيئة مقابل الخدمات التي يقدمها لأطراف ثالثة.
- رسوم التراخيص التي يصدرها جهاز شئون البيئة.

تنحصر النسبة الكبرى من إيرادات الصندوق في مصدرين:

- تحصيل الغرامات والتعويضات عن الأضرار التي تصيب البيئة،
- رسوم دخول المحميات الطبيعية.

بعض المشروعات التي ساهمصندوق حماية البيئة فى تمويلها:

أ. مشروعات العناية بالصحة العامة:

- مد شبكة صرف صحي ودورات مياه بقرية سفلاق بمحافظة سوهاج: ساهم الصندوق بحوالي ٦٨% من إجمالي تمويل المشروع البالغة ٣٥٠ ألف جنيه.

---

[١] صندوق حماية البيئة (متاح على الموقع: http://www.eeaa.gov.eg/epf2/).

- تحديث مذبح بمركز شربين محافظة الدقهلية: ساهم الصندوق بمنحة بحوالي ٣٥% من إجمالي تمويل المشروع البالغة مليون جنيه

ب. مشروعات المخلفات الصلبة:

- مشروع استكمال نقطة ذبيح بمركز دكرنس محافظة الدقهلية، ساهم الصندوق بحوالي ٥٦% من إجمالي تمويل المشروع البالغة ٦٨٠ ألف جنيه
- مشروع تأهيل مدفن أسوان بمدينة أسوان، ساهم الصندوق بحوالي ٣٤% من إجمالي تمويل المشروع البالغة ٢٩٣٨٩٠٠ جنيه

ج. مشروعات المخلفات الزراعية:

إعادة تدوير المخلفات الزراعية البلدية بقرية الجزائرالتابعةلمركز سمالوط بالمنيا، بدعم مالي ٢٤٣٧٠٠ جنيه تمثل حوالي ٧٥% من إجمالي التكلفة

د. مشروعات المخلفات الخطرة:

مشروع منظومة التخلص من النفايات الطبية بمستشفى أورام الأطفال بالقاهرة ساهم الصندوق بحوالي ٢٩% من إجمالي تمويل المشروع البالغة ١٢٠٠٠٠٠ جنيه

هـ. مشروعات مكافحة تلوث الهواء:

تطويرخطوطإنتاج شركةالهدي للكيماويات والمبيدات بوادي النطرون بمحافظة البحيرة: ساهم الصندوق بمبلغ ٤ مليون جنيه تمثل ٨٠% من إجمالي تكلفة المشروع البالغة ٥ مليون جنيه

٢- صندوق المناخ الأخضر (GCF):

أنشئ الصندوق الأخضرللمناخ من قبل ١٩٤دولة في المؤتمرالسادس عشرللأطراف في اتفاقيةالأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيرالمناخ (UNFCCC) فيعام ٢٠١٠، كجزء من الآليةالمالية للاتفاقية.

يهدف الصندوق إلى تقديم مبالغ متساوية منالتمويل للتخفيف والتكيف،معالاسترشاد بمبادئ وأحكام الاتفاقية،حيث يقوم بتشجيع التحول نحو مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات والمقاومة للمناخ، والإدارةالمستدامة للغابات والحد من مخاطرالكوارث، من بين مجالات أخرى تمتلك فيهاالمنظمة خبرة كبيرة .ويعتبر الصندوق بمثابة الأداةالمركزية للتمويل الدولي للمناخ ؛حيث يعززا لصندوق التنمية منخفضة الانبعاثات والصديقة للمناخ في البلدان النامية والصاعدة،هذامن شأنه مساعدةالبلدان في تنفيذاتفاق باريس للمناخ.

من أهم الدول المانحة التي تساهم فى تمويل صندوق المناخ الأخضر: ألمانيا، المملكةالمتحدة، فرنساواليابانوالسويد.شاركتألمانياعام ٢٠١٤بمبلغ ٧٥٠ مليونيورو، وفى عام ٢٠١٩ ضاعفت ألمانياالتزامها بمبلغ ١.٥ ملياريورو.

بالنسبة لمصر[١]:

[١]متاح على موقع WWW.auccaravan.com

حصلت مصر خلال الاجتماع الـ ١٨ لصندوق المناخ الأخضر المنعقد بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧على الموافقة على تمويل مشروعات بأكثر من ٣٥٠ مليون دولار، في شكل قروض ميسرة للجهات التي تعمل في مجال تنمية الطاقة المتجددة في مصر، ومن بين هذه المشروعات:

- برنامج توسيع نطاق تمويل المناخ لدى القطاع الخاص من خلال المؤسسات المحلية، بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة للتوسع في تمويل مشروعات تخفيف الانبعاثات، حيث تمت الموافقة على مشروع الإطار التمويلي للطاقة المتجددة في مصر بتمويل ١٥٤,٧مليون دولار من الصندوق.
- بالإضافة الى ذلك، حصلت مصر على ٣٠٠ ألف دولار خلال اجتماعات الصندوق لدعم أعمال نقطة الاتصال الوطني التي تساعد في التخطيط الأفضل لإعداد مجموعة مشروعات ناجحة من صندوق المناخ الأخضر.

وقد أسفرت فعاليات الاجتماع على الموافقة على ١١ مشروعاً بإجمالي ٣٩٣ مليون دولار لمشروعات تضم وزارات الخارجية، الاستثمار والتعاون الدولي، الموارد المائية والري، الزراعة، الصناعة، المالية، والتخطيط وذلك برئاسة وزيرة البيئة التي تمثل نقطة الاتصال الوطنية للصندوق في مصر.

ملحق رقم (٣)

القوائم الاسترشادية لتصنيف المشروعات البيئية

القائمة الأولى:جميع مشروعات/أنشطة وزارة البيئة وجهازيها: جميع الاستثمارات الموجهة لوزارة البيئة وجهازيها تعتبر استثمارات بيئية

القائمة الثانية: جميع مشروعات/ أنشطة الجهات التالى ذكرها والتى تعتبر أهدافها الأساسية مرتبطة بالبيئة وبالتالى فإن استثماراتها هى استثمارات بيئية (بشرط التزام هذه المشروعات/الأنشطة بالضوابط والمتطلبات البيئية وإجراء دراسات تقويم التأثيرات البيئية):

- وزارة الري والموارد المائية والجهات التابعة لها
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهات التابعة لها
- الجهات العاملة فى خدمات الصرف الصحي
- هيئات النظافة والتجميل(بالقاهرة والجيزة)
- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددةبوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- كليات ومراكز ومعاهد الدراسات والبحوث البيئية

القائمة الثالثة: مشروعات محددة تتضمن أبعاد بيئية، تنفذها جهات أخرى، وبالتالىفإن استثماراتها هى استثمارات بيئية (بشرط التزام هذه المشروعات بالضوابط والمتطلبات البيئية وإجراء دراسات تقويم التأثيرات البيئية):

- مشروعات جمع / نقل /معالجة /التخلص من المخلفات الصلبة العادية
- مشروعات جمع / نقل /معالجة /التخلص من المخلفات الخطرة
- مشروعات معالجة وإعادة تدوير المخلفات السائلة (مشروعات صرف صحي أو زراعي أو صناعي)
- مشروعات معالجة التلوث الصناعي
- مشروعات لإدارة والتعامل مع المخلفات الإلكترونية
- مشروعات إدارة الكيماويات
- مشروعات الإدارة المستدامة للأراضي
- مشروعات الإدارة المستدامة للمياه
- مشروعات الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك

- مشروعات تدوير المخلفات
- مشروعات تطهير الترع والمصارف
- مشروعات إنشاء قناطر
- مشروعات إنشاء سحارات لنقل المياه
- مشروعات تطهير أراضي من الألغام
- مشروعات الطاقة النظيفة والجديدة والمتجددة
- مشروعات كفاءة وترشيد الطاقة
- مشروعات إنتاج الوقود الحيوي
- مشروعات حماية وتحسين وترميم المباني الأثرية الناجم عن تدهور عناصر البيئة
- مشروعات النقل المستدام
- مشروعات المدن المستدامة
- مشروعات إنشاء وتنمية المحميات الطبيعية
- مشروعات تنمية السياحة البيئية
- مشروعات التخفيف من آثار التغيرات المناخية
- مشروعات التكيف مع آثار التغيرات المناخية
- مشروعات تنمية وإدارة التنوع الحيوي
- مشروعات مواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية كالأمطار الغزيرة والسيول والفيضانات
- مشروعات تأهيل شبكات تصريف الأمطار
- مشروعات التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون
- مشروعات تجريبية لحماية البيئة
- مشروعات تحسين البيئة فى المحافظات المصرية
- التطوير المؤسسي لمنظومة البيئة
- مشروعات التوعية والتثقيف البيئي
- مشروعات التدريب البيئي

القائمة الرابعة: مكونات محددة داخل أى مشروع تابع لأى جهة:

اعتبار استثمارات المكونات الآتية فى أي مشروع تابع لأي جهة هى استثمارات بيئية:

- تدابير الحماية من الانهيارات الأرضية
- جمع وتفكيك المخلفات الإلكترونية
- إنشاء /تطوير مواقع للتخلص من المخلفات

- تنظيف حطام السفن
- تنظيف التربة وحمايتها من التآكل
- علاج ملوحة التربة
- الحد من أو تقليل الضوضاء
- الحد من أو تقليل الاهتزازات
- تركيب محطات التحكم فى الفيضانات
- إنشاء سدود لاحتجاز مياه الفيضانات
- أجهزة ونظم الرصد البيئي.
- البحوث والتطوير
- دراسات وبحوث الإنتاج الأنظف وتطبيقاتها
- الأمن الصناعي وحماية البيئة
- إنشاء مشاتل
- التوسع فى التشجير والمناطق الخضراء
- الحماية من الإشعاع
- تركيب محطات جوية أوتوماتيكية لتوفير البيانات
- تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية البيئية
- الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدوار
- استخدام التقنيات الحديثة لتحسين عناصر البيئة الطبيعية
- دعم أساليب محاسبة رأس المال الطبيعي
- إنتاج الأجهزة الموفرة للطاقة
- إنتاج المواد العازلة للحرارة
- دراسات بيئية ومنها تقويم التأثير البيئي للمشروعاتأو التقويم البيئي الاستراتيجي
- وضع وتطبيق وتطوير نظم الإدارة البيئية
- تطوير السياسات البيئية
- تطوير التشريعات البيئية
- تعزيز القدرات الإدارية البيئية
- دعم عمليات اتخاذ القرارفى مجال البيئة
- المراقبة والمراجعات البيئية وإعداد التقارير
- بناء قواعد البيانات ونظم المعلومات البيئية وتوزيعها
- التعليم/التدريب/التوعية فى مجال البيئة

- وضع وتطوير الخطط والاستراتيجيات البيئية

أخرى

١. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التنجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د.رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو ١٩٧٩		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د.رمزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د.أحمد الشرقاوي وأخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	مصر 1970 – 1979			
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د.رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د.سيد دحية وأخرون
20	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د.ثروت محمد على، د.راجية عابدين خير الله وأخرون
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبدالقادرديباب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	ا.د بركات أحمد الفرا، ا.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وأخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب،د. محمد نصر فريد وأخرون
28	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وأخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	جزئين)			
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر ١٩٨٦	د.عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، حامد إبراهيم وأخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حسينطهالخبيروأخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والاجتماعية			
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وأخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وأخرون
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د.حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
53	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د.راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وأخرون
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي مصطفي وأخرون
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. براكات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على	يناير 1992	د.مصطفى أحمد	د. سلوي محمد مرسي، د. مجدى محمد خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الاقتصاد المصرى		مصطفى	
72	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو 1992	د.عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف	فاديةمحمدعبدالسلام
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د.محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
79	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
80	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز عيد	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز ، د. فادية عبد السلام وأخرون
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وأخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وأخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسينى خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وأخرون
99	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير 1996	د.سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية(المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة وأخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى	د.أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعددالقطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة ، د. سهير أبو العينين وأخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصروانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام	د. هدى النمر ، د. عماد مصطفي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون
129	تطوير نموذج لاختيار السياسات ة للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1996-1986	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة وأخرون
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق	د. ممدوحالشرقاويوأخرون
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجى، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي، عماد الدين.، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
140	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى – دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المحافظات		سليمان	
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجديمحمدخليفةوأخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وأخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون، د. اجلال راتب

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد قهمي، د. حنان رجائي وأخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنردي
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	السياحة – سوق البرمجيات"			
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد، د. زينات طبالة وأخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى	د. زينات طبالة، د. سمير رمضان وأخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. سيد حسين وأخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. عزة يحيي وأخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. حنان رجائي وأخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة، د. محمد الكفراوي وأخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وأخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة، د. أماني عمر وأخرون
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب	د. نجلاء علام، د. نبيل الشيمي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر، د. محمد مرعي وأخرون
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني ، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نجوان سعد الدين وأخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة وهدان وأخرون
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي، د. أحمد سليمان وأخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني، عبد الغني محمد.، د. نادية فهمي وأخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي، د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. اجلال راتب وأخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان	د. زينات طبالة ، د. عزة الفندري وأخرون
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سيد حسين وأخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر، د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس	د. نجوان سعد الدين	د. سعد طه علام، د. ممدوح الشرقاوي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
		2009	عبد الوهاب	
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام، د. مني توفيق يوسف وأخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته، د. كامل البشار وأخرون
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة، د. إجلال راتب وأخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري، د. زينات محمد طلبة وأخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال، د. خضر عبد العظيم أبو قورة وأخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج، د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة، د. إيمان الشربيني وأخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي، د. هدي النمر وأخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــــرازق جلبى، د. زينات محمد طبـــــــالة وأخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار، د. محمود صالح وأخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية، د. حسام مندور وأخرون
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق، د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير			
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. نفين كمال وأخرون
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار، د. زينات طبالة وأخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. هدى النمر وأخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين، د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. سيد دياب وأخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة، د. عزت زيان وأخرون
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال، د. هبة الباز وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام			
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين، د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق، د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار، د. أحمد فرحات وأخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. عبد الفتاح حسين وأخرون
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال، د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (2030 – 2016)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وأخرون
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار، د. هدى النمر وأخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين، د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
272	تفعيلاستراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسوالقومى فى مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
274	كفاءة الاستثمار العام فىمصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د.أمل زكريا	د. هدى صالح النمر، د. هبة صالح مغيب وأخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر2016	د.إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. زلفى شمبى وأخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. مها الشال وأخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	د.علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
278	آليات وسبل اصلاح قطاعالأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر ، د. سهير أبو العينين وأخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محرم صالح الحداد وأخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. نجوان سعد الدين وأخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وأخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب، د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر2017	د.حسام نجاتى	د. سحر البهائي، د. حنان رجائي وأخرون
285	صناعة الرخامفىمصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشؤبينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. محمد نصر فريد وأخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادىوقحالة البيئة	ديسمبر2017	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار، د. هبة جمال الدين وأخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار، د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المصرية			
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي، د. أحمد عاشور وأخرون
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع، د. مجدى خليفة وأخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى، د. محمد حسن توفيق وأخرون
301	دور العناقيد الصناعيةفى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني، د. سمير عريقات وأخرون
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى، د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابوالعيين ، د. أحمد ناصر وأخرون
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالنركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف أمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سيمان، د. علا عاطف وأخرون
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
309	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا، د. محمد ماجد خشبة وأخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا و أخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده فى مجتمع يتغير(بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو ٢٠٢٠	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د/ دسوقى عبد الجليل أ.د/ عزة عمرالفندرى واخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	مايو ٢٠٢٠	أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي أبو طالب واخرون

Abstract

Thisresearch aims at elucidating the Overall Environmental Investment in Egypt. To achieve this aim it was crucial to rely on an appropriate methodology to define and classify projects that are related to protecting, maintaining and sustaining development of the environmental systems in Egypt and then determining the size and structure of their investment and finally to provide some suggestions to promote these investments.

Many national and international researches and reports have been reviewed to develop the proposed appropriate methodology. Then the proposed methodology was applied on the Governmental and Non-governmental Investments (excluding the private sector) of the first-year plan of the mid-term plan in the Sustainable Development Strategy of Egypt-Egypt Vision 2030. This proposed methodology was based on the comprehensive environmental vision and included two main aspects: the first aspect is: a clear definition of what is considered an environmental project, the second is: classifying the environmental projects, according to this definition, into four groups represented in this research as "four guiding lists". By applying this methodology, the overall environmental investment and their distribution according to implementing entity, source of financing and environmental issues were determined. At end the research proposed: Using this proposed methodology as a guide in setting and monitoring plans and in allocating resources. Moreover, it is proposed to make a specific classification for the projects that will be presented to the Ministry of planning, includes the environmental projects and components according to the proposed guiding lists.

Keyword

- **Environmental projects**
- **Environmental Investment**
- **Sustainable Development plan**
- **Environmental Issues in Egypt**

رقم الإيداع: ٢٠٢٠/١١٢٠٥

ISBN: 978-977-6641-54-9

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Investing in Environmental Projects in Egypt and Development Opportunities

No: (314)– May 2020